

الأرض

السنة الثامنة عشرة - العدد (٢) - شباط ١٩٩١



مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية - دمشق

فكرية ، سياسية ، شهرية ، تعنى بالشؤون الاسرائيلية وقضايا الصراع العربي - الصهيوني

المحتويات

أقالات والبحوث والدراسات :

- ٢ - حسابات اسرائيلية لمرحلة ما بعد حرب الخليج عطية مقداد
٨ - الانتفاضة الفلسطينية والرأي العام الاسرائيلي ابراهيم عبدالكريم
٣٢ - فلسطين - « الضفة الغربية » ٣ ابراهيم نصار
٤٩ - مسألة الخدمة الاحتياطية في اسرائيل احمد عبدالكريم ونوس

التقارير والمتابعات والمراجعات :

- ٧٦ - ملف بتطورات الاوضاع داخل الكيان الصهيوني خلال شهر كانون الثاني ١٩٩١ محمد توفيق جراد
٩٨ - التقرير الشهري : حول آخر التطورات في المناطق العربية المحتلة (عام ١٩٦٧) عبدالرؤوف علوان

ترجمات عن الكتب والصحف العبرية :

- ١١١ - السلام هو شرط للازدهار
١١٤ - عام التحول
١١٦ - البطالة في اسرائيل (عوامل اقتصادية وسياسية)
١٣٦ - التطور الاقتصادي الاسرائيلي في منظور تاريخي

المدير المشرف : عز الدين سطاس • رئيس التحرير : عطية مقداد

تدعو مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية بدمشق الاخوة الباحثين للمساهمة في معالجة شؤون الصراع العربي - الصهيوني ، وترحب بابحاثهم ودراساتهم ، لنشرها في مجلتها «الأرض» ، وفق الشروط والمواصفات التالية :

- ١ - يجري تحديد الموضوع المراد معالجته بالاتفاق مع المؤسسة .
- ٢ - يفضل أن تقدم المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة بنسختين ، وفي حال تقديمها بخط اليد يجب ترك هامش جانبي وفراغ بين كل سطرين ، وأن تكون على وجه واحد وبخط واضح .
- ٣ - يتراوح حجم الموضوع بين ٦ و ٧ آلاف كلمة .
- ٤ - أن يستوفي الموضوع شروط البحث العلمي من حيث الموضوعية والمراجع والتوثيق وأن توضع مصادر البحث أو الدراسة في نهاية الموضوع ، ويفضل أن تكون المصادر اسرائيلية ، علماً بأن لدى المؤسسة أرشيف متخصص في هذا المجال بالاضافة إلى مكتبتها .
- ٥ - أن يكون الموضوع أصلاً غير منشور في مطبوعة أخرى .

المراسلات باسم المدير العام لمؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية

تنويه

- يتم ترتيب المواد لاعتبارات فنية .
- المواد التي لا تنشر في المجلة لا تعاد إلى أصحابها .
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعتبر بالضرورة عن رأي المؤسسة .

فتاویٰ رضویہ، ج ۱۰، ص ۱۱۱

عطية مقداد

يجري الكيان الصهيوني حساباته لمرحلة ما بعد حرب الخليج ، انطلاقاً من مجموعة افتراضات وتقديرات ، في مقدمتها ، أن الحرب سوف تسفر عن تدمير القوة العسكرية العراقية وإخراجها لفترة غير قصيرة ، من معادلة الصراع العربي - الصهيوني ، وبالتالي أحداث تغيير في موازين القوى في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني ، وأبعاد احتمال إقامة جبهة شرقية عربية لمواجهة معه في المستقبل المنظور . ولذلك يبدي الصهاينة تبرماً واستياءً واضحين من المحاولات التي تبذل لوقف حرب الخليج على أساس انسحاب العراق من الكويت ، وقبل أن تحقق الحرب الهدف المشار إليه المرغوب إسرائيلياً . وفي هذا الإطار حاول الكيان الصهيوني عرقلة مساعي وقف الحرب والتشويش على الجهود والتحركات الدبلوماسية الجارية بهذا الخصوص ، عن طريق التلويح بإمكانية القيام بعمل عسكري تحت ذريعة الرد على الضربات الصاروخية العراقية ضد إسرائيل . وأقبل سبق للمسؤولين الصهاينة أن أكدوا مراراً أن إسرائيل سوف ترد على إطلاق الصواريخ العراقية بالأسلوب والتوقيت المناسبين . وأشارت الكتابات الإسرائيلية إلى أن هذا الرد قد يرتبط بتوفر واحد من ثلاثة أسباب أو مجموعها وهي : ازدياد الشعور بعدم الارتياح في الكيان الصهيوني نتيجة استمرار إطلاق الصواريخ العراقية ، استخدام العراق صواريخ تحمل رؤساً كيميائية ، بدء المعركة البرية الحاسمة في حرب الخليج . وخلافاً لما سبق أن أعلنه كل من وزير الحرب الصهيوني ورئيس الأركان من أن الكيان الصهيوني لا ينوي مهاجمة الأردن أو استخدام أراضيه وجوائئه في الرد على العراق ، بدأ المتحدثون الإسرائيليون منذ مطلع شهر شباط الحالي يصوغون الفرائض لاحتمال الرد على العراق عن طريق الأردن ، ففي الأول من شهر شباط الجاري ،

أعلن قائد سلاح الجو الاسرائيلي ، الجنرال افياهو بن نون ، انه « اذا اضطرت قائد سلاح الجو الاسرائيلي ، الجنرال افياهو بن نون ، انه « اذا اضطرت اسرائيل للعمل ضد العراق فعلى الاردنيين ان يعرفوا اين الحد ، وانه مثلما تمر الصواريخ العراقية في الاجواء الاردنية ، علينا ايضا ان نمر بهذه الاجواء دون المس بسيادة الاردن ، ونحن نحتاج ذلك لفترة محددة وتلزمنا لتنفيذ المهمة ، واذا لم يدرك الاردنيون ذلك فلن يكون هناك سلاح جوي اردني». وفي الثامن من شباط الحالي، صرح شمير بأن الوضع في الاردن خطير للغاية، وان ما يحدث هناك قد يؤثر على أمن اسرائيل . وتحدثت مصادر عسكرية وامنية اسرائيلية عن « خشيتها من التطورات الداخلية في الاردن وانعكاساتها المستقبلية ، متهمة الاردن بأنه يقدم الخدمات العسكرية والمعلومات الاستخباراتية عن اسرائيل للعراق ، وان الطائرات الاردنية تقوم بتصوير اسرائيل من الاجواء الاردنية القريبة من الحدود ، وتجمع المعلومات عن الاهداف في اسرائيل ، الامر الذي يشكل تهديدا للجبهة الشرقية (هارتس ١٥/٢/١٩٩١) وفيما كانت تتكثف التحركات الدبلوماسية والسياسية لوقف حرب الخليج ، نقلت صحيفة معرّف (١٨/٢/١٩٩١) عن صحيفة نيوز اوف ذي ورلد الامريكية ، ان اسرائيل بعثت برسالة الى الولايات المتحدة ، جاء فيها بشكل واضح ، انه اذا درست الولايات المتحدة وحلفاؤها امكانيات السلام مع العراق لقاء انسحابه من الكويت فقط ، فان اسرائيل سوف تستخدم قوة عسكرية كبيرة لاحباط هذه الخطة والقيام بعملية جوية خاطفة ضد العراق مع امكانية ارسال قوات برية عبر الاردن الى الحدود العراقية .

وتبدي الاوساط الصهيونية ارتياحا واضحا ، لان الحرب في الخليج ، كما جاء على لسان رئيس الوزراء الصهيوني شمير امام الكنيست يوم ٢/٤/١٩٩١ ، قد خلقت جوا سياسيا جديدا مربحا لاسرائيل ، وساهمت في حدوث تغيير ايجابي في العلاقات بين اسرائيل ودول العالم ، وجلبت موجة من التضامن مع اسرائيل من دول كثيرة ومن مختلف الجاليات اليهودية . ويحاول الصهاينة استثمار ذلك للحصول على اكبر قدر مستطاع من المساعدات العسكرية والاقتصادية الامريكية والاوروبية ، بحجة تعويض اسرائيل عن الخسائر التي حققتها بها ازمة وحرب الخليج وتلبية احتياجاتها الامنية والمساعدة في استيعاب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي واثيريا . ولم يكتف الصهاينة بالمساعدات العسكرية العاجلة التي

التي حصلوا عليها من الولايات المتحدة والمانيا وهولندا ، فطالبوا الولايات المتحدة بمساعدة طارئة على مدى خمس سنوات تصل في مجموعها الى ١٣ مليار دولار ، مدعين حسب تقرير نشرته الصحف الاسرائيلية ، ان الاضرار الشاملة التي تعرض لها الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة الازمة والحرب في الخليج تصل الى عشرة مليارات شيكل (حوالي خمسة مليارات دولار) . وأشارت الصحف الاسرائيلية الى ان الرئيس الامريكي بوش ، وعد في خطاب وجهه الى مؤتمر يهودي امريكي عقد في مدينة ميامي ، باستمرار تقديم الدعم غير المحدود للكيان الصهيوني واحتياجاته الامنية» (هارتس ١٨/٢/١٩٩١) .

ويراهن الصهاينة ، على انه مع انتهاء حرب الخليج ، ستكون نهاية الانتفاضة الفلسطينية . وقد كتب الجنرال الاحتياط شلومو غازيت رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ومنسق اعمال جيش الاحتلال الاسبق في الضفة والقطاع يقول ، « ان الفلسطينيين سوف يضطرون للاعتراف بأن الامل الذي عقده لئيل حقوقهم قد ذهب ادراج الرياح نتيجة موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، وان التمسك بالتسوية الكاملة والفورية مع المنظمة لم يعد قائما ، والخيار المعقول سيظل التسوية المرحلية على اساس الحكم الذاتي » (هارتس ١٣/٢/١٩٩١) . كما يراهن الصهاينة على أن مكانة منظمة التحرير الفلسطينية قد تضررت بسبب موقفها من ازمة الخليج ، الامر الذي سيجعل موقف اسرائيل ازاء المنظمة يلقي تفهما من الولايات المتحدة واوروبا الغربية وحتى من الاتحاد السوفياتي ، ويشير وزير خارجية الكيان الصهيوني دافيد ليفي ، بهذا الصدد ، الى ان وزراء خارجية المجموعة الاوروبية اكدوا له ، انهم اتخذوا قرارا سريا ، بانهم لن يقوموا باجراء مفاوضات مع منظمة التحرير (هارتس ١٤/٢/١٩٩١) .

وبخصوص الصراع العربي - الصهيوني واحتمالات التسوية ، ترى بعض الاوساط السياسية والصحفية الاسرائيلية ، ان الفترة التالية مباشرة لحرب الخليج ، يمكن ان تقدم لاسرائيل افضل فرصة للتسويات ، وان على اسرائيل ان لا تترك هذه الفرصة تفلت منها ، واستباق ما قد يحدث على المدى الابعد من تغييرات للقوى النسبية في المنطقة بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية ، واية تغييرات داخلية يمكن ان تحدث في العالم العربي ، واحتمال التعرض لضغوط متزايدة على الساحة الدولية ، مما يجعل عامل الوقت لغير صالح الكيان الصهيوني .

اما الائتلاف اليميني الحاكم بزعامة الليكود ، والذي تقوت مواقفه ، وضم

الى حكومته مؤخرًا رجب عام زئيفي زعيم حزب موليديت المتطرف الذي يتمحور برنامجه على مقولة الترحيل الجماعي للمواطنين الفلسطينيين من المناطق المحتلة، هذا الائتلاف الذي سيطر في السلطة حتى نهاية عام ١٩٩٢ وربما بعد ذلك ، فيراهن على استغلال الاوضاع المستجدة في المنطقة لكسب الوقت وتكريس احتلال الاراضي العربية . وفي اطار محاولة استباق اية ضغوط دولية ، يمكن ان يتعرض لها الكيان ، بخصوص الصراع العربي - الصهيوني والقضية الفلسطينية وحلها ، اعلن وزير الخارجية الصهيوني دافيد ليفي ، ان على اسرائيل ان تبادر الى طرح مبادرة خاصة بها وان تقود هي المسيرة السياسية ولا تكون مقودة . وهذه المبادرة ، كما تشير تصريحات شمير ووزير خارجيته ليفي ، لاتتضمن اي جديد ، ومحتواها الاساسي ، ان حل القضية الفلسطينية يجب ان يرتبط بانهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية الاخرى . كذلك يستمر حكام الكيان الصهيوني في رفضهم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفي التمسك بالمفاوضات الثنائية المباشرة دون شروط مسبقة كطريق وحيدة لبحث التسويات والحلول . وقد اعلن رئيس الوزراء الصهيوني شمير ، امام الكنيست يوم ١٩٩١/٢/٤ ان « حل النزاع كامن في رغبة واستعداد الدول العربية لوضع حد لحالة الحرب مع اسرائيل » وأشار شامير الى خطته التي اقترتها حكومته بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤ والخاصة باجراء انتخابات للحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، وقال انها لازالت قائمة ، وان اسرائيل مستعدة لاستئنافها ، وطالب بابعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن اي حل ، ورفض مجددا فكرة عقد مؤتمر دولي ، باعتباره « وسيلة لاملاء الحل على اسرائيل » .

وتطرح بعض اوساط اليمين الصهيوني شروطا اضافية اخرى اكثر تشددا ، حين تطالب كشرط لبدء ما يسمى بالمسيرة السياسية بالحصول على اجابات واضحة وصريحة من الدول العربية التي تعتبر نفسها في حالة حرب مع اسرائيل ، بخصوص الاستعداد للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والاستمرار ، واجراء مفاوضات ثنائية مباشرة معها دون شروط مسبقة ، بهدف التوصل الى اتفاقات سلام تعاقدي . وتربط اوساط يمينية صهيونية اخرى السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ، باحداث تغييرات داخلية ديمقراطية على النمط الغربي في العالم العربي ، وتقليص مبيعات الاسلحة للدول العربية وتستبعد هذه الاوساط امكانية التوصل الى السلام والاستقرار في المنطقة في القرن الحالي .

وتشير الصحف الاسرائيلية ، الى ان رد اسرائيل كان فاترا ، على مشروع

امريكي للتسوية عرضه على شمير ووزير خارجيته ، في منتصف شهر شباط الحالي ، عضو الكونغرس الامريكي ستيفن سوليزر رئيس لجنة المخصصات في مجلس النواب الامريكي ، ويقضي باجراء محادثات ثنائية مباشرة بين اسرائيل وكل طرف من اطراف الصراع بمن فيهم الفلسطينيون ، تحت رعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مع تدخل امريكي جاد في سير المحادثات ، وقال شمير في معرض رده على المشروع ، ان الاتحاد السوفياتي لم يؤهل نفسه للعمل كشريك في المسيرة السياسية في الشرق الاوسط .

ومن اجل تعقيد اية مسيرة سياسية محتملة ، سوف يعمل المحتلون الصهاينة كما تشير كل الدلائل ، على تسريع وتيرة خلق حقائق جديدة في المناطق المحتلة ، وخاصة في مجال الاستيطان ، وقد اكد وجود توجه كهذا اثنان من اعضاء الكنيست من المعارضة هما حايم اورون من حزب ميلم ودادي تسوكر من حركة راتس ، حيث ذكرا ان حكومة الكيان الصهيوني تخطط للقيام بعمليات استيطان سريعة عن طريق توسيع المستوطنات القائمة في الضفة والقطاع بهدف وضع وقائع جديدة على الارض لتعقيد اية مسيرة سياسية مستقبلية ، وسوف يستثمر في هذا المجال نصف مليار شيكل في كل سنة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، ويجري الاعداد لبناء ١٢ الف وحدة سكنية في المستوطنات القائمة في الضفة والقطاع ، وزيادة عدد المستوطنين حتى عام ١٩٩٣ بمقدار خمسين الف مستوطن يضافون الى ١٥ الف انضموا للمستوطنات عام ١٩٩٠ . (هارتس ١٩٩١/٢/١٤) .

واذا كانت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي قد تراجعت بعض الشيء في الشهرين الماضي والحالي ، بسبب حرب الخليج ، وانخفضت الى ١٣ الفا في شهر كانون الثاني الماضي والى حوالي ستة آلاف في شهر شباط الحالي ، كما تقدر الاوساط الصهيونية ، مقابل ٣٤ الفا من شهر كانون الاول ١٩٩٠ ، فان الاوساط الصهيونية تتوقع ان يتجدد زخم الهجرة بعد انتهاء أزمة الخليج ، وان يصل هذا العام ٣٠٠ الف مهاجر جديد حسب تقديرات الوكالة اليهودية . ويذكر سمحا دينتس رئيس ادارة الوكالة اليهودية ، أنه يوجد في الاتحاد السوفياتي اليوم ١.٥٢ مليون يهودي تقدموا بطلبات للهجرة الى اسرائيل (معريف ١٩٩١/٢/١٨) .

هذه هي بعض الحسابات الاسرائيلية المكشوفة لرحلة ما بعد حرب الخليج ، والتي تخفي وراءها المزيد من المخططات والتحديات الخطيرة ، التي ينبغي الاستعداد والعمل لمواجهةها بكل السبل والاساليب .

الانتفاضة الفلسطينية والرأي العام الاسرائيلي

(دراسة في مؤشرات التأثيرات السياسية)

●● ابراهيم عبد الكريم

* * تعد تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية على الرأي العام الاسرائيلي مسألة جدية بالاهتمام ، نظرا لما تنطوي عليه من دلالات صراعية ومعرفية ، ونظرا كذلك لان دراسة هذه التأثيرات تضيف الى الحسابات الجارية والاستراتيجية معطيات لازمة لعملية ادارة المواجهة والصراع ، على المستويين الفلسطيني والعربي * *

* أولا ، في طبيعة المسألة المبحوثة :

من المعروف ان المؤسسات البحثية الاسرائيلية المهتمة بشؤون الرأي العام درجت على القيام باستطلاعات للتعرف على اتجاهات الاسرائيليين ، تنفيذا لدورها الوظيفي في اطار الاداء العام للكيان . ومعروف ايضا انه سواء كانت هذه الاستطلاعات تأتي استجابة لطلب السلطات الرسمية او بمبادرة ذاتية من المؤسسات البحثية ، فان نتائج الاستطلاعات تلقى اهتماما ملحوظا من قبل الدوائر العاملة في صناعة واتخاذ القرارات لدى اسرائيل . وبالرغم من ان الاستطلاعات عموما تفتقر الى الاتساع الكبير في التمثيل - بكونها تتعامل مع عينات مختارة متنوعة - الا انها مع ذلك تصلح لان تؤخذ كمؤشرات غير قليلة الدلالة . ويمكن القول ان هذه المؤشرات تفيد في التعريف بما يراود اذهان الاسرائيليين ، وتنبئ عن بعض مكونات الشخصية الاسرائيلية وطبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية ، كما تنبئ الى حد ما عن مدى تشرب العينات

المختارة للخطاب الايديولوجي والسياسي الاسرائيلي . هذا فضلا عن انها تشير الى مقدار تفاعل الفرد والجماعة مع المثيرات والتحديات الخارجية القائمة . كحالة دراسية - غير متعارضة مع العموميات السابقة - نشطت المؤسسات البحثية الاسرائيلية المعنية ، منذ انطلاقة الانتفاضة ، باجراء ابحاث متخصصة تتناول الاتجاهات السياسية في اوساط الاسرائيليين ، وبرصد مظاهر التغير التي تطرا على هذه الاتجاهات . وكانت المعلومات التي تنشر عن نتائج استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي تدور غالبا - كما سنرى - حول محور عام هو التعبير عن ظاهرة لها حضورها على مختلف الصعد السياسية والحزبية والاكاديمية وسواها ، هي ظاهرة « الاستقطاب السياسي » في التجمع الاسرائيلي ، وتعمقه ، على خلفية تأثيرات الانتفاضة .

نتوقف قليلا للاشارة الى ان ظاهرة « تعمق الاستقطاب » تعني - مع التحفظ ازاء المصطلحات الاسرائيلية - ان شرائح الاسرائيليين التي كانت « صقرية » قبل الانتفاضة قد اصبحت « اكثر صقرية » بعد الانتفاضة واتسعت قاعدتها . وان الشرائح التي كانت « حمامية » قبل الانتفاضة قد اصبحت « اكثر حمامية » بعد الانتفاضة مع اتساع ملحوظ ايضا في قاعدتها . وبالتالي فان تقلصا واضحا قد طرا على حجم « الوسط الاسرائيلي » وعلى تأثيره على اختلاف الاطر التي ينتمي اليها ممثلو الوسط .

قبل ان تؤكد نتائج انتخابات الكنيست الثانية عشرة (١٩٨٨/١١/١) المعطى الخاص بزيادة الاستقطاب ، كان اول مؤشر نوعي هام في هذا السياق ظهور مجلسين يضممان شخصيات بارزة من الاكاديميين وضباط الاحتياط والنشطاء الحزبيين والفعاليات الاخرى ، الاول هو « مجلس السلام والامن » الذي تأسس في آذار (مارس) ١٩٨٨ ، والثاني هو « مجلس الامن والسلام » الذي تأسس في ايار (مايو) من العام ذاته والذي يدعو الى اسبقية الامن على السلام بمنظور « صقري » ردا على توجهات المجلس الاول الذي صنف كمجلس « حمامي » . وظهرت مؤشرات كثيرة حول ظاهرة « الاستقطاب السياسي » وتعمقه ، تجلت في نماذج من التحركات والانشطة الفكرية والعملية في صفوف الاسرائيليين ، توزعت بين تأييد سياسة القبضة الحديدية والتشدد بها في مواجهة الانتفاضة والتأكيد على التمسك بالمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وبين الدعوة الى الكف عن هذه السياسة والخروج من « المصيدة » حرصا على اسرائيل وصورتها .

كانت استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي ، بدورها ، تتضمن علامات بارزة تدل على وجود ظاهرة الاستقطاب واتساعها ، سواء ضمن الدراسة الميدانية الواحدة ، او ضمن مجموع الدراسات التي اجريت منذ انطلاقة الانتفاضة .

وحين نضع هذه الاستطلاعات ، بنتائجها واغراضها ، في الميزان ، يتضح انها حققت نجاحا باديا - جزئيا على الاقل - في تحديد بنية الاتجاهات السياسية للاسرائيليين ، وفي تتبع التبدلات التي كانت هذه الاتجاهات عرضة لها ، في ظل استمرار المواجهة بين الانتفاضة الفلسطينية وبين قوات الاحتلال . وبصرف النظر عن تعدد الموضوعات التي طرحت للدراسة ، يمكن اعتبار العناوين السياسية هي العناوين الاكثر بروزا في تجسيد ما سبق ، خاصة وانها تمس من جوانب متعددة حياة الاسرائيليين وتصوراتهم .

* ثانيا ، نماذج « مركز جافي » .. التغير والاستقطاب المتزايد :

كان مركز جافي (يافيه) للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب برئاسة اللواء احتياط اهورن ياريف - سباقا الى اجراء الدراسات الخاصة باتجاهات الرأي العام الاسرائيلي اثر انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية . وصادف ان المركز كان قد اجرى استطلاعا للرأي بالتعاون مع « معهد داحف لبحاث الرأي العام » في الشهر الاول من العام ١٩٨٦ تضمنه كتاب « الرأي العام والامن القومي في اسرائيل » الصادر عن مركز جافي (ايار / مايو ١٩٨٨) باسم البروفسورات اشرف آريان وايلان تلمود وتमार هرمان ، وهم من كبار الباحثين في المركز . وخلال الشهر الاول من الانتفاضة سارع « مركز جافي » بالتعاون مع « معهد داحف » الى اجراء استطلاع آخر للرأي تم فيه طرح الاسئلة التي تضمنها الاستطلاع الاول ، مع زيادات وتعديلات طفيفة ، على الجمهور نفسه تقريبا الذي تألف من ١١٨٠ شخصا (مقابل ١١٧٢ شخصا في المرة الاولى) .

قام خبراء مركز جافي بالتعاون مع العاملين في معهد داحف بوضع اسئلة تشمل شتى الموضوعات التي تتصل بالقضايا العامة للكيان الاسرائيلي ، وخاصة المسائل الصراعية المتداولة في النقاشات الداخلية والخارجية . ويتضمن الجدول التالي (رقم ١) ملخصا منتقى لعدد من مضامين الآراء والنتائج الواردة في دراساتي « مركز جافي ومعهد داحف » بشأن بعض المسائل الصراعية المدروسة (١) :

مضمون الرأي	الاستطلاع الاول	الاستطلاع الثاني
- الثقة باستمرار وجود اسرائيل بصورة مضمونة على المدى الطويل .	%٩٦	%٨٩
- التاكيد من عدم توفر اي فرصة للقضاء على اسرائيل .	%٨٥	%٧٤
- العرب يريدون القضاء على غالبية اليهود بعد احتلال البلاد .	%٤٢	نسب تدل على ان الاهداف العربية هي اكثر تصلبا
- العرب يريدون تدمير دولة اسرائيل .	%٣١	
- العرب يريدون استعادة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .	%٢٣	
- العرب يريدون استعادة جزء من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .	%٧	
- الموافقون على اعادة معظم المناطق المحتلة (عام ١٩٦٧) .	%٣٢	نسب قريبة من سابقتها
- الموافقون على ضم « المناطق » الى « اسرائيل »	%٣٠	
- المؤيدون للمحافظة على الخط والوضع القائم الحالي .	%٣٨	
- الداعون الى التوصل الى « سلام مقابل ارض » .	%٤٣	
- الذين يعتقدون بأن سياسة اسرائيل في « المناطق » صحيحة (واقعية وحكيمة) .	%٥٠	%٣٣
- الذين يعتقدون بأن سياسة اسرائيل في « المناطق » قاسية للغاية .	%٥	%١١
- الذين يعتقدون بأن سياسة اسرائيل في « المناطق » متساهلة للغاية (اكثر من اللازم) .	%٤٥	%٥١

الجدول « رقم ١ »

بعض نتائج دراساتي « مركز جافي ومعهد داحف » للرأي العام الاسرائيلي ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ .

.. تبين النتائج السابقة ان انخفاضاً قد طرأ على الثقة بالنفس في صفوف الاسرائيليين في الموضوع الخاص بمستقبل اسرائيل ومصيرها والتحديات التي تواجهها ، خلال الفترة الفاصلة بين الاستطلاعين ، وان هناك تزايداً في الاعتقاد بين الاسرائيليين بوجود تصلب عربي في موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي . كما توحي هذه النتائج بأن الاتجاهات الخاصة بمستقبل المناطق المحتلة تمكس بمقدار كبير الحلول التي يستعد الاسرائيليون لها من أجل تحسين الوضع الامني الاسرائيلي ، في حين نلاحظ ملامح استقطاب في النظرة الى الاسلوب الاسرائيلي المتبع ضد الانتفاضة .

الدراسة الثانية (٢) - ولعلها الأكثر أهمية ، على الأقل في ضوء بعض النقاط المنهجية المعتمدة خلال بحثنا - هي الدراسة التي اجراها « مركز جافي » على مرحلتين أيضاً ، تحرياً للتغيرات التي أسهمت الانتفاضة في حدوثها على صعيد المواقف السياسية للاسرائيليين . فقد أجرى المركز بتمويل وتعاون « مركز بنحاس ساير للدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة تل أبيب » وباشتراك « معهد داحف » استطلاعين للرأي العام الاسرائيلي ، الاول استغرق الفترة من ١٩٨٧/١٢/٩ الى ١٩٨٨/١/٤ ، والثاني في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨ أي بعد نحو عشرة اشهر وشمل ٤١٦ شخصاً اختيروا بحرص تمثيلي من عينة الاستطلاع الاول (البالغة ١١١٦ شخصاً) . وهكذا فان اشخاص العينة التمثيلية المختارة لدراسة التغيرات هم انفسهم في الاستطلاعين وطرحت عليهم الاسئلة ذاتها تقريباً في المرتين .

اشرف على هذه الدراسة البروفسور آشرايان (مدير مشروع الامن القومي والرأي العام في اسرائيل ضمن مركز جافي) . وتوصل فريق البحث الذي عمل في تحليل المعطيات الى النتائج الثلاث التالية :

أ - تصلب عام قصير الامد في المواقف الامنية بعد الشهور العشرة الاولى من الانتفاضة .

ب - اعتدال تدريجي ومستمر في مسائل معينة للسياسة الامنية خلال السنوات الماضية .

ج - استقطاب متزايد بين مواقف « اليسار التصالحي » وبين « اليمين المتطرف » (حيث تقلص الوسط من ٣٤ ٪ في الاستطلاع الاول ٢٧ ٪ في الاستطلاع الثاني) .

في التوصل الى النتيجةين آوب ، استند القائمون بالدراسة الى معلومات كثيرة ، منها المؤشرات الواردة في الجدول التالي (رقم ٢) .

الاستطلاع الثاني اكتوبر ١٩٨٨	الاستطلاع الاول ديسمبر ١٩٨٧	مضمون الاتجاه
		* - التصلب على المدى القصير :
٣٢ ٪	٣٧ ٪	- تأييد المفاوضات الفورية مع منظمة التحرير .
٤٥ ٪	٣٧ ٪	- معارضة عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط .
٣٨ ٪	٢٧ ٪	- تفضيل زيادة القوة العسكرية على الجهود الرامية لبدء محادثات سلام .
٤٨ ٪	٢٨ ٪	- تفضيل الاعتبارات الامنية على المحافظة على « مبدأ سلطة القانون » .
		* الاعتدال على المدى الطويل :
٤٨ ٪	٤٤ ٪	- استعداد لاعادة مناطق في اطار اتفاق سلام .
٢٥ ٪	٢٠ ٪	- استعداد لاقامة دولة فلسطينية في نهاية الامر .
٢٧ ٪	٣٥ ٪	- الموافون تماماً على تشجيع هجرة العرب من البلاد .

الجدول (رقم ٢)

مؤشرات في دراسة « لمرکز جافي » حول تغير الرأي العام الاسرائيلي (خلال الشهور العشرة الاولى للانتفاضة) .

ودون الخوض في التعامل مع الارقام والنسب ، نكتفي بإيراد بعض النتائج التي توصلت اليها الدراسة ذاتها بشأن تأثيرات الانتفاضة على مواقف الاسرائيليين السياسية ، وهي نتائج تتضمن بين مكوناتها تأكيداً على وجود « استقطاب سياسي » في اتجاهات العينة المدروسة . حيث اوضح للفريق الباحث بعد التدقيق في معطيات الاستطلاع الثاني (تشرين الثاني ١٩٨٨) كما يلي :

١ - كان للانتفاضة أثرها على الرأي العام الاسرائيلي ، وهناك ٥٥ ٪ اشاروا بأن مواقفهم بالنسبة الى الوضع الامني والسياسي قد تغيرت نتيجة الانتفاضة .

٢ - لم تؤثر الانتفاضة على مجمل الاسرائيليين في اتجاه (حل راديكالي) يقضي بالانسحاب الكامل من كل المناطق المحتلة او ضم المناطق الى اسرائيل .

٣ - ربع اعضاء العينة قالوا ان آراءهم اعتدلت في اعقاب الانتفاضة .

٤ - ثلث اعضاء العينة قالوا ان مواقفهم تصلبت جراء الانتفاضة .

٥ - الذين قالوا ان الانتفاضة اثرت بهم وجعلتهم اقل استعدادا للتنازلات كانوا ضد التنازلات منذ البداية ، ومثلهم ايضا اصحاب الرأي المعاكس .

٦ - معظم الذين اشاروا بان الانتفاضة دفعتهم الى مزيد من الاستعداد لتقديم التنازلات ايدوا التنازلات حتى قبل ان تندلع الانتفاضة .

٧ - في معظم الاحيان التي غير فيها الاشخاص آراءهم ، تجلى التغيير في تصلب الرأي القائم وليس في تبني الرأي المعاكس .

.. في المنحى ذاته ، اعتمد الفريق الباحث اتجاهات التصويت في انتخابات الكنيست الثانية عشرة (قبل حدوثها) كمؤشر آخر في التدليل على وجود بصمات للانتفاضة (٣) ، منها التسبب في تغير اتجاهات التصويت دون تناقض مع ظاهرة الاستقطاب . فقد طرح على افراد العينة المشتركة بين الاستطلاعين سؤال حول الحزب الذي سيمنحونه صوته فيما لو جرت الانتخابات حالا ، واتضح من الاجابات ان الانتفاضة تركت اثرا كبيرا على اعتبارات تصويت الناخب الاسرائيلي ، بالرغم من وجود استقرار شكلي في نسب النتائج ، وخاصة للحزبين الكبيرين . وتقول ميخال شمير (المشاركة في البحث والخبرة بدراسة الانتخابات في قسم العلوم السياسية بجامعة تل ابيب) ان الاستقرار في النتائج لا يعني ان اعضاء العينة لم يغيروا رأيهم . ففي تقسيم الاحزاب الى خمسة معسكرات (هي : يسار متطرف ، العمل ، المتدينون ، الليكود ، اليمين المتطرف) يتبين ان ٢٨٪ قد غيروا شكل تصويتهم ، بفعل الانتفاضة . وتركز د. شمير على وجود استقطاب لدى توزيع الاحزاب الى معسكرين ، حيث انتقلت نسبة ٦٪ من اليسار الى اليمين وانتقلت نسبة ٥٪ من اليمين الى اليسار . ولاحظت د. شمير ان المحتوى السياسي لاتجاهات التصويت التي اثرت فيها الانتفاضة يتمثل في ادراك الناخب الاسرائيلي لمدى قدرة الحزب الذي يصوت له في معالجة النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ، سواء على المدى الطويل ام على المدى القصير .

* ثالثا ، الاتجاهات السياسية في نموذجين آخرين :

شملت استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي العديد من المسائل الصراعية التي تدور حولها نقاشات ومداولات والتي كانت الانتفاضة الفلسطينية مسببا رئيسا لاستمرارية اثارها على اكثر من صعيد . ومن النماذج التي نشرت في الصحافة الاسرائيلية نقف عند المثالين التاليين :

١ - اجرت « دائرة المعلومات المدنية » ذات الصلة الادارية الوثيقة بالمؤسسات الحكومية الاسرائيلية ، استطلاعا للرأي ، صدرت نتائجه في الاسبوع الاخير من حزيران (يونيو) ١٩٨٨ . ومن هذه النتائج ان ٦٦٪ من سكان « بلدات التطوير » اعربوا عن تأييدهم لفكرة ترحيل العرب من البلاد (مقابل ٤١٪ كانوا قد ايدوا الفكرة ذاتها في استطلاع سابق) . وفي المقابل اعرب ٥٠٪ من الذين جرى استطلاع آرائهم عن تأييدهم لاجراء مباحثات مع م.ت.ف وتأييدهم كذلك لفكرة « اعادة منطلق من اجل السلام » . وعلى هذه النتائج يعلق الكاتب الاسرائيلي الذي اوردتها بقوله ان ماتوصلت اليه « دائرة المعلومات المدنية » نسمة بالصدفة من مختلف الاسرائيليين في الامكنة العامة ، حيث يقال « اما ان نطرد السكان من المناطق المحتلة او نطرد منهن » ، وكل ذلك فقط لغرض التخلص من سكان المناطق ومن ضرورة السيطرة عليهم ، وايضا للتخلص من الخدمة الاحتياطية فيها ومن الوضع القائم بشكل عام . ويضيف الكاتب نفسه : ان الذين يعتقدون بكل ذلك لا يعرفون طريقة هذا التخلص وليست مهمة لديهم هذه الطريقة ، فالهم هو « التخلص من المشكلة » . ويستعير الكاتب من نتائج الاستطلاع المشار اليه ما يؤكد ذلك ، حيث يصل التأييد الممنوح لمئر كهانا زعيم حركة كاخ وابرز دعاة الترحيل - قتل فيما بعد (الى ٧٠٪ ولحركة تسومت بزعامة رفايل ايتان) الى ٦٠٪ . بيد ان من يشملهم الاستطلاع يميزون بين التأييد والتصويت ، الامر الذي يفسر لماذا يفوز الليكود بنسبة ٥١٪ في الاستطلاعات حول التصويت ، بينما تفوز الحركات المتطرفة بنسب اقل من ذلك بكثير ، والسبب على ما يبدو هو لان الليكود حزب قادر على تنفيذ ما يدعو اليه كهانا وايتان (٤) .

حيال التقارب بين رأيي العينة المبحوثة في تأييد خيار « الترحيل » و « اعادة مناطق من اجل السلام » - وهو تقابل يقترب من حالة « الاستقطاب » - نذهب الى ان الانتفاضة نجحت في زيادة ارتباط الاسرائيليين ، عبر دفعهم قسرا للبحث عن مخرج .

ب - اجري « معهد داحف لبحاث الرأي العام » استطلاعا للرأي على مرحلتين قبل « المبادرة الفلسطينية للسلام » التي طرحتها قيادة منظمة التحرير وبُعدها . وكانت

النتائج في الاجابة على سؤال « في الوضع الناشئ الان (١٩٨٨) هل توافق ام تعارض اقامة دولة فلسطينية ؟ » هي : - موافقون تماما ٣ ٪ - موافقون ٢٠ ٪ - معارضون ٣١ ٪ معارضون تماما ٤٦ ٪ . وعن سؤال « هل تؤيد اجراء مفاوضات مع م.ت.ف في الظروف الجديدة بعد خطاب ياسر عرفات في جنيف ؟ » اجاب ٣٠ ٪ بانهم يؤيدون اجراء المفاوضات مع المنظمة وابدى ٧٠ ٪ معارضتهم لذلك (٥) .

تنسجم هذه النتائج مع بعض مكونات المواقف الرسمية والحزبية الاسرائيلية بشأن الحلول السياسية والتسوية . ولا يخفى ان المغزى الكامن خلف هذا الانسجام يقوم على منح اهمية كبرى للاتجاهات السياسية للمؤسسة الاسرائيلية الحاكمة ، باعتبارها المصدر الرئيس في تزويد الاسرائيليين بالمحتوى السياسي لتوجهاتهم ازاء المشكلات الصراعية .

* رابعا ، دراسة « معهد غوتمان » : الحامل الاجتماعي للاتجاهات السياسية .

اسهمت الانتفاضة الفلسطينية في الحفاظ على تلاحق النقاشات ضمن الاوساط الاسرائيلية حول مسألتي الديمقراطية والاحتلال . وكثرت « الوصفات » التي ظهرت في هذه الاوساط بين خيار « الترحيل » و « منح الاستقلال للفلسطينيين » . وفي اطار المساعي الرامية للتعرف على الاتجاهات السياسية للرأي العام الاسرائيلي بشأن ذلك ، اتضح لدى « معهد غوتمان للابحاث » ان هذه الاتجاهات وثيقة الارتباط بحاملها الاجتماعي (معبرا عنه بتصنيف شرقيين وغربيين) ووثيقة الارتباط ايضا بالتقسيم العمري لهذا الحامل . حيث جرى المعهد خلال اواسط عام ١٩٨٨ استطلاعات للرأي العام الاسرائيلي (٦) طرح فيها على العينات المختارة اسئلة كثيرة منها : كم هو مهم لك ان تكون « دولة اسرائيل ديمقراطية » ؟ - كم هو مهم لك ان تكون « دولة اسرائيل يهودية » ؟ - ٠٠ .

- اذا بقيت المناطق المحتلة تحت السيطرة الاسرائيلية ، فما الذي يجب عمله من اجل المحافظة على « الطابع الديمقراطي واليهودي للدولة » ؟ وكان على الذين تم توجيه هذا السؤال الاخير اليهم الاختيار بين ثلاثة احتمالات هي : اعطاء حقوق مساوية لعرب المناطق - التسبب بمغادرة معظم او جزء من (عرب اسرائيل) - التنازل عن معظم او كل المناطق المحتلة . وكانت النتائج التي توصل اليها « معهد غوتمان » كما هو موضح بالجدول التالي (رقم ٣) الذي يبين اتجاهات الاسرائيليين بشأن حل مشكلة الطابع الديمقراطي للدولة ، واصل الذين تم سؤالهم وعمرهم كأساس اجتماعي لتوزيع الاصوات .

الحل المرغوب	الشرقيون		الغربيون	
	الجيل الاول	الجيل الثاني	الجيل الاول	الجيل الثاني
استمرار التمسك بالمناطق مع اعطاء حقوق متساوية للسكان العرب	٢٣ ٪	٢٤ ٪	٢٤ ٪	٢٢ ٪
التنازل عن المناطق	٢٥ ٪	١٦ ٪	٤٢ ٪	٤٠ ٪
دفع العرب الى المغادرة	٤٧ ٪	٥٦ ٪	٣٢ ٪	٣٥ ٪
غير مهم الحفاظ على الطابع الديمقراطي للدولة	٥ ٪	٤ ٪	٣ ٪	٣ ٪

الجدول (رقم ٣)

نتائج « معهد غوتمان » حول الاتجاهات السياسية للاسرائيليين على اساس الحامل الاجتماعي وتقسيماته العمرية (خلال العام الاول من الانتفاضة)

يتضح من النتائج السابقة ان اليهود الشرقيين هم اكثر تطرفا من الغربيين ، في موضوعي « التنازل عن المناطق المحتلة » و « دفع العرب الى المغادرة » ، وانهم يميلون اكثر من الغربيين الى تنحية ما يسمى « الطابع الديمقراطي للدولة » بالمفاهيم الاسرائيلية ، اي بالترجمة العملية : ان الشرقيين يتفقون على الغربيين في تأييدهم لاستعمال العنف وتطبيق سياسة القبضة الحديدية . ويتضح في الوقت ذاته ان الجيل الثاني من اليهود الشرقيين اكثر تطرفا من جيلهم الاول ، وهذا يعني ان التنشئة الاجتماعية السياسية للجيل الجديد قد لعبت دورها في حقنهم بمنطلقات وأهداف « الدولة الاسرائيلية » ضمن أجواء ابتعادهم عن المحيط الاجتماعي الاصلي لاسرهم التي تحتفظ غالبيتها ولو بحد ادنى من الذكريات « الوردية » عن حياتها في اوطانها الاولى .

يمكن القول ، عموما ، ان هذا البعد الاجتماعي للاتجاهات السياسية لليهود الشرقيين الذي تمثله المواقف « الاكثر صقرية » ازاء العرب ، يرتبط بشبكة معقدة من المسببات والنتائج ، تبدو ملامح مكوناتها كما يلي :

٢ - بحث الشرقيين التلقائي (عفويا وأراديا - لا فرق من حيث النتيجة) عن سبل التخلص من وضعية المهانة الاجتماعية والنفسية التي تشكل عبئا يجثم على صدور الشرقيين في الكيان الصهيوني . وانحراف تصريف الردود على الشعور بالدونية حيال النظرة الفوقية المستشرقة في صفوف اليهود الغربيين ، وذلك عبر لجوء الشرقيين الى الانتقام لتدني منزلتهم باتخاذ موقف متطرف ضد طرف لا علاقة له أصلا بما يعانونه في التجمع الاسرائيلي . وبالتالي عدم توجيه هذا الردود نحو المسببات المباشرة للشعور بالغبن والاحباط . فيلعب العرب ، والحالة هذه ، دور « كبش فداء » كلاسيكي في العملية .

ب - ثمة عامل يتعلق بنشوء الهوية الجديدة لليهود الشرقيين في التجمع الاسرائيلي ، حيث يميل هؤلاء الى تأكيد الذات والبرهنة على الولاء للدولة - والمزاودة على الغربيين في كثير من الاحيان - في اطار سعي الشرقيين الى حيازة او فرض القبول الاجتماعي بهم للانخراط في التجمع الاسرائيلي . يضاف الى هذا تظاهر الشرقيين بالاختلاف عن العرب ، حتى لا يجري تصنيفهم كعرب بطريقة الخطأ . ويزداد لكرهيتهم للعرب ، هنا ، ان تبرهن على وجود ذلك الاختلاف . ويرتبط بهذا الامر ، ادعاء الشرقيين بانهم يعرفون العرب عن كثب ، وزعمهم بان لدى المسلمين حالة من العداء والكراهية الدينية لليهود اكثر مما هو لدى المسيحيين .

ج - احساس الشرقيين في التجمع الاسرائيلي بان مصيرهم مرهون بمصير « دولة اسرائيل » ، خاصة في ظل ضيق هوامش وامكانيات النضوح من البلاد ، بالقياس مع ما هو متاح للغربيين . وهكذا تؤدي الخشية من دفع الثمن وحدهم في نهاية الصراع مع العرب ، الى التوحد مع الدولة الصهيونية واهدافها . ويزداد هذا الاحساس شدة من واقع ان الشرقيين في التجمع الاسرائيلي ، حرقوا سفنهم التي تربطهم مع اوطانهم الاصلية .

د - تتأثر مواقف الشرقيين من العرب باعتبارات اخرى : اقتصادية (مثل : التنافس مع العرب على فرص ومواقع العمل في البلاد) - حزبية (مثل : التصويت لليكود احتجاجا على سياسة المعراخ ازاء الشرقيين) - ودينية (الشرقي هو عموما توراتي / عاطفي - تعبيري ، أما الغربي فهو عموما تلمودي / اكثر ذرائعية ، في الموقف مثلا من مشكلة ما يسمى « يهودا والسامرة ») . وايضا مسألة تأثير الشرقيين بالنمط الحضاري - السياسي للمجتمعات الشرقية ابان وجودهم فيها ، الى جانب مؤثرات الثقافة والتحصيل العلمي وسواها .

في ضوء هذه العوامل مجتمعة ، يمكن ملاحظة ان المواقف « الأكثر صقرية » لدى اليهود الشرقيين تجاه العرب ، يترتب عليها انخفاض مستوى الاحتقان الداخلي في التجمع الاسرائيلي ، وتوجيه عملية حل التناقضات الثانوية مع الغربيين نحو هدف خارجي ، وذلك بشكل متكامل مع حرص المؤسسة الصهيونية الحاكمة على ما يسمى « الصهر الاجتماعي ودمج الطوائف » ، وتوظيف الجهود والامكانيات لتصب في مجرى المواجهة مع العدو العربي .

❖ خامسا ، دراسة « معهد التخطيط السياسي » : تآكل الديمقراطية في مواجهة الانتفاضة ..

شكلت الانتفاضة الفلسطينية منذ انطلاقتها أحد محددات المواقف الاسرائيلية وفق علاقة « الفعل ورد الفعل » بمضامينها المتداولة . وفي حين وجدت شرائح اسرائيلية معينة ان الانتفاضة تحفز على المضي في البحث عن حل يحقق الحد الأدنى من التطلعات الفلسطينية ، كانت شرائح أخرى تجد في الانتفاضة تحديا جديدا يتطلب برأيها تشددا في مواجهة الفلسطينيين ، وقد انعكس هذا الامر في صورة قناعة متزايدة لدى شرائح النوع الثاني بتخفيف ما يسمى « قيود الديمقراطية الاسرائيلية » على الاداء الميداني والسياسي لاسرائيل .

من الاشارات التي تفيد بوجود القناعة المذكورة ، ما جاء في بحث اجراه - على امتداد نحو عامين من الانتفاضة - البروفسور ان افرايم يلفر أويو حنشان بيرس لصالح « معهد التخطيط السياسي لعلاقات اسرائيل والشتات التابع لجامعة تل أبيب » (٧) فقد تم استطلاع آراء نحو ١٢٠٠ شخصا يمثلون نماذج مختلفة من الاسرائيليين ، وكانت النتائج تؤكد ما يسمى « تآكل التوجهات الديمقراطية » لدى نسبة عالية من المبحوثين . وفيما يلي بعض الامثلة :

أ - على مدى العامين ١٩٨٨/١٩٨٩ ازداد بنسبة الثلث (٣٣٪) عدد الذين تم استطلاع آرائهم والذين يوافقون على زعامة اسرائيلية قوية (تفرض النظام في الدولة دون ان تكون مرهونة بإجراء انتخابات أو تصويت الكنيست) .

ب - بعد نحو عامين من الانتفاضة ، وصلت نسبة الذين ينادون بضرورة « التخلص من ضغوط الديمقراطية » الى ٤٥٪ (مقابل ٣٤٪ قبيل الانتفاضة) .

ج - تعززت النتائج السابقة عبر « جدول الديمقراطية » الذي وضعه « معهد التخطيط السياسي » منذ ثلاثة أعوام على غرار « جدول غلاء المعيشة » ، حيث اتضح انه منذ بداية الانتفاضة تقلصت مواقف الاسرائيليين تجاه ما يسمى « مراعاة الديمقراطية » في التعامل مع السكان العرب .

من المقدر ان تكون النجاحات التي حققتها الانتفاضة على الصعيد المحلي والخارجية ، في عداد العوامل التي قادت الى هذا الشكل من التغير في مواقف الاسرائيليين ، وهو تغير وجد متنفسا له في الرغبة بإجراء تعديلات متشددة بقصد اخراج اسرائيل من المازق عبر التسريع بعملية انتهاء الانتفاضة .

❖ سادسا ، صورة الاسرائيليين لجيشهم على خلفية الانتفاضة :

بفعل المعرفة المتاحة للاسرائيليين بخصوص الجبهات القائمة بين الانتفاضة الفلسطينية والجيش الاسرائيلي ، من الطبيعي ان تكون لديهم

صور ذهنية عن الجيش وسلوكه ، وان تسهم هذه الصور بدورها في توليد انطباعات يستكمل بها الاسرائيليون أو يعدلون بعض جوانب الادراك ازاء جيشهم . وقد عنيت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بالتعرف على تلك الانطباعات . فاضافة الى اشتراك شعبة أو أكثر في الجيش مع الجهات المعنية في القيام باستطلاعات ميدانية للرأي العام الاسرائيلي ، حول ذلك ، توجهت قيادة الجيش الى بعض المؤسسات البحثية الاسرائيلية المتخصصة لموافاتها بمعلومات واستنتاجات تتعلق بصورة الجيش وادائه بالنسبة للاسرائيليين ، على ارضية المواجهات الجارية في الضفة والقطاع . وفيما يلي بعض الامثلة :

١ - في آب (اغسطس) ١٩٨٨ اجرت « شعبة العلوم السلوكية » في الجيش الاسرائيلي بالاشتراك مع « معهد غوتمان للابحاث » استطلاعا للرأي شمل ٦٣٩ اسرائيليا ، وقورنت نتائجها بمعلومات حول النقاط المثارة ترجع الى سنوات سابقة . وفي حصيلة الاستطلاع والمقارنة ، جاء مايلي (٨) :

- تبين ان ٨٨٪ من افراد العينة يعتمدون على الجيش الاسرائيلي ويشقون به وقت الحرب (مقابل ٩٦٪ عام ١٩٨٠ و ٨١٪ عام ١٩٨٥) .

- اوضح ٥٤٪ انهم يشقون الى حد كبير جدا بالقادة الكبار في الجيش الاسرائيلي ، وذكر ٣١٪ انهم يشقون بهؤلاء القادة الى حد ما)

- احرب ٥١٪ عند تقديرهم الكبير لدور الجيش في المناطق المحتلة ، واعتقد ٥٨٪ ان الجيش يبدو بصورة ايجابية في وسائل الاعلام (مقابل ٦٧٪ عام ١٩٨٧ و ٧٠٪ عام ١٩٨٥) .

- اكد ٧٣٪ انهم يشعرون بثقة كبيرة باعلانات المتحدث باسم الجيش .

- ابدى ٦٣٪ استعدادهم لنصح اقاربهم بالتطوع في وحدات قتالية في الجيش (مقابل ٦٧٪ عام ١٩٨٠ و ٥٨٪ عام ١٩٨٥) .

ب - واعد البروفسور افرايم ياعر (عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة تل ابيب) بحثا على فترتين (الاولى عام ١٩٨٧ والثانية عام ١٩٨٩) حول الثقة التي يكنها الاسرائيليون للمؤسسات العلمية في الدولة . واستخلص ان للانتفاضة تأثيرا هامشيا على المواقف الاساسية للاسرائيليين ازاء مؤسسات الدولة ، وان الجيش الاسرائيلي بقي المؤسسة ذات الثقة الاكبر ، حتى ان هذه الثقة - حسب استخلاصه - قد ازدادت على الرغم من الانتفاضة . كما ازدادت الثقة بالمؤسسة الثانية المسؤولة عن الامن (= الشرطة) ، وقرر في النهاية « ان الوضع الامني المتدهور يعزز مدى صلة الاسرائيليين بقوات الامن ويعزز تعلقهم بها » (٩) .

ج - في النصف الثاني من شهر آذار (مارس) ١٩٩٠ ، أجرى « معهد داحف لبحاث الرأي العام » استطلاعا للرأي في اوساط الاسرائيليين (١٠) بناء على طلب من قيادة الجيش ، للوقوف على ملامح الرؤية العلمية للجيش من قبل السكان . ومن النتائج التي خلص اليها باحثو المعهد ، تبين ان هناك نسبة عالية جدا (٩٥٪) من الاسرائيليين يؤمنون بقدرة الجيش القتالية وبقدرته على حسم المعركة في أي حرب مقبلة مع العرب (بينما تضمنت النتائج ذاتها تقديرات متباينة ، متدنية بالقياس الى النسبة المذكورة ، في الحكم على الجيش وسلوكه خلال المجابهة مع الانتفاضة الفلسطينية . ويوضح الجدول التالي (رقم ٤) بعض معالم تلك التقديرات المتباينة :

النسبة	تصورات المبحوثين
٨٠٪ ٢٠٪	* تصرفات الجيش في المناطق المحتلة : - جيدة . - غير لائقة .
٢٠٪ ٣٠٪	* « محافظة الجيش على الاخلاق » في المناطق : - تامة . - نسبية .
٥١٪ ٥٤٪	* تغطية الاخبار العسكرية في أجهزة الاعلام : - تتلائم مع الوضع . - غير صحيحة وغير موثوقة .
٦٤٪ ٢٥٪ ٩٪	* معاملة قادة الجيش لجنودهم : - مقبولة . - خشنة وصارمة . - غير متشددة بالقدر الكافي .
٧٠٪ ٢٥٪ ٥٪	* تقدير المبحوثين لضباط الجيش : - عال . - متوسط . - منخفض .

الجدول (رقم ٤)

بعض معالم التقديرات المتباينة في دراسة « معهد غوتمان » حول احكام الاسرائيليين على جيشهم وسلوكه (ربيع ١٩٩٠) .

(وبناء على طلب الناطق العسكري الاسرائيلي ، تم اجراء استطلاعين للرأي العام في صيف ١٩٩٠ ، بينا ان زيادة حدثت في مدى ثقة الاسرائيليين بجيشهم . حيث ظهر ان ٩٢٪ من الاسرائيليين يعتمدون على الجيش الاسرائيلي في حال

وقوع حرب (مقابل ٨١٪ عام ١٩٨٥) . كما ظهر ان ٩١٪ من الاسرائيليين يثقون بقيادة الجيش الاسرائيلي (مقابل ٧٢٪ عام ١٩٨٥) ، وان ٧١٪ يثقون في بيانات الناطق العسكري (مقابل ٦٥٪ عام ١٩٨٥) (١١) .

تكفي المؤشرات الواردة في الامثلة الاربعة السابقة ، للدلالة على وجود تقدير ملحوظ للجيش الاسرائيلي في نظر العينات المبحوثة من الاسرائيليين ، على خلفية مواجهة الانتفاضة . هذا بالإضافة الى الدلالة على ان هناك تدنيا (أو تراجعاً) في الوقت ذاته قد طرأ على مواقف الاسرائيليين من جيشهم ، سواء كانت هذه المواقف تتعلق بالتصور لدور الجيش في قمع الانتفاضة ، أو بالحكم على سلوك قادته وافراده استناداً لمنظومة من « المعايير والقيم » السائدة في التجمع الاسرائيلي . وتجدر الإشارة هنا الى ملاحظتين مهمتين ، الاولى تتمثل في ان الاسرائيليين المبحوثين كانوا دون الحد الأدنى في ابداء الاستياء من جيشهم ، خلافاً لنماذج عالمية أخرى (منها النموذج الأميركي ابان حرب فيتنام) ، في حين يفترض ان يكون الاستياء في اوجه ازاء صنوف القسوة والعنف الوحشية بحق سكان مدنيين عزل . والملاحظة الثانية هي أنه لا يمكن اقصاء تأثيرات الانتفاضة عن جملة الاسباب التي قادت الى التراجع في مكانة الجيش لدى الاسرائيليين .

❖ سابعاً ، استطلاعات الشبيبة : غموض الاستقطاب ..

بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية استأثرت الشبيبة الاسرائيلية باهتمام اكبر من قبل عدد من المؤسسات والهيئات المعنية بشؤون الرأي العام فسي الكيان . وكانت الاغراض الرئيسية لاستطلاعات آراء الشبيبة تدور حول مراقبة مفاهيمها واتجاهاتها السياسية ، والوقوف على مدى تغفل رؤى التجمع الاسرائيلي وقناعاته في نفوس الناشئة ، وتأثيرات الانتفاضة في كل ذلك .

تناولت الاستطلاعات الخاصة بالشبيبة شتى الموضوعات التي تسمى من قريب او بعيد بشؤون الكيان والصراع مع الفلسطينيين والعرب . وتقف عند خمسة منها ظهرت معلومات عنها في النصف الاول من العام ١٩٩٠ ، هي ،

١ - استطلاع صحيفة للشباب باسم « آخري هتسلتسول » ، أجرته هيئة تحريرها على عينة تتألف من ٣٨٠ طالباً اسرائيلياً (من صفي الحادي عشر والثاني عشر من ثماني مدارس في حيفا) . وقد تمحورت الاسئلة الموجهة اليهم حول عدة موضوعات ، أبرزها مشروع الحكومة الاسرائيلية لاجراء انتخابات للفلسطينيين في الضفة والقطاع ، والسلوك الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين ، وموضوع الخدمة في المناطق مستقبلاً . وجاء في نتائج الاستطلاع ما يلي (١٢) :

٢٦٪ اعتبروا ان مشروع الحكومة لاجراء انتخابات في المناطق هو صيغة لاقامة دولة فلسطينية .

٢٦٪ قلروا ان الانتخابات ستؤدي الى سلام عادل ودائم .

٢١٪ قالوا ان تصلب الحكومة الاسرائيلية حال دون التسوية مع الفلسطينيين .

٢٣٪ اعتقدوا ان الحكومة اضاعت فرصة تصفية الانتفاضة عن طريق استخدام يد حديدية .

١٦٪ توقعوا ان يكون لديهم مشكلة اذا ما خدموا في المناطق المحتلة ، واعرب نحو ضعف هذا العدد عن انهم سينفذون مهمتهم كجنود على اكمل وجه .

ب - استطلاع لصالح جامعة تل ابيب ، قام به البروفسور دانييل بارتيل وماتي كيمسكي (العاملان في ميدان العلوم الاجتماعية بالجامعة المذكورة) . وكانت العينة المنتقاة من طلاب التاسع والحادي عشر من ابناء المستوطنات الشمالية ، وقد نشرت نتائج هذا الاستطلاع في الاسبوع الاول من شهر ايار (مايو) ١٩٩٠ .

ضمن قائمة طويلة من الاسئلة ، بعضها تناول الانتفاضة والمواجهة في المناطق المحتلة ، طرح على الطلاب سؤال نصه « ما هي الفكرة الاولى التي تخطر لك عندما تسمع كلمة فلسطيني ؟ » . ووجد الباحثان ان ٤٥٪ من افراد العينة استخدموا في اجوبتهم عبارات مثل : « كلمة بذئنة » ، « مجرمين » ، « قتلة » ، « بدائيين » . الخ . ووصلت نسبة الذين استخدموا هذه العبارات لدى الطلاب المتدينين الى ٦٠٪ (١٣) :

ج - استطلاع « معهد داحف » ، تم تنفيذه باشراف د . مينا تسييمح (من جامعة حيفا) وقد شمل ٤٦٥ طالباً في المرحلة الثانوية ، طلب اليهم الاجابة على تساؤلات في موضوعات متشعبة ، قسم منها يتعلق بالانتفاضة وبالسياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين . ومن النتائج التي جاءت في دراسة الاستطلاع (١٤) :

٥١٪ من الطلاب يؤيدون « الترحيل » لسكان المناطق المحتلة .

٥٥٪ يرفضون منح المواطنين العرب (في اسرائيل) الحقوق الممنوحة لليهود .

٤٣٪ اعتبروا ان التمسك بالصهيونية وافكارها واهدافها شرط منح حق الانتخاب .

٤٥٪ يعتقدون بضرورة التسلط والطفيان الاسرائيلي حالياً باعتباره يفيد اسرائيل .

ح - حول « نظام حكم الفرد المطلق دون احزاب » اعرب ٢٣٪ عن استعجابهم لقبوله ، وايد ٢٢٪ اعتماد هكذا نظام بشكل مؤقت . في حين بين ٤٥٪ انهم يقبلون به بكل ما يترتب على ذلك اعتقاداً منهم بان نظام حكم كهذا قادر على التغلب على المشاكل الصعبة التي تواجهها البلاد .

د - وحول مقولة « انتصار اسرائيل في الحرب المقبلة » اعرب ٣٦٪ انهم واثقون بالانتصار ، وذكر ٥٤٪ ان اسرائيل ستنتصر لكنهم غير واثقين من ذلك . في حين رأى ٩٪ ان اسرائيل لن تنتصر ، لكنهم غير متأكدين من هذا الامر .

د- استطلاع للجامعة العبرية بالقدس ، وتم تنفيذه خلال النصف الاول من العام الدراسي ١٩٩٠ بإشراف البروفسور كلمان بنياميني (من قسم علم النفس بالجامعة) واشتمل على ٩٦٦ طالبا من الصف الثامن وحتى الثاني عشر في المدارس اليهودية بالقدس . وتدل النتائج المنشورة لهذا الاستطلاع ان هناك تنوعا في الموضوعات التي طلب ابداء الرأي حولها . ويقدم الجدول التالي (رقم ٥) فكرة عن بعض هذه الموضوعات (٥) :

مواقف وآراء	نسبة المواقفين
★ الموقف من العرب : - العرب يتسمون بصفات سلبية . - عدم رفض العمل على ترحيل معظم العرب من البلاد . - كراهية العرب (لليهود) ليست متعلقة باليهود . - لا يثقون باخلاص (عرب اسرائيل) منذ الانتفاضة .	٧٧٪ ٨٠٪ ٧٢٪ ٧٩٪
★ المفهوم الخاص بالذات : - المؤمنون بمفهوم « الديمقراطية الاسرائيلية » . - تقييد حرية الصحافة الاسرائيلية مبرر . - الاعمال الانتقامية اليهودية ضد العرب لها ما يبررها . - سياسة اسرائيل يجب ان تقوم على اساس الافتراض بان معظم العالم ضد اليهود .	٥٧٪ ٦٠٪ ٦١٪ ٦٩٪
★ الواجهة في المناطق المحتلة : - الذين يبررون اغلاق المدارس في المناطق . - ينبغي ان يمثل العسكريون لاي امر من القائد . - يجب رفض الامر اذا اعتقد العسكريون انه امر غير قانوني .	٦١٪ ٦١٪ ٣٩٪

الجدول (رقم ٥)

فكرة عن مواقف الشبيبة الاسرائيلية ازاء بعض الموضوعات في استطلاع للجامعة العبرية .

(خريف ١٩٩٠) .

.. فضلا عن هذه المعطيات ، وغالبا على النقيض منها ، تضمنت نتائج الاستطلاع ما يفيد ان ٦٠٪ من شباب العينة يعربون عن وجهة نظر اجتماعية تميل نحو اليسار ، مثل : الاستعداد للمصالحة مع الطرف الآخر ، والاعتقاد بان عدم اعادة الاراضي من شأنه ان يؤدي الى الحرب ، واعتبار الانتفاضة حركة وطنية وليست عمليات شغب وارهاب (١٦) . ومن الواضح ان مجيء هذه المواقف الايجابية الى جانب المواقف السلبية ، يعبر عن ارتباط في اوساط الشبيبة الاسرائيلية .

هـ - بحث آخر على شكل استطلاع عن مواقف الشبيبة الاسرائيلية ، اجراه البروفسور زئيف سيرا من « معهد غوتمان للابحاث الاجتماعية » في القدس ، لصالح وزارة التعليم . وقد شمل هذا الاستطلاع الذي اجري في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ - ١٨٤٠ طالبا من طلاب الصفوف العاشر والحادي عشر في ٢٤ مدرسة ثانوية يهودية ، في مدن نامية وبلدات تطوير ، وتم تقديم معطيات البحث الى وزير التعليم زبولون هامر . وقد اظهر هذا الاستطلاع ميلا واضحا لدى الشبيبة اليهودية لاعطاء أهمية لما يسمى « امن اسرائيل » تفوق بكثير الأهمية التي يعطونها لقيم معينة (مثل حقوق الانسان والديمقراطية) . كما اظهر الاستطلاع وجود نسبة عالية من الشبيبة تؤمن بالمفاهيم الصهيونية وتجسيدها (وخاصة عبر الخدمة في الجيش الاسرائيلي) . وفيما يلي (١٧) نماذج من نتائج هذا الاستطلاع (الجدول رقم ٦) .

النسبة المئوية	الموضوع
	١ - امن الدولة وحقوق الانسان ، - يفضلون « الامن » على حقوق الانسان وحرية الصحافة - يفضلون حقوق الانسان على « الامن » - يفضلون مبدأ « أرض اسرائيل الكاملة » على حقوق الانسان - يؤيدون تشجيع هجرة عرب المناطق المحتلة من البلاد
٧٥٪ ١٤٪ ٦٠٪ ٦٩٪	
	٢ - جوهر الديمقراطية : - تتمثل بالمساواة في الحقوق بين جميع السكان . - تتمثل بحرية الفرد . - يؤيدون ترجيح كفة امن الدولة على الديمقراطية . - يؤيدون حظر توجيه الانتقاد العلني الى السلطة في المجالات التي تسبب الضرر للامن .
٢٣٪ ٤١٪ ٦٧٪ ٦٦٪	
	٣ - الارتباط بالصهيونية واسرائيل : - لا يريدون العيش خارج اسرائيل . - يشعرون بان البلاد هي وطنهم . - يصفون انفسهم بالصهيانية .
٥٠٪ ٨٠٪ ٨٩٪	

الجدول (رقم ٦)

مؤشرات حول اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية في استطلاع لصالح وزارة

التعليم (خريف ١٩٩٠) .

التدقيق في تفصيلات ودلائل الأرقام الواردة في الأمثلة الخمسة السابقة يبعث على الاعتقاد بأن الشبيبة الاسرائيلية تشهد تناميا لنزعة تسلطية وفاشية في صفوفها ، على نحو غير متطابق مع ظاهرة الاستقطاب السياسي القائمة في أوساط عموم الاسرائيليين . ويرجع هذا الى عدة عوامل منها :
التلقين العنصري الذي يخضع له الطلاب في المدارس ، والمفاهيم والاحكام التي يكونها الطلاب بتأثير الاسرة والمحيط الاجتماعي والمؤسسات الدينية والمطبوعات ووسائل الدعاية الاسرائيلية المتنوعة . ومن غير المقبول اغفال هذه العوامل مجتمعة في عملية تشكيل الصور والمواقف المتطرفة ازاء الفلسطينيين وانتفاضتهم ففي ظل الجاهلية الجارية ، تلعب هذه العوامل دورا مكملًا لتأثيرات الانتفاضة المباشرة على التجمع الاسرائيلي ، بكبارة وصفاه . ويوضح القول ان التحديات التي تطرحها الانتفاضة على اسرائيل ، تجعل من الطبيعي ان تتبنى الشبيبة الاسرائيلية افكارا تعبر عن رؤيتها للطرف الفلسطيني ، كطرف تقيض مكروه وينبغي الانتصار عليه في عملية الصراع والمواجهة ، وان تكون هذه الافكار امتدادا للحصيلة الذهنية والمعرفية التي سبق وأن تبلورت لديها .

✳ ثامنا ، تقديرات عامة :

خلال تفحص مكونات الرأي العام الاسرائيلي وعلاقة الانتفاضة الفلسطينية بذلك ، تجدر ملاحظة ان لاي من الاتجاهات السياسية ثلاثة مقومات ، اولها يتعلق بالايديولوجيا والفكر السياسي وثانيها يتعلق بالشاعر والخبرة الشخصية وثالثها يتعلق بالترجمة الجارية او المحتملة لهذا الاتجاه . وحين يخص الامر اتجاهات الاسرائيليين ازاء الانتفاضة ، يتعين عدم عزل هذه الاتجاهات عن سياقها العام ، وهو ما يعني انه من المتعذر ادراك أي اتجاه سياسي اسرائيلي الا حين يتم استكشاف عوامله ووظيفته وظروفه .

ان ابرز ما تتطلبه عملية تحليل مؤشرات التأثيرات السياسية للانتفاضة على الرأي العام الاسرائيلي هو الاحاطة بالمصادر التي يستقي منها الاسرائيليون التصورات والرؤى التي يصبون في قوالبها مختلف الجزئيات ازاء الانتفاضة والصراع العربي - الاسرائيلي عموما . وفي هذا الخصوص ، يمكن الوقوف عند مايلي :

١ - ان الايديولوجيا الصهيونية ومقولات الفكر السياسي الاسرائيلي ، تحدد بدرجة كبيرة طبيعة نظرة الاسرائيليين الى الطرف الفلسطيني/العربي ، كما تحدد الخطر الذي يجسده هذا الطرف واقعيًا ، وضمنًا ما يخص دور الانتفاضة في ذلك التجسيد .

٢ - ان مصادر التأثير الخارجية (مثل آراء السياسيين والزعماء والمسؤولين بوجه عام اضافة الى المادة الدعاية المقروءة او المسموعة) تمثل رافدا لعملية تكوين القناعات لدى الاسرائيليين ، بالزيد من المفاهيم والتصورات عن الصراع مع الفلسطينيين والعرب وسبل حله . وفي دراسة اجراها « مركز جاني » (مطلع عام ١٩٨٨) اتضح ان ٨٢٪ من الذين خضعوا لها يعتمدون على تصريحات زعماء الدولة في تكوين آرائهم السياسية والامنية ، وان ٦٤٪ منهم يعتقدون بأن المقابلات مع كبار الضباط تساعدهم على بلورة مواقفهم ، كما ان هناك نسبة مماثلة تقريبا تشير الى تأثيرات وسائل الاعلام (١٨) .

٣ - لا يمكن استثناء التكوين النفسي / الاجتماعي للاسرائيليين من عملية التأثير على الرأي العام الاسرائيلي . ففي ضوء المفاهيم العنصرية و « عقلية الحصار » التي تطبع الشخصية اليهودية تاريخيا والشخصية الاسرائيلية راهنا ، يمكن القول ان عقدي التفوق والاضطهاد هما جزء لا يتجزأ من « العقيدة الاسرائيلية » ، وهو ما يدفع الى التحفز للقضاء على أي باعث للتهديد والتحدى الذي يلمسه الاسرائيليون .

٤ - ثمة تأثير ملحوظ للدروس والعبر الذاتية ، التي يتعلمها الاسرائيليون ، وخاصة عبر تجاربهم الشخصية (كالمشاركة بالحروب وفقدان الاقارب والاصدقاء بسببها) . حيث تلعب هذه الدروس والعبر دورا كبيرا في تقدير حجم الاخطار المحدقة بالاسرائيليين وفي ايقاظ الاحساس الكامن بالمازق لدى بروز أي ظاهرة نوعية (على غرار الانتفاضة) .

٥ - تؤدي التنشئة الاسرائيلية للطلبة والشبيبة عموما مهمة عالية الفعالية في تشريب الناشئة مفاهيم وعقائد التجمع الاسرائيلي ، وتعمل على توحيد هؤلاء الناشئة خلف الاهداف التي ترسمها وتعمل لها المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة .

.. هذه المصادر ، وسواها ، تملئ على الاسرائيليين النظر آليا الى الانتفاضة الفلسطينية من زاوية ضيقة ، هي زاوية العداة لها ، بما تنطوي عليه الانتفاضة من خطر يترتب باسرائيل جراء استمرارها او تصاعدها الى حد معين . اذ تتحكم « صورة العدو » بالذهنية الاسرائيلية العامة ، وتضبط على تفكير الاسرائيليين في كيفية الخروج من الظروف الحرجة . وهنا تتباين الآراء والمواقف لبلوغ هذا الغرض ، حيث :

أ - يلجأ تيار من الاسرائيليين الى « حرمان الفلسطينيين والانتفاضة من

الشرعية»، فيشكل هذا الحرمان أداة للتهرب السياسي من النظرة الموضوعية إلى الموضوع الفلسطيني ومن الاستجابة إلى مقتضياته. وللحرمان من الشرعية عدة أشكال يتم عن طريقها اخراج الفلسطينيين وانتفاضتهم من دائرة الصور والوقائع الإيجابية، منها «اللاشرعية البسيطة» التي تتضمن أوصافاً تحت بشرية (مثل: حيوانات - صراصير - جنادب) وأخرى لا بشرية (مثل شياطين متعطشة للدماء). ومنها أيضاً «اللا شرعية المركبة» التي تتضمن أوصافاً بأن الأعداء (الفلسطينيين والعرب) مضطربون عقلياً ومشاغبون ولصوص وأرهابيون ومتوحشون وقتلة وفاشيون... الخ. وإلى هذا يشير عالم النفس الإسرائيلي المعروف دانييل بار تال، ويرى أن مفهوم «الأرهاب» يفقد مغزاه لدى الإسرائيليين، حيث يجري استخدامه دون تمييز، وكل خطوة فلسطينية لا تلقى الاستحسان يتم الحديث عنها مباشرة تحت عنوان «أرهاب». ولو تابعنا خط التفكير عند بار تال، فإن ظاهرة مثل «الانتفاضة» تقابل لدى هذا التيار بحرمان فوري من الشرعية (١٩).

تفتش مفاهيم هذا التيار في أوساط الناشئة، على نحو بارز، وتمجج الصحافة الإسرائيلية بالأخبار التي تتحدث عن أحكام ناشئة وعبارات قذف وتسم يطلقها الطلاب والشبيبة بحق العرب. فرداً على عبارات من نوع «أن الولد الذي نواجهه في أعمال الانتفاضة هو مجرد ولد» تنفجر مجموعة من الطلاب بالقول «هؤلاء ليسوا الأولاد... (أنهم...)». أنهم ليسوا من بني البشر... لقد قبروا مثل الكلاب» (٢٠).

إلى جانب ذلك، يتم - على الطريقة الإسرائيلية - حل التناقض بين ما يسمى «الديمقراطية الإسرائيلية» وبين «حرمان الفلسطينيين وانتفاضتهم من الشرعية» عبر اعتماد ذريعة «الامن الإسرائيلي» ليصبح الموقف السلبي لهذا التيار من الانتفاضة مبرراً... وليبدو بمثابة رد فعل ووسيلة مشروعة (دفعاً عن النفس). وفي الاستطلاعات التي ورد الحديث عنها في ثنايا هذا البحث، نجد إيماناً حول المعضلة الخاص بحل التناقض. إذ يميل تيار من الرأي العام الإسرائيلي إلى التخلي بسرعة عما يسمى «الثوب الديمقراطي» لصالح مواجهة «التهديد الأمني الذي تمثله الانتفاضة».

ب - وبلغ تيار إسرائيلي آخر إلى تبني فكرة «تحييد الخطر الفلسطيني الذي تندر به الانتفاضة» عن طريق التجاوب - جزئياً بالطبع - مع التطلعات الفلسطينية، وانتهاج مختلف السبل السياسية التي تتيح للإسرائيليين أن

ينغمسوا في حياة عادية / هادئة، مع الحلم بتحقيق صورة مماثلة على المستوى العربي. ويعد ما يسمى «معسكر السلام الإسرائيلي» بمختلف قواه وتنظيماته، تجسيدا لهذا التيار الذي ما يزال ضعيفاً في الكيان. والسقف الذي يتحرك تحته هذا «المعسكر»، هو منح الفلسطينيين حق تقرير المصير وتمكينهم من إقامة دولتهم في الضفة والقطاع، مع ضمانات وقيود يضعونها، تجعل هذه الدولة عملياً «دولة بلا أنياب». وتجدر الإشارة إلى أن مكانه هذا «المعسكر» في إسرائيل ما تزال تتأرجح بين الحضور إبان الأحداث والمناسبات وبين التواري عن الأنظار تقريباً في الظروف العادية، وذلك بالرغم من أنه يشكل قطبا مقابلاً للقوى والأطر السياسية اليمينية بكافة تنوعاتها (التقليدية والدينية والفاشية). ويبدو أن السبب الرئيس لاختفاء ما يسمى «معسكر السلام» هذا، هو أن التجمع الإسرائيلي لم يصبح مؤهلاً بعد لأن يشهد تحولاً يتفهم الإسرائيليون بموجبه أو يقتنعون بطروحات هذا التيار.

ج - توجد إلى جانب التيارين السابقين، فئات من الإسرائيليين «لا تكثر إلى حد كبير» بما يجري في الضفة والقطاع. وينتمي إلى هذه الفئات، أولئك الذين تشغلهم أمورهم الحياتية والمعيشية عن الاهتمام بالشؤون الإسرائيلية الكبيرة، تاركين للمؤسسات العسكرية والسياسية وسواها معالجة هذه الشؤون. كما ينتمي إلى فئات «قليلي الاكتراث» أولئك الذين يجدون في متابعة المواجهات الجارية مع الانتفاضة مصدر إزعاج وقلق لهم على المستوى الشخصي، فيعزفون عن هذه المتابعة. ونجد لدى البروفسور إفرام ياعر (عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة تل أبيب) تفسيراً لجانب رئيس من ظاهرة «ضالة الاهتمام الإسرائيلي بالانتفاضة» بقوله «على المستوى النفسي، من السهل تجاهل ما يحدث من خلال (احساس البقاء خارج الأحداث) الذي يلغي الحاجة إلى التخطيط النفسية. فعلى ضوء قوة التهديد وفهم الوضع كوضع لا حل له، يختار بعض الإسرائيليون تجاهل المشكلة وكأنها لا تؤثر بشكل حقيقي على حياة الفرد» (٢١).

ضمن المکتوب الإسرائيلي حول هذه التيارات الثلاثة، ثمة من يعتقد بأن للانتفاضة «تأثيراً هامشياً» على الإسرائيليين. فمثلاً يشير مقال إسرائيلي (٢٢) إلى أن صورة الوضع السائد في إسرائيل، على صعيد الرأي العام، هي صورة مختلفة. ففي جوهرها فسرت الانتفاضة كشيء ما يحدث (لهم = الفلسطينيين) و (هناك = في المناطق) دون أن تكون لهذا الشيء أبعاد حقيقية على المشاعر والمفاهيم الجوهرية في المجتمع الإسرائيلي، وعلى الأغلب قيل أن

مصادر البحث والاحالات المرجعية :

- ١ - أrian, A. Talmud, I. Hermann, T. « The Guardian of Israel : National Security and Public Opinion », JCSS Study No. 9, Tel Aviv University : Jaffee Center For Strategic Studies May. 1988 (133 Pages).
- ٢ - ب - « تقرير » انخفاض الثقة بالنفس ، « عل هشجار ١٩٨٨/٥/٢٠ - ص ٨ .
- ٣ - المعلومات الرئيسية من : « عليزا غالف » بالقدم اليمن الى اليسار ، « دافار ١٩٨٩/٨/٢٥ - ص ١٥ .
- ٤ - نعمي بن غور « خطوة الى اليمين وخطوة الى اليسار » ، « دافار ١٩٩٠/٥/٤ - ص ١٦ .
- ٥ - حجابي ايشد « انفصام شخصية قومي » ، « دافار ١٩٨٨/٦/٨ - ص ٧ .
- ٦ - ناحوم بارنيك « سادتي - التاريخ » ، « ملحق ידיعوت احرونوت ١٩٨٩/٢/١٠ - ص ٣ .
- ٧ - الياهو كانتس « هل الانتخابات مصرية ؟ » « ידיعوت احرونوت ١٩٨٨/١٠/٢٦ - ص ٣١ .
- ٨ - المعلومات من : أ - « دافار مانور » الانتفاضة أدت الى زيادة مؤيدي تقليص الديمقراطية ، « معرف ١٩٩٠/١/٢٤ - ص ٦ .
- ٩ - ب - « ارنون بن ناحوم » تقرير اخباري ، « هارنس ١٩٩٠/١/٢٤ - ص ٢ .
- ١٠ - آبي بنيهاو « الانتفاضة والزر المفتوح » ، « عل هشجار ١٩٨٩/٢/٢١ - ص ٩ .
- ١١ - ليلى جليلي « الحجر لم يمسننا » ، « هارنس ١٩٨٩/١٠/٢٤ - ص ١٣ .
- ١٢ - « خبر » ٢٠٪ من سكان اسرائيل يعتقدون ان الجيش الاسرائيلي يحافظ على الاخلاق ، « ידיعوت احرونوت ١٩٩٠/٤/٢٩ - ص ٢ .
- ١٣ - أون ليفي « زيادة ثقة الشعب بجيش الدفاع » ، « دافار ١٩٩٠/٩/١٩ - ص ٣ .
- ١٤ - نوريت كهانا « استطلاع للرأي في حيفا » ، « هارنس ١٩٩٠/١/١٦ - ص ٢ .
- ١٥ - نوريت دغريت « معظم الطلاب اليهود يؤيدون سلب الحقوق من العرب وطردهم » ، « معرف ١٩٩٠/٥/٩ - ص ١٤ .
- ١٦ - « تقرير » اتجاهات عنصرية في اوساط الشبيبة ، « جريدة « الاتحاد » (ع ١٦/١٧) هذا ١٩٩٠/٥/٣١ - ص ٦ .
- ١٧ - ليلى جليلي « معظم الشباب يؤيدون المصالحة ولكن لا يعارضون الترحيل » ، « هارنس ١٩٩٠/٦/١٢ - ص ٢ .
- ١٨ - المصدر السابق .
- ١٩ - « خبر » استطلاع للرأي في اوساط الشبيبة « هارنس ١٩٩٠/٩/١٧ - ص ٤ .
- ٢٠ - وايضا : « موشي ايشون » « بمرآة استطلاعات الرأي » « هتسوفيه ١٩٩٠/١٠/٣ - ص ٣ .
- ٢١ - دانئيل بارتال « على اي شيء تقوم عقائد الامن » ، « هارنس ١٩٨٩/٣/٢٢ - ص ١١ .
- ٢٢ - داني رابينوفيتش « اداة للتهرب السياسي » ، « هارنس ١٩٨٩/٢/١٧ - ص ٧ .
- ٢٣ - عاموس شر « في البداية كان الاسلوب الانساني » ، « هارنس ١٩٨٩/١٠/٢١ - ص ١١ .
- ٢٤ - ليلى جليلي « الحجر لم يمسننا » ، « هارنس ١٩٨٩/١٠/٢٤ - ص ١٣ .
- ٢٥ - المصدر السابق .
- ٢٦ - حجابي ايشد « انفصام شخصية قومي » ، « دافار ١٩٨٨/٦/٢٨ - ص ٧ .

هذا الشيء سبب للاسرائيليين مزاجا سيئا . وينقل المقال ذاته عن « البروفيل » الذي رشحته البروفسور افرائيم ياعر « ان عامين من الانتفاضة كان لهما تأثير اجتماعي هامشي جدا على الفرد الاسرائيلي وعلى مواقفه الاساسية ، وما زالت الانتفاضة تفهم كقوة قاهرة وكسبب قاهر لا يجبر على تغييرات جوهرية . ومن جانب آخر ، حسب البروفيل المعروف ، فان شحذ المسائل الاساسية ادى الى زيادة الاستقطاب الداخلي في المجتمع بين اصحاب المفاهيم الليبرالية (الغربيين والمثقفين والعلمانيين) وبين اصحاب المفاهيم المتحفظة (الشرقيين والمتدينين واصحاب الثقافة الادنى) . »

وفي المقابل ثمة من الاسرائيليين من يرى في الانتفاضة « خطرا حقيقيا » ربما يترتب عليه استفحال التناقضات الاسرائيلية الداخلية . وعلى سبيل المثال ، يؤكد كاتب اسرائيلي - انه دون تقدير ، ربما سيحدث ولماذا ؟! فبالامكان التخوف بان الوضع الحالي يخفي في طياته خطر تعميق التوجهات المتناقضة في الرأي العام الاسرائيلي ، لدرجة « انفصام الشخصية القومي » (٢٣) .

عند هذا الحد نقف ، في محاولة لاستشراف آفاق فعل الانتفاضة المستقبلية على الكيان الاسرائيلي ، وضمننا على الرأي العام والاتجاهات السياسية للاسرائيليين ، بافتراض ان الانتفاضة ستستمر وتؤثرها الحالية على الاقل .

* خاتمة *

ان تتبعنا لشتى مؤشرات التأثيرات السياسية التي أحدثتها الانتفاضة الفلسطينية في صفوف الاسرائيليين ، تجعل من المبرر الاعتقاد بان الانتفاضة ستنتج في تعميق عملية « الاستقطاب السياسي » ضمن التجمع الاسرائيلي . وعندئذ ستفضي التفاعلات الاسرائيلية الداخلية الى بلورة وضع ليس من السهل على المؤسسة الحاكمة ان تحسم فيه الجدل الدائر حول الحل المقبول اسرائيليا . ولا شك ان هذه المؤسسة ستعني بالبحث عن صيغة للحل تجد قبولا من معظم الاسرائيليين ، وهي صيغة ينبغي ان تتخطى « مشروع الانتخابات » الذي تبنته الحكومة الاسرائيلية (في ايار / مايو ١٩٨٩) وان تجد ولو موافقة جزئية من قبل الفلسطينيين في الضفة والقطاع ، وبذلك تسير الامور بدناميكية قد تختلف عما حدث ويحدث .

الأوضاع الاقتصادية :

(القسم الرابع)

الاجراء (المستخدمون) : ١٩٧٠ - ١٩٧٩ :

تزايدت اعداد الاجراء في الضفة الغربية بشكل مطرد في الفترة مابين ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، وارتفع عددهم بنسبة ٣٨٨ ٪ ، الا ان تراجعاً بنسبة ٤٧ ٪ من عددهم في عام ١٩٧٤ ، حدث بين عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٧ . ثم عادت الى الارتفاع بمعدل ٣١ ٪ في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وفي عام ١٩٧٩ ، كان عددهم مساوياً له في عام ١٩٧٤ . وبلغت الزيادة في عدد الاجراء بين عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٨ حوالي ٣٩ ٪ . وحسب معدل نمو سنوي مقداره ٤٣ ٪ . وكانت الزيادة في اجمالي عدد المشتغلين من قوة العمل في الضفة الغربية ، بلغت ١٥٩ ٪ خلال نفس الفترة ، وحسب معدل نمو سنوي مقداره ١٨ ٪ . وفي عام ١٩٧٠ كان الاجراء يتوزعون على القطاعات الاقتصادية بنسبة ٢٥٨ ٪ في البناء والانشاءات العامة ، ٢٥٣ ٪ في الخدمات العامة والاجتماعية ، ١٩٨ ٪ في الزراعة والغابات والاسماك ، ١٧ ٪ في الصناعة والتعدين ، وبنسبة ١٢ ٪ في التجارة والنقل والمواصلات والتخزين وغيرها . وجاءت اهم التطورات في قطاع الزراعة حيث انخفضت نسبة الاجراء فيها الى ١٠ ٪ في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . ثم انخفضت النسبة الى ٧٨ ٪ في عام ١٩٧٩ . وفي قطاع البناء حيث ارتفعت نسبة الاجراء الى ٣٦ ٪ خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وبلغت ٣٤٦ ٪ في عام ١٩٧٩ . وكانت التغيرات طفيفة في قطاع الخدمات العامة ، الذي انخفضت نسبة الاجراء فيه الى ٢٠ ٪ في عام ١٩٧٤ ، وتراوح بين ٢١ - ٢٢ ٪ حتى اواخر عقد السبعينات . وطرأ ارتفاع بسيط على عدد الاجراء في الصناعة ، حيث ارتفعت النسبة الى ٢٠ ٪ خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، وتراوح بين ١٩ - ٢٣ ٪ في باقي السنوات . وفي القطاعات الاخرى (للتجارة والنقل والمواصلات وغيرها) ظلت نسبة الاجراء شبه ثابتة ، وكانت الزيادات طفيفة في عددهم . وخلال عقد السبعينات كان الاجراء يتوزعون على القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وفي الكيان الصهيوني ، حسب النسب التالية : ١١ ٪ في زراعة ، ٢٠٤ ٪ في الصناعة ، ٣٣٩ ٪ في الانشاءات والبناء ، ٢٢٢ ٪ في الخدمات العامة ، و ١٣٥ ٪ في باقي القطاعات . وبلغ متوسط عدد الاجراء في القطاعات السابقة ، ٧٩٩ الف في الزراعة ، ١٤٧ الف في الصناعة ، ٢٣٧ الف في الانشاءات والبناء ، ١٦ الف في الخدمات العامة ، و ٩٧ الف في باقي

القطاعات . وكان المتوسط السنوي للاجراء خلال السبعينات ٧٢١٩ الف . يشكلون نسبة ٥٦٧ ٪ من المتوسط السنوي لمجموع المشتغلين في الضفة الغربية وفي الكيان الصهيوني ، من سكان الضفة الغربية (الجدولين رقم ٢٨ ورقم ٢٩) .

جدول رقم (٢٨) الاجراء * من بين المشتغلين من سكان الضفة الغربية ، حسب الفروع الاقتصادية / الف

السنة	زراعة غابات اسماك	صناعة وتعدين	انشاءات ابنية واصلات عامه	تجارة مطاعم مادق	نقل تخزين مواصلات	خدمات ساعة اجتماعية	قطاعات اخرى	المجموع
١٩٧٠ (١)	١١٥٢	٩٦	١٤٦٦	٢١١	٢٢٢	١٤٣٢	٢٥٢	٥٦٥٥
١٩٧١ (١)	١٠٥٠	١٢٥٠	١٨٢٦	٢٢٦	٢٢٨	١٥٣٢	٢٢٩	٦٣٨٨
١٩٧٢ (١)	٩٥٨	١٣٥٩	٢٣٤٤	٢٢٢	٢٢٨	١٥٤٢	٢٢٢	٧١٨٨
١٩٧٣ (١)	٩٥٢	١٤٥٩	٢٥٣٢	٢٢٢	٢٢٢	١٥٣٢	٢٢٤	٧٢٢٩
١٩٧٤ (١)	٩٥١	١٥٥٨	٢٨٢٢	٢٢٥	٢٢٤	١٦٢١	٢٢٤	٧٨٢٤
١٩٧٥ (٢)	٩٥٠	١٤٥٥	٢٧٢٠	٢٢٤	٢٢٣	١٧٢١	٢٢٨	٧٥٥١
١٩٧٦ (٢)	٩٥١	١٥٤٤	٢٥٢٠	٢٢٤	٢٢٤	١٦٢١	٢٢٩	٧٤٢٧
١٩٧٧ (٢)	٩٥١	١٦٥١	٢٣٢٥	٢٢٥	٢٢٢	١٦٢٤	٢٢٢	٧٤٢٠
١٩٧٨ (٢)	٩٥١	١٧٥٢	٢٥٢٠	٢٢٥	٢٢٢	١٦٢٦	٢٢٦	٧٦٢١
١٩٧٩ (٢)	٩٥١	١٧٥١	٢٧٢٢	٢٢٥	٢٢٢	١٦٢٦	٢٢٥	٧٨٢٦

* جميع الاجراء في النشاط الاقتصادي داخل الضفة وفي الكيان الصهيوني - عدا القدس .

المصدر : 1 - CBS. Statistical Abstract of Israel, 1975, No. 26, p. 704
2 - CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p. 697

جدول رقم (٢٩) توزع الاجراء على القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية والكيان الصهيوني / ٪

السنة	زراعة	صناعة	بناء	تجارة	نقل	خدمات ساعة	قطاعات اخرى	المجموع
١٩٧٠	١٦٨	١٧٢٠	٢٥٨٨	٢٢٧	٢٢٩	٢٥٣٢	٤٢	٥٦٥٥
١٩٧١	١٥٧	١٨٥٨	٢٨٥٥	٤٢١	٤٢٤	٢٤٢٠	٤٥	٦٣٨٨
١٩٧٢	١٣٦	١٩٤٤	٣٢٢٦	٤٢٥	٤٢١	٢١٤٤	٤٢١	٧١٨٨
١٩٧٣	١٥٠	٢٠٤٤	٣٤٢٧	٤٢٤	٤٢٤	٢١٢٠	٤٢٧	٧٢٢٩
١٩٧٤	١٥٠	٢٠٢٢	٣٦٢٠	٤٢٥	٤٢٥	٢٠٥٥	٤٢٣	٧٨٢٤
١٩٧٥	٩٣	١٩٢٢	٣٦٢٠	٤٢٥	٤٢٤	٢٢٢٨	٢٢٧	٧٥٥١
١٩٧٦	٩٢	٢٠٢٦	٣٣٢٨	٥٢٦	٤٢٦	٢٢٢٦	٢٢٩	٧٤٢٧
١٩٧٧	٩١	٢١٢٨	٣١٢٧	٤٢٣	٤٢٣	٢٢٢٢	٤٢٣	٧٤٢٠
١٩٧٨	٩٠	٢٢٢٢	٣٢٢٩	٤٢٨	٤٢٨	٢١٢٨	٤٢٧	٧٦٢١
١٩٧٩	٧٨	٢٢٢٩	٣٤٢٦	٤٢٩	٤٢٩	٢١٢١	٤٢٥	٧٨٢٦

المصدر : جدول رقم (٢٨)

الاجراء داخل القطاعات الاقتصادية :

خلال عقد السبعينات ، ارتفعت نسبة الاجراء في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية . فشكّلوا نسبة ٩٧.٥ ٪ من عدد المشتغلين في هذا القطاع ، وكذلك ارتفعت نسبة الاجراء في قطاع الانشاءات ، حيث شكّلوا نسبة ٨٩.٤ ٪ من متوسط عدد المشتغلين فيه . وبلغ متوسط عدد الاجراء في الصناعة نسبة ٦٩.٤ ٪ وكانت نسبة الاجراء في الصناعة ، قد ارتفعت من ٥٨ ٪ في عام ١٩٧٠ الى ٧٥ ٪ في عام ١٩٧٨ . بينما انخفضت نسبة الاجراء في الزراعة من ٢٥ ٪ في عام ١٩٧٠ الى ١٦ ٪ في عام ١٩٧٨ وشكّل الاجراء نسبة ٢١ ٪ من متوسط عدد المشتغلين في الزراعة والغابات والاسماك خلال عقد السبعينات . ويلاحظ ارتفاع نسبة الاجراء في التجارة والمطاعم والفنادق من ١٦.٤ ٪ في عام ١٩٧٠ الى نسبة ٢٨ ٪ في عام ١٩٧٨ ، وشكّلوا نسبة ٢٢.٨ ٪ من متوسط عدد المشتغلين في هذا القطاع خلال عقد السبعينات .

وتراوحت نسبة الاجراء في قطاع النقل والتخزين والمواصلات بين ٤٦ - ٦٠ ٪ ، وشكّلوا نسبة ٥٥ ٪ تقريبا ، من متوسط عدد المشتغلين في هذا القطاع . وشكّل الاجراء في القطاعات الاخرى ، نسبة ٦١.١ ٪ من متوسط عدد المشتغلين في هذه القطاعات خلال عقد السبعينات (جدول رقم ٣٠) .

جدول رقم (٣٠) نسبة الاجراء في كل فرع من مجموع المشتغلين فيه - الضفة الغربية والكيان الصهيوني / ٪

السنة	زراعة ، غابات ، واصلات	صناعة ، وتعددين	انشاءات (انشاءات ، اعمال عامة)	تجارة ، مطاعم ، وفنادق	نقل ، تخزين ومواصلات	خدمات عامة واجتماعية	قطاعات اخرى
١٩٧٠	٢٥	٥٨.٢	٨٦.١	١٦.٤	٤٦.٨	٩٧.٩	٥٩.٥
١٩٧١	٢٥	٦٨.٢	٩٠	١٨.٧	٥٩.٦	٩٧.٥	٦٠.٤
١٩٧٢	٢٥.٥	٧٠.٦	٨٩	٢٢.٥	٥١.٩	٩٧.٥	٦٢.٣
١٩٧٣	٢١.٩	٦٦.٥	٨٩	٢٢	٥٩.٣	٩٧.٥	٥٥.٧
١٩٧٤	١٩.٥	٧٠.٩	٨٢.٢	٢٢.٧	٦٠.٧	٩٦.٤	٥٨.٦
١٩٧٥	١٩.٣	٦٥.٩	٩٠	٢١.٧	٥٥	٩٧.٢	٥٧.١
١٩٧٦	١٩.٣	٧١.٦	٩٠.٦	٢٥	٥٤.٨	٩٧.٧	٦٤.٤
١٩٧٧	١٩.٣	٧٣.٢	٩٣.٦	٢٦	٥٥.٢	٩٨.٢	٦٤
١٩٧٨	١٦.٦	٧٤.٩	٩١.٦	٢٨	٥٢.٧	٩٧.٦	٦٥.٥
١٩٧٩	١٨.٣	٧٣.٧	٩١	٢٥.١	٥٢.٥	٩٧.٢	٦٣.٦

المصدر : الجدول رقم ٢٧ والجدول رقم (٢٨) .

ز - الاستخدام العربي في الكيان الصهيوني ١٩٦٧ - ١٩٧٩

خضع انتقال العمال العرب من الضفة الغربية وغيرها ، للعمل في الكيان الصهيوني ، لعدة عوامل من أهمها :

١ - سوء الاوضاع الاقتصادية التي سادت الضفة الغربية ، وتردي اوضاع الطبقة العاملة فيها ، في ظل الاحتلال الصهيوني الاسرائيلي ، وانتشار البطالة في صفوف العمال (١٧٠) وكانت الضفة الغربية قد شهدت حالة ركود اقتصادي ، خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الاحتلال . حيث وجد العمال العرب أنفسهم امام خيارين : الهجرة ، أو العمل في الاقتصاد الاسرائيلي . حيث فضل معظمهم الخيار الأخير على الهجرة . اضافة الى ذلك التخطيط الاسرائيلي ، القائم على اجتذاب الأيدي العاملة العربية ، لسد النقص الحاصل في قوة العمل الاسرائيلية ، بسبب التعبئة العسكرية التي طبقها الكيان الصهيوني ، بعد عدوان حزيران ، عام ١٩٦٧ ، و « تحقيق اهداف اخرى اجتماعية ، اقتصادية وسياسية » (١٧١)

٢ - الفارق الكبير بين معدلات الاجور ، المدفوعة للعاملين العرب في الكيان الصهيوني ، وتلك التي تدفع للعاملين داخل الضفة الغربية ، وصل الى ٧٠ ٪ في اوائل السبعينات (١٧٢) على الرغم من وجود فارق كبير بين اجور العاملين العرب ، والعاملين اليهود في الكيان الصهيوني ، حيث يشكل الاجر الذي يتقاضاه العامل العربي ٤٠ ٪ فقط من اجر العامل اليهودي (١٧٣) . فان معدلات اجور العاملين العرب في الضفة الغربية شكلت نسبة ٣٥.٦ ٪ من اجور العاملين العرب في الكيان الصهيوني ، سنة ١٩٧٠ ، وفي عام ١٩٧٧ شكلت نسبة ٨٩.٠ ٪ (١٧٤) وبين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧١ ، ارتفع عدد العاملين العرب في الكيان الصهيوني من ٥ / آلاف عامل الى ٣٣.٤ ألف عامل . ممن يحملون تصاريح عمل رسمية من قبل السلطات الاسرائيلية . عدا أولئك الذين يعملون « بصورة غير شرعية » في الكيان الصهيوني (١٧٥) وساهمت « التسهيلات » التي قدمتها السلطات الاسرائيلية ، من خلال إلغاء « تصاريح العمل » ، في زيادة انتقال العمال العرب ، للعمل في الكيان الصهيوني . يضاف الى ذلك توفير وسائل نقل مجانية ، لنقل العمال العرب الى أماكن عملهم ، والسماح لهم بالمبيت في مناطق العمل (١٧٦) .

٣ - ثدني المردود الناتج عن الزراعة في الضفة الغربية ، بسبب ارتفاع الاجور في الزراعة ، وارتفاع اسعار المستلزمات الزراعية ، وانخفاض اسعار بيع المنتجات الزراعية . مما أدى الى انخفاض الاستخدام العربي في قطاع الزراعة وانتقال العمال الزراعيين للعمل في الكيان الصهيوني . كما ساهمت

جدول رقم (٣١) توزيع المستخدمين من الضفة الغربية ، على قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي

السنة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع البناء		القطاعات الأخرى		المجموع
	الف	ب	الف	ب	الف	ب	الف	ب	
١٩٧٠	٢٦١	١٧٧	١٦٩	٨٠	٥٧٢	١٥	١٢٢	١٤٠	١٤٠
١٩٧١	٣٢٤	١٢٩	٤٣	١٦٨	٥٧٠	٣١	١٢٢	١٥٠	٢٥٠
١٩٧٢	٤٢٢	١٢٣	٦٥	١٦٨	٥٦٨	١٩	١٢٣	٣٦٤	٣٣٤
١٩٧٣	٣٩٤	٨٨	٧٩	٣٠٩	٥٦٨	٢٠	١٣٧	٤٦١	٣٦٨
١٩٧٤	٤٩٤	١٠٦	٧٩	١٦٣	٥٦٨	٢٣	١٤٠	٤٠٨	٤٠٨
١٩٧٥	٤٩٢	١٠٩	٧٣	١٨٦	٥٥٥	٢١	١٥٥	٣٨٣	٣٨٣
١٩٧٦	٤٩٢	١٢٢	٧٦	٢٠٩	٤٩٦	١٨	١٥٢	٣٥٧	٣٥٧
١٩٧٧	٤٩٥	١٢٧	٨٥	٢٢٥	٤٩٢	١٥	١٥٢	٣٤٣	٣٤٣
١٩٧٨	٤٩١	١١٤	٨٦	٢٣١	٤٦٠	١٦	١٥٢	٣٦١	٣٦١
١٩٧٩	٤٩١	١٠٣	٩٥	٢٣٩	٤٨٥	١٨	١٥١	٣٦١	٣٦١

1 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1977, No. 28, p. 730

اعداد العمال دون النسب

2 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p. 700

الاعداد فقط

3 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p. 696

النسب المئوية لجميع السنوات

في عام ١٩٧٠ بلغ عدد المستخدمين العرب من الضفة الغربية، في النشاط الاقتصادي للكيان الصهيوني ، نحو أربعة عشر الفا ، وتركز القسم الاعظم منهم في قطاع البناء فشكّلوا نسبة ٥٧٢٪ من عدد المستخدمين من الضفة . وتوزع المستخدمون الباقون على قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي بنسبة ١٧٧٪ في الزراعة ، ١٢٩٪ في الصناعة و ١٣٢٪ في باقي القطاعات . (جدول رقم ٣١) وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ شكل المستخدمون في قطاع البناء الصهيوني نسبة ٥٦٥٪ من عدد المستخدمين ، ثم انخفضت النسبة الى ٤٧٪ بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩ . وخلال عقد السبعينات كان المستخدمون العرب من الضفة الغربية ، يتوزعون على قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي حسب المعدل النسبي التالي : ٥٢٪ للبناء ، ٢٠٪ للصناعة ، ١٦٪ للقطاعات الأخرى ، و ١٢٪ للزراعة . وبين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، ارتفع عدد المستخدمين من الضفة الغربية ، في الاقتصاد (الاسرائيلي بنسبة ١٨٠٪ تقريبا ، وحسب معدل تزايد سنوي بلغ ٢٠٪ تقريبا . (نفس الجدول) .

* المسجلون رسميا عن طريق مكاتب العمل من الضفة الغربية ، بدون مدينة القدس الشرقية . ولا تشمل العاملين بطرق غير نظامية ، بواسطة من المتعدين والسماسرة من العرب واليهود .

سياسة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية : ومصادرة الاراضي لاغراض متعدد ، في تقليص مساحات الاراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية .

وادي الحظر المفروض على بيع المنتجات الزراعية من الضفة الغربية داخل الكيان الصهيوني ، الى تصدير هذه المنتجات الى الاردن وغيره ، وازدادة نفقات جديدة على الانتاج الزراعي . كما فرضت السلطات الاسرائيلية حظرا على استخدامات المياه في الضفة الغربية ، وقيدت العمل الزراعي « بقوانين » واجراءات تهدف الى ضرب القطاع الزراعي في الضفة الغربية . وقد أدى ذلك الى تخلي قسم كبير من العمال الزراعيين عن العمال في الضفة الغربية ، والبحث عن عمل في الكيان الصهيوني ، والهجرة الى الخارج . (١٧٧) .

وقد ساهم العمل العربي في الكيان الصهيوني ، وباجور اقل من اجور العمال الاسرائيليين ، على منع تضخم الاجور في الكيان الصهيوني ، وتحقيق معدلات ربح عالية للمنتجين الاسرائيليين . وتخفيف كلفة الانتاج ، وبالتالي الحد من تسارع الارتفاع في الاسعار . ويمكن الاقتصاد الاسرائيلي من تحقيق بعض التطور ومعدلات نمو بوتائر افضل (١٧٨) . وساهمت ايدي العاملة العربية في مد قطاع البناء في الكيان الصهيوني ، بقوة عمل تساعد على انجاز مشروعات الاسكان ، المعدة لاستقبال مستوطنين جدد في فلسطين . ويستطيع الكيان الصهيوني الاحتفاظ بقواته العسكرية الاحتياطية ، لاطول فترة ممكنة ، دون أن يؤثر ذلك على الحالة الاقتصادية بسبب وجود احتياطي كبير من العمال العرب . ويساهم لاستخدام العربي في الكيان الصهيوني ، في تخفيف حدة التوتر داخل الاراضي العربية المحتلة ، واطالة امد الاحتلال (١٧٩) .

شكلت قوة العمل من المناطق العربية المحتلة ، عاملا حيويا للاقتصاد الاسرائيلي منذ بداية الاحتلال . وبالرغم من النسبة المتدنية التي شكلها العمال العرب من المناطق المحتلة ، في الاقتصاد الاسرائيلي في عام ١٩٧٢ ، حيث بلغت ٥٪ من قوة العمل المدنية في الكيان الصهيوني ، الا انها ارتفعت بشكل كبير في السنوات التالية . وفي عام ١٩٧١ شكل العمال العرب من المناطق المحتلة نسبة ١٧٪ من عمال البناء في الكيان الصهيوني ، ونسبة ٢١٪ في عام ١٩٧٢ . (١٨٠) وفي الاعوام التالية أصبح العمال العرب من الضفة والقطاع المحتلين ، يشكلون نحو ثلث قوة العمل في قطاع البناء الاسرائيلي . كما شكّلوا اقلية من بين العمال غير المهرة ، في مواقع البناء الحقيقية . وتبرز أهمية العمال العرب في القطاعات ذات الكثافة العمالية العالية والاجور المنخفضة . فهم يشكلون نسبة عالية في قطاع البناء والخدمات (بلديات ، مستشفيات ، فنادق ومطاعم ، ومحطات بيع البنزين) (١٨١) .

جدول رقم (٣٢) متوسط * الاجر اليومي للمستخدم في الكيان الصهيوني من الضفة الغربية / ليرة اسرائيلية *

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع البناء	قطاعات اخرى	المجموع
١٩٧٠ (١)	٩٠٠	١٠٠٩	١٣٠٠	١٠٠٥	١١٠٨
١٩٧١ (١)	١٠٠٧	١٢٠١	١٥٠٠	١١٠٨	١٣٠٥
١٩٧٢ (١)	١٤٠٣	١٤٠٢	١٩٠٠	١٤٠٢	١٧٠٠
١٩٧٣ (١)	١٧٠٧	٢٠٠١	٢٤٠٢	١٧٠٧	٢١٠٨
١٩٧٤ (١)	٢٣٠٧	٢٧٠٢	٣١٠٥	٢٤٠٤	٢٨٠٧
١٩٧٥ (١)	٣٥٠٠	٤٢٠٣	٤٨٠٤	٣٩٠٦	٤٤٠٦
١٩٧٦ (١)	٤٠٠٩	٥١٠١	٥٨٠٧	٥٠٠٠	٥٣٠٥
١٩٧٧ (٢)	٥٥٠٠	٦٩٠٧	٧٩٠٧	٦٨٠٠	٧٢٠٠
١٩٧٨ (٢)	٨٤٠٨	١١٠٠٤	١٢٠٠٨	١٠٠٨٨	١١٢٠١
١٩٧٩ (٢)	١٤١٠٧	١٩٠٠٧	٢١٠٠٥	١٨٠٠٥	١٩٨٠٧

المصادر :

- 1 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1977, No. 28, p. 730
- 2 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p. 700

الاجور متقاربة من بعضها في الجانبين ، مع وجود تفاوتات بسيطة في بعض السنوات . (الجدولين السابقين) *

لقد ظلت قوانين العرض والطلب على الايدي العاملة العربية . وتفاوتت الاجور عاملان أساسيان في حركة العمال العرب بين الضفة الغربية . والكيان الصهيوني . وشكلت الحروب والازمات الاقتصادية في المنطقة العربية ، وفي الكيان الصهيوني ، عاملا ثالثا في تحديد حركة العمال العرب من الضفة الغربية واليهما ، سواء باتجاه الكيان الصهيوني ، او نحو الشرق ، حيث الاقطار العربية النفطية . (١٨٢)

منذ عام ١٩٧٠ شكلت اجور العمال العرب في الكيان الصهيوني مصدرا أساسيا من مصادر الدخل القومي للضفة الغربية . وشكلت الاجور في ذلك العام ١٤ ٪ من اجمالي الناتج القومي للضفة الغربية ، حيث بلغت ٦٤ مليون ليرة اسرائيلية . ومع تزايد قوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي ، أصبحت الاجور تشكل ١٤ ٪ اجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية ، وادت الزيادة في الطلب على الايدي العاملة العربية ، داخل النشاط الاقتصادي الاسرائيلي ، الى رفع متوسط اجور العاملين داخل الضفة الغربية ، من ٦٥ ليرات اسرائيلية في عام

* في شهر كانون الثاني من العام .

الاجور : (١٩٧٠ - ١٩٧٩)

كان التفاوت كبيرا في اجور العرب المستخدمين في زراعة الكيان الصهيوني والمستخدمين في زراعة الضفة الغربية ، بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ، وفي عام ١٩٧٤ ، تساوت الاجور في الجانبين العربي واليهودي في قطاع الزراعة ، ثم تقلصت الفوارق بدرجة كبيرة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩ ، وتوافق ذلك مع تراجع عدد العاملين في زراعة الضفة الغربية من ٤٢٠٤ الفا في عام ١٩٧٠ ، الى ٣٠ الفا في عام ١٩٧٣ . ثم وصل الى ٢٩ الفا في عام ١٩٧٩ . بينما ارتفع عدد العاملين في زراعة الكيان الصهيوني من ٢٦٠٠ مستخدم في عام في عام ١٩٧٠ الى ٤٣٠٠ مستخدم بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٩ كما ارتفع عدد المستخدمين في الكيان الصهيوني من ١٤ / الفا في عام ١٩٧٠ الى ٤٠٨ الفا في عام ١٩٧٤ . (جدول رقم ٣٢ ، جدول رقم ٣٣) وفي مجال الصناعة كان التفاوت في الاجور ، اكبر منه في قطاع الزراعة ، طوال عقد السبعينات . وكانت التفاوتات لصالح المستخدمين في الصناعة الاسرائيلية ، اقل حدة بين عامي ١٩٧٤-٧١ ، ثم اشتدت بين عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، وبلغت أشدها في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ حيث بلغ متوسط الاجر اليومي للمستخدم في الصناعة الاسرائيلية ١١٠٠٤ ليرات و ١٩٠٠٧ ليرة على التوالي ، يقابل ذلك ٩٤٠٣ ليرة ، ١٦٦٠٣ ليرة اسرائيلية للمستخدم في صناعة الضفة الغربية . (الجدولين السابقين) . وخلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، شكل الاجر اليومي للمستخدم في صناعة الضفة الغربية ، نسبة ٨٥ ٪ و ٨٧ ٪ ، من الاجر اليومي للمستخدم في الصناعة الاسرائيلية . وتوافقت الفوارق في الاجور مع تزايد الاستخدام العربي في الصناعة الاسرائيلية ، حيث ارتفع عدد المستخدمين من ١٩٠٠ / مستخدم في عام ١٩٧٠ الى ٩٥٠٠ مستخدم في عام ١٩٧٩ . وبنسبة ٤٠ ٪ بينما حافظ قطاع الصناعة في الضفة الغربية ، على مستوى ثابت من العاملين ، تراوح بين ١٣ - ١٤ الفا بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، وبلغت الزيادة بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٩ اقل من ١ ٪ حيث لعبت الفوارق الكبيرة في الاجور ، دورا كبيرا في امتصاص الايدي العاملة في صناعة الضفة الغربية واجتذابها من قبل الصناعة الاسرائيلية ، وعانى قطاع الصناعة من نقص في الايدي العاملة ، واضطر القطاع الصناعي العربي في الضفة الغربية ، الى الاعتماد على الصناعة الآلية بدرجة كبيرة ، في الاستخدامات الجديدة ، للتغلب على النقص في الايدي العاملة . وفي قطاع البناء كانت الاجور قريبة من بعضها ، ومتساوية في بعض السنوات في الجانبين . الا أن متوسط عدد العاملين في قطاع البناء في الضفة الغربية ظل مساويا لنصف متوسط عدد المستخدمين العرب من الضفة الغربية في قطاع البناء الاسرائيلي خلال عقد السبعينات . وفي القطاعات الاخرى كانت

١٩٦٨ ، الى ٩٦ ليرات في بداية عام ١٩٧١ . واقدرت الزيادة في الاجور بحوالي ٣٨ ٪ . وانعكست العملة العربية داخل الاقتصاد الاسرائيلي بشكل سلبي كبير ، على صفار المستخدمين العرب (بكسر الدال) الذين وجدوا انفسهم عاجزين عن الدخول في منافسة مع المستخدمين (بكسر الدال) الاسرائيليين ، الذين يدفعون اجورا اكبر . كما ادى الى تحول قسم كبير من رجال الاعمال العرب في الضفة الغربية الى اجراء ، بعد ان اضطروا لاغلاق مؤسساتهم . وقد ادت زيادة الاجور ، وارتفاع دخول المستخدمين العرب في الكيان الصهيوني ، الى ارتفاع مؤشرات اسعار الاستهلاك في الضفة الغربية من ١.٣ في عام ١٩٦٩ الى ١١٩٢ في النصف الاول من عام ١٩٧١ . (١٨٣) وتعمل السلطات الاسرائيلية من جانبها ، على اعادة امتصاص هذه الاجور ، عن طريق اغراق السوق المحلية للضفة الغربية ، بالسلع المصنعة في الكيان الصهيوني . (١٨٤)

جدول رقم (٣٣) متوسط الاجر اليومي للمستخدم داخل الضفة الغربية / ليرة اسرائيلية

السنة	زراعة ، غابات ، اسماك	صناعة وتعدين	انشاءات (ابناء واعمال طامة)	تجارة مطاعم ، فنادق	نقل ، تخزين ، مواصلات	خدمات طامة ، اجتماعية	قطاعات اخرى	المتوسط
١٩٦٠ (١)	٥٨	٦٩	١٠٣	٥٦	٧٨	٨٧	٥٥	٧٩
١٩٦١ (١)	٨١	٨٩	١٤٢	٧٢	١٠٨	١٠٨	١٠٠	٦٨
١٩٦٢ (١)	١١٨	١٢٧	١٨٢	١٠٣	١٤١	١١٨	٩٧	١٣٧
١٩٦٣ (١)	١٦٢	١٦٣	٢٣٣	١٣٣	١٧١	١٥٩	١٣٢	١٧٩
١٩٦٤ (١)	٢١٩	٢٣٠	٣٠٨	١٩٨	٢٣٩	٢٣٩	١٨٨	٢٥٣
١٩٦٥ (١)	٣٣٢	٣٤٩	٤٧٢	٢٢٧	٣٥١	٣٩٢	٣٠٤	٣٩٦
١٩٦٦ (١)	٤١٣	٤٣٤	٥٨٢	٤٣٣	٤٥٤	٥٢٥	٤٣١	٥٠٠
١٩٦٧ (٢)	٥٦٥	٦٠٥	٧٩١	٥٩٨	٦١٩	٧١٤	٥٥٣	٦٨٠
١٩٦٨ (٢)	٨٦١	٩٤٣	١٢٠٢	٩٦٤	٩٩٧	١١٠١	٧٩٦	١٠٥٥
١٩٦٩ (٢)	١٤٣٨	١٦٦٣	٢١٥٩	١٦٩٤	١٦٩٣	١٧٣٢	١٣٥٤	١٨١٧

المصادر :

- 1 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1975, No. 26, p. 704
- 2 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p. 697

ج (العلاقات التجارية الخارجية ، ١٩٦٧ - ١٩٧٩)

يشكل الكيان الصهيوني ، طرفا رئيسا في المبادلات التجارية للضفة الغربية يليه الاردن ، فالدول الاخرى . ومنذ وقوع الضفة الغربية ، تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، قامت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، على ضرب

الاقتصاديات العربية داخل الضفة الغربية ، واضعاف نمو القطاعين الصناعي والزراعي في المناطق المحتلة عموما . وذلك بمقدار ما يخدم مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي ، ويعمق من تبعية المناطق المحتلة اقتصاديا للكيان الصهيوني . بحيث تتحول هذه المناطق ، الى سوق محمية للبضائع الاسرائيلية . وكما تشير الدراسات والبيانات فان المبادلات التجارية للمناطق المحتلة مع الكيان الصهيوني ، احتلت المقام الاول في تجارة هذه المناطق . فقد شكلت الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة في عام ١٩٧٥ نحو ١٦ ٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية . ثم تراجعت هذه النسبة الى ١.٤ ٪ في عام ١٩٨٠ . وخلال فترة السبعينات فاقت صادرات الكيان الصهيوني الى المناطق المحتلة ، صادراتهم الى كل من فرنسا واليابان والدول الافريقية بكاملها . وشكلت هذه الصادرات نسبة ٤٠ ٪ من صادرات الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة الاميركية . وبلغ حجم الاستيراد الاسرائيلي نسبة ٥٥ ٪ من اجمالي صادرات الضفة الغربية ، وكذلك معظم واردات اسرائيل من المواد الخام (١٨٥) .

وتشير التقديرات بأن نسبة ٨٥ ٪ من المبادلات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٠ ، تمت مع الكيان الصهيوني ، وان ٥٠ ٪ من صادرات الضفة الغربية ، كانت مع الكيان الصهيوني . كما ان نسبة ٧٩٨ ٪ و ٨ و ٨٧ ٪ من اجمالي واردات الضفة الغربية ، جاءت من الكيان الصهيوني ، خلال عامي ١٩٧١ و ١٩٨٠ على التوالي (١٨٦) .

وتتكون صادرات المناطق المحتلة الى الكيان الصهيوني في معظمها ، من بضائع مصنعة ، يتم التعاقد عليها مسبقا مع شركات اسرائيلية ، تتألف من الاقمشة والجلديات ومواد البناء كالحجارة والرخام . كما يتم التوقيع على عقود فردية تتناول الجوارب والاقمشة واعمال النجارة ، بلغت قيمتها ١٢ ٪ من مجموع المعائدات الصناعية للضفة الغربية خلال عقد السبعينات . كما شكلت ٢٠ ٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي للمناطق المحتلة ، في الوقت الذي تعمل فيه السلطات الاسرائيلية على منع بيع المنتجات الزراعية من المناطق المحتلة ، داخل الكيان الصهيوني ، بحجة حماية « المزارع اليهودي » من المنافسة العربية (١٨٧) .

كانت السلطات الاسرائيلية قد سمحت باقامة علاقات تجارية محدودة للضفة الغربية مع الاردن ، تقوم على تصدير سلع زراعية - صناعية لا يحتاج اليها الاقتصاد الاسرائيلي ، وفائضة عن حاجة السوق المحلية للضفة الغربية ، من بينها زيت الزيتون والسمن والصابون وحجارة البناء . بلغت قيمتها في عام ١٩٧٨ نحو / ٦٤٤ / مليون ليرة اسرائيلية . (١٨٨) عمدت بعدها الى فرض قيود عديدة على صادرات الضفة الغربية الى الاردن ، كما عملت على عرقلة تصدير المنتجات المحلية للضفة الغربية . وخضعت كميات السلع المنتجة في

للضفة الغربية ، وكذلك أسعارها وأنواعها ، للطلب الاسرائيلي على هذه السلع ، والسوق المحلية للضفة الغربية . واحتلت المنتجات الاسرائيلية اسواق الضفة الغربية ، مما اضطر بعض المصانع في الضفة الغربية الى اغلاق ابوابها ، لعدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الاسرائيلية . كما لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى حصر ادخال بعض السلع المستوردة لحساب سكان الضفة الغربية ، عن طريق الكيان الصهيوني ، وفرض رسوم جمركية باهظة على هذه المستوردات عبر الاردن . وقد دخل الخزينة الاسرائيلية ، من الرسوم الجمركية ، المفروضة على تجارة الضفة الغربية مع الاردن بحوالي اربعة ملايين دينار اردني في العام الواحد ، خلال فترة السبعينات . وكانت اعلى الرسوم تفرض على المواد الاولية الضرورية لصناعة الضفة الغربية ، حيث انخفضت وارداتها من هذه المواد الى ٢٠٪ عام ١٩٧١ ، و ١٢٠٪ عام ١٩٧٥ (١٨٩) . كما فرضت السلطات الاسرائيلية قيودا صارمة على رخص الاستيراد ، لحساب السكان في الاراضي العربية المحتلة ، وارغمتهم على شراء منتجات اسرائيلية رديئة ، وبأسعار عالية بدلا من الاستيراد من الخارج ، ولجأت اخيرا الى منع استيراد البضائع المصنعة ، لحساب سكان الضفة الغربية من اي مصدر آخر ، عدا الكيان الصهيوني . وقامت بغلق السوق المحلية الضفة الغربية وقطاع غزة ، بالصناعات الكيماوية الاسرائيلية . بينما ظلت تعارض في بيع كثير من المنتجات العربية للمناطق المحتلة ، داخل الكيان الصهيوني . (١٩٠) .

وتقوم السياسة الاسرائيلية في احتكار تجارة المناطق العربية المحتلة ، الداخلية منها والخارجية على هدفين رئيسيين : الاستغلال الواسع للمناطق المحتلة اقتصاديا ، وضرب الانتاج المحلي للسكان العرب ، مما يزيد من تبعية هذه المناطق وارتباطها سياسيا واقتصاديا بالكيان الصهيوني ، تمهيدا لدمجها . (١٩١) .

الميزان التجاري : في عام ١٩٧١ بلغت واردات الضفة الغربية من السلع الصناعية الاسرائيلية ٨٢٤ مليون دولار اميركي ، ومن السلع الزراعية ما قيمته ١٨٦ مليون دولار ، بينما لم تزد صادرات الضفة الغربية الصناعية الى الكيان الصهيوني ، عن ٢٥ مليون دولار ، ومن السلع الزراعية عن ٢٠ مليون دولار في ذلك العام . وشكلت صادرات الضفة الغربية اقل من ٣٠٪ من وارداتها من الكيان الصهيوني عام ١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٩ ، ارتفعت واردات الضفة الغربية من الكيان الصهيوني الى ٢٧٥٥ مليون دولار بينما صدرت له بقيمة ٨٢٠٦ مليون دولار .

وشكلت صادرات الضفة الغربية الى الكيان الصهيوني ، اقل من نسبة ٣٣٪ من وارداتها منه في ذلك العام . كما بلغ فائض الواردات عن الصادرات الى الكيان الصهيوني ، في عام ١٩٧١ حوالي ٧٠٨ مليون دولار ، وفي عام

١٩٧٩ ، ارتفع فائض الواردات الى ١٩٢٥ مليون دولار . وبينما بلغ المعدل السنوي لواردات الضفة الغربية من الكيان الصهيوني ، حوالي ١٧٩٤ مليون دولار ، خلال فترة السبعينات ، فان المعدل السنوي لصادرات الضفة الغربية الى الكيان الصهيوني لم يزد عن ٤٩٥ مليون دولار . حيث يقدر فائض الواردات من الكيان الصهيوني عن الصادرات ، بمعدل ١٣٠ مليون دولار . سنويا ، خلال فترة السبعينات ، وقدرت صادرات الضفة الغربية الى وارداتها من الكيان الصهيوني بنسبة ٥ : ١٨ (الجدول رقم ٣٤) .

العلاقات التجارية مع الاردن ،

على اثر وقوع الضفة الغربية ، تحت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، تقلصت علاقاتها التجارية مع الاردن ، فلم تعد قيمة واردات الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين معا ، في عام ١٩٦٨ ، عن خمسة ملايين ليرة اسرائيلية من المنتجات الصناعية الاردنية . وفي عام ١٩٧٩ ارتفعت قيمة هذه الواردات الى ١١٧٢ مليون ليرة اسرائيلية وشكلت ما نسبته ٩٢٪ من اجمالي واردات المناطق المحتلة من الاردن في تلك السنة . وكانت هذه الواردات تتألف في معظمها من منتجات الالبان والصناعات البلاستيكية والزيوت والمنتجات القطنية (١٩٢) . بينما قدرت صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة معا الى الاردن بحوالي ٢٨ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٨ . وفي عام ١٩٧٨ ارتفعت صادرات الضفة والقطاع الى الاردن ، فبلغت ٦٤٣٣ مليون ليرة اسرائيلية . وتألفت في معظمها من منتجات زراعية وبعض المنتجات البلاستيكية ، وحجارة البناء والصابون والزيوت والزيتون والسمنه ، وبعض منتجات الحبوب والشوكولاته . وحقق الميزان التجاري للمناطق المحتلة مع الاردن في عام ١٩٦٨ ، فائضا في صادرات مقداره ٢٣ مليون ليرة اسرائيلية ، وفي عام ١٩٧٨ ، ارتفع هذا الفائض الى ٤٥٢٩ مليون ليرة اسرائيلية (١٩٣) .

وفي عام ١٩٧١ بلغت صادرات الضفة الغربية الى الاردن ما قيمته ٢٣١ مليون دولار اميركي . وفي عام ١٩٧٣ تراجعت هذه الصادرات الى قيمة ١٥٧ مليون دولار . وسجلت الصادرات الفلسطينية من الضفة الغربية الى الاردن في عام ١٩٧٨ ، أعلى قيمة لها في السبعينات حيث بلغت ٦٠٦ مليون دولار . ولم تتجاوز واردات الضفة من الاردن في عام ١٩٧١ حدود ٤٠ ملايين دولار وبلغت الواردات من الاردن أعلى قيمة لها في عام ١٩٧٤ ، حيث وصلت الى ٥١٠ مليون دولار . (الجدول رقم ٣٤) .

خلال فترة السبعينات كان الميزان التجاري لمبادلات الضفة الغربية مع الاردن رابحا ، حيث بلغت قيمة صادرات الضفة الغربية الى الاردن حوالي ٣٢١٤ مليون

دولار • يقابل ذلك ٣٩٨ مليون دولار • قيمة واردات الضفة الغربية من الاردن • وبلغ الفائض التجاري لصالح الصادرات الفلسطينية خلال فترة السبعينات (١٩٧١ - ١٩٧٩) حوالي ٢٨١٦ مليون دولار • وبلغ المعدل السنوي لفائض الصادرات على الواردات من الاردن حوالي ٣١٣ مليون دولار ، خلال الفترة المباشرة • وشكلت واردات الضفة الغربية من الاردن • خلال عامي ١٩٧١ و ١٩٧٨ ، حوالي ١٧ ٪ ، ٨ ٪ على التوالي ، من صادراتها للاردن في العامين السابقين • (الجدول رقم ٣٤) •

جدول رقم (٣٤) المبادلات التجارية للضفة الغربية مع الاردن والكيان الصهيوني / مليون دولار اميركي

السنة	الواردات				الصادرات			
	من الاردن		من الكيان الصهيوني		الى الاردن		الى الكيان الصهيوني	
	زراعية	صناعية	زراعية	صناعية	زراعية	صناعية	زراعية	صناعية
١٩٧١	١٩٤	٢٢٦	١٨٦	٨٢٤	٨٥	١٤٦	٥٢	٢٥٠
١٩٧٢	٢٠٩	٣٢٦	١٣٤	٦٧٨	١٠٩	١٤٧	٣٤	٢٢١
١٩٧٣	٢٠٩	٣٢٠	٢٠٠	٩٥٥	٦٠	١٧٧	٨٥	٣٢١
١٩٧٤	٢٠٨	٤٢٣	٣٠٠	١٥٨١	٨٢	٢٠٢	١٣١	٥٥٣
١٩٧٥	٢١	٤٢٦	٣١٣	١٦٦٥	١٠٨	٢٢٩	١٠١	٥٧٣
١٩٧٦	٢٠٢	٣٥٦	٣٥٦	١٨٠٥	١٢٠	٢٩٩	١٣٢	٦٢٢
١٩٧٧	٢٠٣	٤٢١	٣٨٨	١٨٨٤	٢٠	٢١٥	١٥٠	٥٤٩
١٩٧٨	٢٠٣	٤٢٦	٣٥٦	١٧٧٣	٣٥٩	٢٤٧	١٦٣	٥٧٨
١٩٧٩	٢٠٤	٤٢٦	٤٢٥	٢٣٣٠	٣١٩	١٨٩	١٦٩	٦٥٧
مجموع	٢٠٤	٣٤٥	٢٦٥٨	١٣٤٩١	١٢٠	٢٠١٣	١٠١٧	٤٤٣٤

المصدر : (م.ت.ف) المجموعة الإحصائية الفلسطينية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ العدد السادس من ٨٩ - ٩٠

العلاقات التجارية الأخرى : (١٩٧٢ - ١٩٧٩)

يلاحظ عدم وجود تكافؤ في مبادلات الضفة الغربية التجارية مع بقية الدول • فتطفي وارداتها منها على صادراتها إليها بشكل كبير وقد تصاعد فائض الواردات على الصادرات من ٥١٧ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٢ ، ليبلغ ١٠٤١ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٩ • كما تراجعت نسبة الصادرات الى الواردات من ٣٣ ٪ عام ١٩٧٢ الى ٢٣ ٪ عام ١٩٧٩ • وكانت الصادرات الى هذه الدول قد شكلت نسبة ٢٠ ٪ من اجمالي وارداتها منها في عام ١٩٧٥ • حيث بلغت قيمتها

٢٧٧ مليون ليرة اسرائيلية يقابل ذلك مبلغ ١٣٤٧ مليون ليرة اسرائيلية قيمة مستورداتها منها • (الجدول رقم ٣٥) وقد بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للضفة الغربية مع هذه الدول حوالي ٢٧١٤ مليون ليرة اسرائيلية بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ • (نفس الجدول) وشكلت المنتجات الصناعية القسم الأكبر من واردات الضفة الغربية من هذه الدول ، واحتلت المرتبة الثانية بعد الواردات الصناعية من الكيان الصهيوني ، بينما تألفت صادرات الضفة الغربية لها من الصناعات الخشبية والصدفية • (١٩٤)

جدول رقم (٣٥) المبادلات التجارية للضفة الغربية مع البلدان الأخرى / مليون ليرة اسرائيلية •

السنة	الواردات			الصادرات			فائض الواردات عن الصادرات
	زراعية	صناعية	مجموع	زراعية	صناعية	مجموع	
(١) ١٩٧٢	١٢٦	٤٠٩	٥٣٥	—	١٨٨	١٨٨	٥١٧
(١) ١٩٧٣	٨٢	٣٤٣	٤٢٥	—	١٧٧	١٧٧	٤٠٨
(١) ١٩٧٤	١٣٢	٥٧٣	٧٠٥	—	٢٢٨	٢٢٨	٦٧٧
(١) ١٩٧٥	٤٩١	٨٥٦	١٣٢٧	١٨٦	٢٧٧	٢٧٧	١٠٧٠
(٢) ١٩٧٦	٧١٢	١٠٢٦	١٧٣٨	١٨٨	٨٢	٢٧٠	١٤٦٨
(٢) ١٩٧٧	٧٠٧	١٦٤٣	٢٣٥٠	—	١٠٨	١٠٨	٢٢٤٢
(٣) ١٩٧٨	٢٤١	٤٨١٤	٥٠٥٥	—	٢٣٤	٢٣٤	٤٨٢١
(٣) ١٩٧٩	٩٠٥	٩٨٥٦	١٠٧٦١	—	٢٥١	٢٥١	١٠٥١٠
المجموع المقام	٣٣٩١	١٩٥٢٠	٣٣٩٦٦	٣٧٤	٨٢٩	١٢٠٣٠	٢١٧١٣

المصادر :

- 1 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1975, No. 26, p. 693
- 2 — CBS. Administered Territories Statistics Quarterly, Vol. VII, (3-4), 1977, pp. 6-7, Jerusalem.
- 3 — CBS. A.T.S. Q, Vol. X, 4, 1980, pp. 6-7, Jerusalem.

التمويل الخارجي :

في ظل حالة العجز المتصاعد ، للمبادلات التجارية الخارجية ، وتراجع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي لاجمالي ، يتم تغطية العجز في ميزان المدفوعات للمناطق العربية المحتلة بالاعتماد على مصادر خارجية •

وفي عام ١٩٧٩ تألفت هذه المصادر من الجهات التالية :

- ١٧٠ - عبد المطلب فارس ابو حجلة ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة ، ١٩٨١ ، البنك المركزي الاردني ص ١ .
- ١٧١ - المصدر السابق ص ٥ . انظر كذلك شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٤ .
- ١٧٢ - شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٧ .
- ١٧٣ - المصدر السابق ص ٨٤ .
- ١٧٤ - ابو حجلة المصدر رقم ١٧٠ ص ٥ .
- ١٧٥ - شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٧ .
- ١٧٦ - ابو حجلة ، المصدر رقم ١٧٠ ص ٦ . انظر كذلك شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٨ .
- ١٧٧ - ابو حجلة ، المصدر ١٧٠ ص ٦ . كذلك شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٩٠ .
- ١٧٨ - ابو حجلة ، ص ٧ كذلك شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٤ .
- ١٧٩ - ابو حجلة ، ص ٧ ، ٨ ، ١٢ (المصدر رقم ١٧٠) .
- ١٨٠ - ميرون بنفينستي ، ترجمة ياسين جابر (م س ذ) ص ٤٠ .
- ١٨١ - شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٣ .
- ١٨٢ - المصدر السابق ص ٥٨ . انظر كذلك الارض ، العدد رقم ١٢ ، ٧-٣-١٩٨٦ ص ١٥ .
- ١٨٣ - شؤون فلسطينية ، العدد رقم ٣٧ ص ٨٧ .
- ١٨٤ - الارض ، العدد رقم ١٢ ، ٧-٣-١٩٨٦ ص ١٥ .
- ١٨٥ - ابو حجلة ، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة ، البنك المركزي الاردني ١٩٧١ ص ٢٩ - ٣١ . انظر كذلك ميرون بنفينستي (م س ذ) - المصدر رقم ١٨١ ص ٦ ، ٤١ .
- ١٨٦ - الارض ، العدد السابع ، نيسان ١٩٨٧ ص ٥٥ .
- ١٨٧ - نفس المصدر . انظر كذلك ميرون بنفينستي - ترجمة ياسين جابر (م س ذ) ص ٤١ .
- ١٨٨ - ابو حجلة ، المصدر رقم ١٧٠ ص ١٦ ، ١٨ .
- ١٨٩ - الارض ، العدد السادس ، آذار ١٩٨٧ ص ٦٣ . كذلك شؤون فلسطينية رقم ١٠٧ ص ٢٠ ، كذلك المصدر رقم ١٧٠ ص ١٩ .
- ١٩٠ - ميرون بنفينستي - ترجمة ياسين جابر (م س ذ) ص ٤١ . كذلك الارض ، العدد السابع ، نيسان ١٩٨٧ ص ٥٥ . وكذلك الارض ، العدد السادس ٧-٣-١٩٨٦ ص ١٥ .
- ١٩١ - ابو حجلة ، المصدر رقم ١٨٥ (م س ذ) ص ٣٢ . انظر كذلك الارض ، العدد السابع ، نيسان ١٩٨٧ ص ٥٦ - ٥٧ .
- صفحة ٥٢ .
- ١٩٢ - المصدر رقم ١٨٥ ص ٣٤ .
- ١٩٣ - المصدر السابق ص ٣٦ .
- ١٩٤ - المصدر السابق ص ٣٨ .
- ١٩٥ - ابو حجلة ، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة (م س ذ) ص ٨ انظر كذلك ابو حجلة دراسات في اقتصاديات المناطق (م س ذ) ص ٢١ - ٣٦ .
- ١٩٦ - ملحق يدعوت احرونوت ١٥-١-١٩٨٨ .
- ١٩٧ - اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل ، نشرة رقم ١ مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة ، عمان - حزيران ١٩٨٨ ،
- ١٩٨ - المصدر السابق ص ٥١ .

* * *

مسألة الخدمة الاحتياطية في اسرائيل (واقعها وتفاعلاتها الجديدة)

* - أحمد عبد الكريم ونثوس

* - دور الجيش في الاداء العام للكيان الصهيوني :

يقول بن غوريون في مقدمة الكتاب السنوي لاسرائيل عام ١٩٥٠، وكان يومئذ أهم شخصية في السياسة الاسرائيلية: « ان اسرائيل لا يمكن ان توافق على اعادة فلسطين للعرب . فالمشكلة الفلسطينية - لا يمكن ان تحل الا بالحرب ويجب ان تتفوق على البلاد العربية تفوقا ساحقا ... »

ليس هذا القول فتحا فلسفيا ، ولا هو بالاكتشاف المذهل أو النبوءة ، وإنما هو تقرير لواقع الحال بالنسبة لمجموعة من البشر تنادت من مختلف اصقاع المعمورة لتشرذ شعبا وتفتصب أرضه . تدفعها الى ذلك وتدعمها المصالح الاستعمارية والاطماع الامبريالية ، والرعب الاسطوري من نهوض الامة العربية التي تعيلهم طالما كانت متخلفة ممزقة ، لذلك كان لابد من وجود حارس مدجج بأعتى انواع الاسلحة واشدها فتكا ، يحرس تخلف هذه الامة ويحمي تشتها ، فكانت اسرائيل .

وفي كيان كهذا لابد من أن يكون الجيش من حيث هو أداة الحرب محوور جميع النشاطات ومركز كل الاهتمامات وبالفعل ، فان مالا تخطئه عين أي زائر لفلسطين المحتلة . ان الاشياء العسكرية لها الاولوية والافضلية في كل شيء . منظمات الشباب ، الجنود النظاميون ، البحارة والطيارون ، قوات الاحتياط العسكرية الضخمة المجهزة والمدربة والمستترة خلف أسوار ما يسمى بالمستعمرات الزراعية ، الرجال على الحدود ، وقوات الشرطة ... كل شيء يشير الى أن اسرائيل تضع تأكيداً كبيراً ، بل كل التأكيد على أجهزة ومعدات الحرب ، وحتى القانون الذي يسن عادة لينسق ويضبط تصرفات الافراد ومختلف قطاعات المجتمع بما فيها الجيش مع متطلبات الحياة ، نجده - في اسرائيل - يسن كي يفسر الحياة لتتلائم مع متطلبات الجيش .

* واقع الجيش الاسرائيلي :

إذا كانت اسرائيل ولا زالت تعتبر من اكبر مستهلكي ثمار الصناعات الحربية الغربية ، في طاحونة حروبها على الامة العربية ، فانها عانت من مشكلة مؤرقة لضمان تفوق آلتها العسكرية تمثلت في عجزها عن تأمين الطاقة البشرية اللازمة لتشغيل تلك الآلة . فتوسلت الى ذلك صيغة فريدة لمسكرة جميع القادرين على حمل السلاح لديها وتجييشهم في اسلوبين للخدمة (١) :

١ - الخدمة العسكرية النظامية :

جيش اسرائيل الدائم الذي يستوعب ما بين الربع الى الثلث من حجم طاقة الجيش البشرية .

٢ - الخدمة الاحتياطية :

وتشمل جميع من يتبقى من القادرين على حمل السلاح ويشكلون اكثر من ثلثي الطاقة البشرية لجيش اسرائيل ، وقد ابتكر مهندسو العسكرية الاسرائيلية أنظمة دقيقة معقدة للخدمة العسكرية كي تتلائم مع تعقيد المجتمع وتباين مصادره البشرية عرقيا واثنويا . وتنسجم مع الظروف المستجدة لاعمال التوسع والاستيطان ، وهكذا فقد أخذت الخدمة العسكرية في اسرائيل ستة أشكال (٢) :

١ - الخدمة الدائمة :

يطبق في الجيش الاسرائيلي نظام الخدمة الدائمة الصادرة عام ١٩٥٥/ وهو نظام التطوع . حيث يتطوع الفرد في الجيش ويوقع على عقد للخدمة ، ويشمل الضباط وضباط الصف والفنيين بصورة خاصة ، ويشكل هؤلاء الهيكل الاساسي لختلف وحدات الجيش العاملة والاحتياطية والناحال ، اذ يتولون القيادة والاعمال الفنية وجميع الشؤون التي تتطلب توفر الخدمة الطويلة .

٢ - الخدمة الالزامية :

يخضع جميع اليهود المقيمين في اسرائيل اقامة دائمة لاحكام قانون الخدمة العسكرية الالزامية الصادر عام ١٩٤٩/ وتعديلاته ، كما تطبق احكام هذا القانون على بعض الفئات غير اليهودية . ويطلب للخدمة الالزامية كل من بلغ

الثامنة عشر من العمر ، رجلا كان ام امرأة ، وتخدم المرأة فترة اقل من فترة خدمة الرجل ومجال اعفائها من الخدمة اوسع قليلا . فبالاضافة للمتدنيات تعفى المتزوجات والحوامل واللاتي يظهرن عدم تكيف مع ظروف الخدمة . وتتم دعوة المكلفين في اربعة مواعيد في السنة هي مطالع الفصول الاربعة ، ويدعى المكلف للخدمة بواسطة البريد لمراجعة مكتب التجنيد ، وعند انتهاء خدمته ، يحتفظ بلباس عسكري كامل ، صيفي وشتوي لارتدائه حين دعوته في المستقبل .

٣ - خدمة الاحتياط ،

وهي ابرز ما يتصف به نظام الجيش الاسرائيلي ، وتستمر خدمة الرجال حتى سن ٥٥ عاما والنساء ٣٤/ عاما ، وتعتمد اسرائيل في زمن الحرب على قوتها الاحتياطية اعتمادا رئيسا ، وقد نظم اسلوب التعبئة على اساس تقسيم البلاد الى مناطق ، بحيث تشمل كل منطقة سكان عدة مستعمرات متجولة يشكلون مركز حشد وتنظيم وتسليح .

وفي الحالات العادية يدعى المكلفون بالخدمة الاحتياطية في كل عام لاجراء دورة تدريبية تتراوح مدتها بين ٤٣-٥٠ يوما حسب العمر والاختصاص . اما بالنسبة للفنيين فيتم توزيع هذه المدة الى اربع فترات كي يتسنى استدعائهم مرة كل ثلاثة اشهر ، وذلك كي يبقى هؤلاء على صلة مستمرة باختصاصاتهم الفنية في الجيش الاحتياطي .

٤ - خدمة الناحال :

وهي خدمة عسكرية زراعية تشمل المجندين الذين يقبلون الخدمة في المستعمرات الزراعية خلال السنة ونصف السنة الاخيرة من خدمتهم الالزامية ، كما تشمل بعض المدنيين والاحتياطيين ممن تتجاوز اعمارهم حدا معين او الذين لا تسمح لهم قدراتهم بالخدمة في القطعات العاملة .

ولا شك ان هذه الخدمة تندرج في اطار الاستراتيجية العامة للكيان الصهيوني ،

٥ - خدمة الدفاع الاقليمي :

وتشمل الافراد المقيمين في مستعمرات الحدود ممن تتراوح اعمارهم بين ٢١/٣٩ سنة ، اما الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٩/ و ٥٥/ سنة فيشكلون القوة الاحتياطية ، وتنحصر مهمات المكلفين بهذه الخدمة الالزامية بالدفاع الاقليمي ضمن نطاق خطة الدفاع عن الدولة .

٦ - خدمة الدفاع المدني :

يؤخذ أفراد هذه الخدمة من أفراد الخدمة الاحتياطية ممن تتراوح أعمارهم بين ١٩٤٥ و ٥٥ سنة ، ويكلفون بالعمل في سلاح الخدمات العامة وحراسة المنشآت العامة والدفاع المحلي والإطفاء وترحيل السكان المدنيين والإخلاء وغير ذلك من أعمال الدفاع .

ان الأعمال العسكرية العدوانية لإسرائيل وطبيعة هذه الأعمال التوسعية الاستيطانية تتطلب في أدائها جيشا كبيرا الحجم ، الأمر الذي يفوق طاقة إسرائيل البشرية . لذلك فهي تلقي بالعبء العسكري على كاهل الاحتياط وتضطر لاستدعائه المرة تلو الأخرى ولفترة زمنية تطول وتقتصر حسب الظروف ، وبما أن إسرائيل تعتاش على الإزمات فإننا نجدها تختلص هذه الإزمات عندما لا توجد . وهذه بدورها تتطلب منها استدعاء الاحتياط الأمر الذي يات شديد الإزعاج ويخلق المزيد من المنغصات للحياة العامة في إسرائيل وعلى كافة الأصعدة .

ومما لاشك فيه ان انتفاضة أهنا في الأرض المحتلة قد دفعت بإزمات إسرائيل إلى الذروة ، خصوصا تلك التي ترتبط بمعين الطاقة البشرية اللازمة للجيش كي يتمكن من أداء دوره في قمع أطفال الحجارة فكانت مسألة الخدمة الاحتياطية من أبرز المشكلات وأكثرها تأثيرا على الكيان الصهيوني ، ولابد لنا قبل الدخول في عرض وتحليل مختلف الظواهر المرتبطة بالخدمة الاحتياطية في إسرائيل من نظرة سريعة تلقي الضوء على هذه المسألة عبر المراحل المختلفة التي مرت بها منذ وجودها .

لا يقيب عن بال أحد انه منذ اعلان قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ / وجميع من فيها يعتبرون انفسهم مطالبين بالدفاع عنها عسكريا بهذا الشكل أو ذلك . لكن الخدمة الاحتياطية لم تنتظم قانونيا الا في عام ١٩٥٥ / وذلك في سياق انتقال الكيان الصهيوني إلى مرحلة ثانية . والاستعداد لتحقيق فقرة نوعية تفرضها طبيعة المشروع الصهيوني واهدافه التوسعية العدوانية .

ففي ذلك العام صدر قانون الخدمة الاحتياطية في إسرائيل . فحدد مدة هذه الخدمة (في الأحوال العادية) ومكانها وشكلها وأساليب الدعوة إليها ، حسب الجنس (ذكر ، أنثى) والمعتقد الديني ، وبلد المصدور ، والمؤهلات (الاختصاص فئه العمر) .

ففي العام / ١٩٤٨ / كان لدى إسرائيل / ٦٤٠.٠٠٠ / رجل كجيش معظمه من -عصابات الهاغاناه والبالماخ ولواء المشاة من المتطوعين اليهود في جيوش الحلفاء (الفيلق اليهودي) تم تشكيل هؤلاء في جيش بلغ تعداده أكثر من / ٨٠.٠٠٠ / رجل عام / ١٩٤٩ / وفي العام / ١٩٥٦ / شاركت إسرائيل بالعدوان الثلاثين على مصر بجيش قوامه / ١٠٠.٠٠٠ / رجل وبعهم من الاحتياط ، أما في العام / ١٩٦٧ / فقد تراوح تعداد الجيش الاسرائيلي بين / ٢٥٠ - ٣٣٠ / ألف رجل منهم ٦٥ - ٧٥ ألف فقط من الجنود النظاميين والباقي من الاحتياطيين ، وفي العام / ١٩٧٣ / جشدت إسرائيل قرابة / ٨٠٠ / ألف جندي بينهم أكثر من / ٦٥٠ / ألف احتياطي حيث أعادت إلى الخدمة جميع المسرحين حتى سن ٦٥ عاما . ومنذ ذلك التاريخ انفجرت على نطاق واسع مشكلة الطاقة البشرية والخزان البشري الذي يستند اليه جيش إسرائيل في استتجارات الكادر البشري ، وفي العام / ١٩٨٧ / بلغ التعداد العام للقوات المسلحة الاسرائيلية (دون وجود حالة خاصة أو أي تعبئة) ٧٥٠ ألف رجل منهم / ٥٥٤ / ألف احتياطي حسب معطيات مركز يافا (جافي) للدراسات الاستراتيجية (٢) .

من هذه اللوحة الموجزة يتضح لنا الدور الكبير والبارز الذي تلعبه الخدمة الاحتياطية في سد ثغرة النقص البشري الذي يعاني منه الجيش الاسرائيلي ، رغم أن هذه الخدمة بالإضافة إلى عامل التفوق النوعي للمسلح أهم الركائز التي يعول عليها الكيان الصهيوني لضمان تفوقه العسكري كي يتمكن من استمراره في العدوان والتوسع والاستيطان .

* ظواهر مرتبطة بمسألة الاحتياط :

ان مسألة الاحتياط في الجيش الاسرائيلي التي ضمنت له نوعا من الاستمرار في الكادر البشري نسبيا لم تكن « حجر الفلاسفة » دائما وإنما جرت معها جملة من المنغصات والظواهر السلبية المرتبطة بها ، منها ما نجم عن ظرف ما (حرب تشرين ، غزو لبنان ، انتفاضة أطفال الحجارة) ومنها ما يرتبط باشكالات التشكيلة الأساسية للكيان الصهيوني . (خدمة المتدينين ، خدمة المستوطنين) ، ولعل أهم هذه الظواهر هي :

١ - الإقامة خارج البلاد :

لا يستطيع أحد في إسرائيل أن يحصل على جواز سفر أو تأشيرة خروج دون موافقة الجيش ، وتطالب السلطات العسكرية معلومات حول جهة السفر وغاياته ومدة ، وتضع العراقيل أمام من يرغب السفر ، خصوصا أولئك اللذين هم في سن الخدمة الاحتياطية ، وقد أثار هذا الموضوع وما زال يثير موجة من الاستياء لدى

الاسرائيليين وحسب ما نشره يونتان شم آور في صحيفة هعولام هذه فان تدخل الجيش بهذه الطريقة يتنافى مع الديمقراطية (١) وأن ذلك انما يتم بموجب قانون الطوارئ الذي أعلنه بن غوريون في الأيام الأولى لإنشاء اسرائيل والذي ما يزال ساري المفعول ، وينقل صاحب المقال تصريحاً لرئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يقول أنه كلما كان يطرح هذا الموضوع للمناقشة مع رئيس هيئة الأركان ، كان الأخير يؤجل بحثه بسبب ضيق الوقت ، كما يرى العسكريون أن من حقهم معرفة الطاقة البشرية الموجودة تحت تصرف الجيش ، ويؤكدون على ضرورة استمرار اتصال الجيش بالجنود الاحتياطيين ويقول هؤلاء العسكريون أنهم يعرفون أن الكثير من الاسرائيليين لا هم لهم إلا السفر الى الخارج أكثر من مرة (٣) . وفي خبر لصحيفة هآرتس أن مكتب التجنيد قدم معلومات لوزير الدفاع موشي آرنس تفيد أن أكثر من ٤٠٠٠٠ / جندي من الاحتياط المزمين بالخدمة العسكرية يقيمون خارج البلاد (٤) ، بالإضافة الى مئات من المكلفين الذين يقيمون في البلاد منذ أقل من سنتين .

٢ - رفض الخدمة :

نستطيع أن نقول أن كل من يمتنع عن المحي الى اسرائيل وكل من يرفض الإقامة فيها انما هو رافض للخدمة العسكرية ، لأن اسرائيل مجرد معسكر ، وجميع من فيها جنود حتى لو كانوا من الاحتياط فهم أيضاً جنود في اجازة ، لكن ظاهرة رفض الخدمة بشكلها العادي والمعروف في الجيوش قد بدأت بالظهور في الجيش الاسرائيلي وحسب المصادر الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ / وكان المحامي آمون زرخروني أول رافض للخدمة وتبعه الكثيرون في رفض الخدمة في المناطق المحتلة . وقد كتبت عنات سارغوستي مقالا في صحيفة هعولام هزیه تلقي من خلاله الأضواء على تطور هذه الظاهرة في جيش اسرائيل وتقارنها بمثيلاتها في بعض جيوش الغرب ، فتؤكد أن الرفض في اسرائيل ينطوي على ظواهر مختلفة عن الرفض الشامل الناجم عن عدم الميل للحروب ، ويبدو أن هذا الأمر صحيح للغاية فكل من جاء الى فلسطين المحتلة يحمل الهوية الاسرائيلية انما جاء ليقتل العرب أو يشردهم ويستوطن أرضهم ، يميز المقال بين نوعين لحالات رفض الخدمة ، الرفض الذي يصل الى المحاكم ، والرفض الرمادي ، أي الحالات التي تتم معالجتها من قبل قادة الوحدات . ويوضح أن ٥٤ حالة رفض عرضت على المحاكم منذ العام ١٩٦٧ وحتى عشية الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، وفي الحرب اللبنانية ازداد العدد وتبدل جوهر الرفض ففي ثلاث سنوات جرت محاكمة ١٥٠ / رافضا للخدمة كما كان هناك عدة مئات أخرى من الحالات التي لم تستقصى (الرفض الرمادي) وتقول الكاتبة ان هذه الظاهرة قد أثرت على الجيش والجهاز السياسي للخروج من لبنان . كما أنها بدأت تحظى بتأييد بعض فئات اليسار المعتدل والشرعي او تعاطف بعض الشخصيات .

ينبغي طبعا عدم أخذ هذه المعلومات على عواهنها ، خصوصا من حيث دقة الأرقام ، فمن المعروف أن حجم رفض الخدمة العسكرية اiban غزو لبنان كان أكثر بكثير مما تورده صاحبة المقال ، ومن عودة بسيطة الى الصحف الاسرائيلية الصادرة أثناء الغزو نكتشف المغالطة الكبيرة التي تحاول الكاتبة ايقاعنا فيها ، فقد نشرت على همشمار ابتداء من الشهر التاسع / ١٩٨٢ / سلسلة من المقالات مع ضباط وضباط صف وجنود من جيش اسرائيل فروا من وحداتهم العسكرية ونجوا بأرواحهم من اتون المقاومة اللبنانية الفلسطينية ، كما اشارت الصحيفة الى ان أكثر من ٤٠٠٠ / جندي وضابط قد فروا من وحداتهم ، وأشارت الى « عل همشمار » ان عمليات الفرار من الجيش الاسرائيلي تجري منذ سنوات طويلة وقد تراوح عدد الجنود والمجندين الذين يفرون من الخدمة ومن وحداتهم العسكرية في كل عام ما بين ١٠٠ / الى ٣٥٠ / جنديا ومجندة - وكان هذا العدد يرتفع في أعقاب كل حرب تخوضها اسرائيل ، لكن الجديد في الأمر هذه المرة هو فرار ضباط من مختلف الرتب وبأعداد كبيرة جدا ، حدث هذا - والكلام لا يزال لمراسلة صحيفة عل همشمار - خلال الحرب التي دارت في لبنان والمعارك الطاحنة التي كانت هناك .

وقد نشرت الصحيفة نفسها مقابلة مع أحد ضباط الشرطة العسكرية الكبار في جيش اسرائيل الى أن عدد الضباط الذين فروا من الخدمة قد بلغ ٦٢٠ / ضابطا . وقد قال هذا الضابط أن الشرطة العسكرية تسير دوريات مكثفة للبحث عن الفارين في مختلف المناطق ، المدن ، المستوطنات ، والكيوتنسات في اسرائيل . ووعده هذا الضابط بأنه سيتم لقاء القبض عليهم ، لكن المراسلة اشارت في تعليقها على المقابلة أنها تعتقد بأن الوعد الذي قطعه على نفسه ضابط الشرطة العسكرية لن يتحقق أبدا ، ذلك لأن هناك - والقول ما يزال للصحيفة - جنود فارين من الخدمة العسكرية منذ سنوات طويلة ولم يلق القبض عليهم ، بل على العكس فان عصابات الاجرام في اسرائيل قد جنت أموالا طائلة من وراء بيع جوازات السفر المزورة للفارين والذين استطاعوا بواسطتها السفر للخارج وعدم العودة الى اسرائيل ، وهناك ما يزيد على سبعة آلاف فار من الخدمة يعيشون الآن في مختلف دول العالم ، ومعظمهم أصبحوا أعضاء في عصابات إجرامية عالمية أو أنهم أقاموا لهم عصابات مستقلة وجنود الجيش الاسطورة الذي لا يقهر يفرون الآن من وحداتهم العسكرية العاملة في لبنان وغدا سيصبحون سفراء لنا في صفوف عصابات الاجرام العالمية . (٥)

تضيف عنات سارغوستي (المحررة في هعولام هزیه) أنه قد طرأت فقرة جديدة في عدد الرافضين للخدمة اiban الانتفاضة . وأن عدد حالات الرفض قد بلغ ١١٠ / حالات . وهناك زيادة في حالات الرفض الرمادي خلال العامين الأولين للانتفاضة تتعلق ببضعة آلاف

وتطالب بعض الحركات المعتدلة بالاعتراف بظاهرة الرفض كحركة (توجد

حدود) وبعض الفئات الأخرى، أسوة بالدول الغربية التي تعترف بظاهرة الرفض كواحدة من حقوق الإنسان، وطبعاً فإن سارغوستي تقول: «أن رافضي التجنيد الاسرائيليين يختلفون عن أضرابهم في دول العالم خصوصاً في العالم الغربي الذي تزعم أن اسرائيل تذمتهم إليه، حيث أن اسرائيل دولة بحالة حرب دائمة، وتقاتلهم بعتنف بأمر رفض الخدمة هي واحدة من حقوق الإنسان». ثم تقول سارغوستي إن هذه الظاهرة خطيرة على الجيش الذي سيتضرر دوره الوظيفي إذا لم يحظ بالدعم التام من جانب جميع طبقات المجتمع، وتزعم أن الرفض ناجم عن حالة من التوتر بين المجتمع والجيش، ثم تنتقل إلى أسباب الرفض فتقول أنها كانت في لبنان ذات صفة سياسية. أما بعد الانتفاضة فهي ذات صفة أخلاقية. وتعرض لمصادر الرفضين للخدمة فتقول أنهم من أصحاب الثقافة العالية كما يوجد بينهم شريون كثيرون، وهذه - كما تقول - ليست مجموعة متجانسة، بمعنى أن عملية الرفض ليست ظاهرة منظّمة ذات أهداف محددة وأنها تبقى ظاهرة فردية، وليس للمجتمع علاقة متناسقة معها، لكن الوقائع سرعان ما كذبت هذا الزعم إذ لم تمض ثلاثة أشهر على نشر هذا المثال ليقوم ٤٣/ عضواً من حركة راتس باصدار بيان لرافضي الخدمة «في المناطق» (٦) كما أن للمتدينين وأبناء الكيبوتسات وجهة نظر محددة تجاه ظاهرة رفض الخدمة. بالإضافة إلى حركات اليسار والحركات المعتدلة التي تتعاطف علناً مع ظاهرة الرفض.

٣ - عرائض احتجاج وتظاهرات تدعو إلى إخلاء المناطق :

ها قد مرت أعوام ثلاثة وعدة أسابيع ولا أحد في اسرائيل يستطيع الخلود إلى الراحة فحجارة الاطفال الفلسطينيين ما تزال تقص مضاجع الجميع هناك، وتهدد ببناء دولة الاستيطان بالتقوض والاندثار، وبدأت علائم الانهك تظهر على الجيش الذي لم تجدهم قتيلاً جميع تلك الأسلحة التي تتختم مستودعاتها هم ضباطه يتظاهرون ويديجون العرائض لحكومتهم فيطالبون منها تخليصهم من شبح قاذفي الحجارة ومن الكابوس الذي يجثم على صدورهم منذ أكثر من ثلاثة أعوام بالتخلي عن الضفة والقطاع. وإن كان محرر يديعوت أحرونوت قد أقر بأن معظم الاسرائيليين قد أصبحوا على استعداد للتخلص من المناطق الإدارية (الضفة - والقطاع) (٧) واعترف بهار المسألة بالنسبة للاسرائيليين - ليست هي هل ننسحب أم لا - كما يقول - بل متى ننسحب؟ وهل ننسحب مع ترتيبات أمنية ضرورية لاسرائيل أم بدونها؟ ويتساءل - على لسان الاسرائيليين - قائلاً - : وهل نحن بحاجة إلى عملية سفك دماء إضافية من كلا الجانبين كي نعترف بالواقع ؟

الأن محرر الـ «يديعوت أحرونوت» كان مسبقاً بسبعة أشهر نشرت صحيفة معرشف تقريراً اخبارياً يفيد أن ٥٠/ رجلاً من الكيبوتس القطري قد تظاهروا أمام

الكنيست وتقدموا بعريضة تطالب الحكومة بإجراء مفاوضات مع م. ت. ف. حول الضفة والقطاع لتحقيق حل سلمي (٨). ومما عثم الأمر أن وصل إلى الجيش وتفتش بين صفوفه خصوصاً وأن رجاله يتحملون العبء الأكبر في مواجهة وقمع الانتفاضة الباسلة، وقد نشرت هارفس خبراً عن مجموعة من الضباط (اثنتين برتبة رائد وخمسة نقيب، وخمسة آخرون برتبة ملازم) تقدموا بكتاب إلى رئيس الوزراء يطالبونه فيه بإخلاء القطاع، وأفادت الصحيفة أن ران كوهين عضو الكنيست من حركة (راتس) قد دعا رئيس الوزراء لاحترام كتاب الضباط الذين صرحوا بأنهم يمثلون مجموعة واسعة من الآراء، وقد تحدث يوسف حريف في مقال نشرته صحيفة معرشف (١٠) عن أن طالب هؤلاء الضباط (وهم من احتياط سلاح المظلات) يعتبر واقعياً قياساً برفض بن غوريون استمرار احتلال اسرائيل للقطاع بعد العدوان الثلاثي وكان قد قال لأبا إيبان يوماً ذلك بأن استمرار احتلال للقطاع يشبه من يطلب لنفسه مرض السرطان، جدير بالذكر أن عدد القطاع كان في عام ١٩٥٧/ يقارب ٣٠٠/ ألف نسمة وليس ٧٥٠/ ألفا يصعب التحكم فيهم كما يقول الضباط، وأنهم يثورون لمجرد رؤية دوريات جيش العدو، التي يؤدي وجودها إلى المزيد من أعمال رشق الحجارة، حسب نص المذكرة.

وليس هذا بالشئ الخطير بالنسبة لسياسة اسرائيل الذين اعتادوا أن يصوموا آذانهم عن كل شيء يحد من توجهاتهم العدوانية، وماذا لو اجتج الضباط؟ فالمهم فقط هو أن تدور طاجونة الدم، وليس مهما بالنسبة لهم أن تهرس شعوباً كاملة، مادامت تدور في الاتجاه المرسوم لخدمة المطامع الامبريالية الاستعمارية في المنطقة العربية، لكنهم تناسوا انه حتى الرحي ستذوب يوماً، وإن قطبها سينخر ويتآكل. وما هم الجنود والضباط يبدشنون مسيرة الانطفاء بالتهرب من الخدمة بشتى أساليب الخداع والرشوة، وحتى بالانتحار

٤ - رشاي واحتيايل :

- سنة ١٩٨١، عدد الفارين من الخدمة في جيش اسرائيل ١٥٠/ جندي.

- سنة ١٩٨٢، عدد الفارين من الخدمة في جيش اسرائيل ٤٠٠٠/ جندي، ٦٥٠ ضابط.

- سنة ١٩٨٧، عدد رافضي الخدمة في جيش اسرائيل لا يستحق الذكر.

- سنة ١٩٨٩، عدد رافضي الخدمة في جيش اسرائيل ١١٠/ جنود قيد المحاكمة وعدة آلاف من حالات الرفض الرمادي.

وعلى هذا المقياس لتطور أرقام الظواهر في جيش العدو ، وهي ظواهر غير معزولة عن مسألة الخدمة الاحتياطية ، يمكننا أن نصل إلى معلومات تقريبية لأي ظاهرة نود دراستها ، فمثلاً - حسب صحيفة عل همشمار - كل عدد نزلاء السجن رقم ٦ في عتليت ٧٠٠ جندي ومجندة أدينوا بتهمة تعاطي المخدرات وذلك عشية الغزو الاسرائيلي للبنان ، ترى كم أصبح عددهم بعد الغزو ؟ وكيف تطور هذا الرقم قبل الانتفاضة ، وبعد مضي ثلاثة أعوام على انطلاقها المظفرة ؟ ! وعندما يكون عدد الذين حصلوا على جوازات سفر مزورة ، استطاعوا الهرب بها من اسرائيل ((تلك البلاد الملعونة)) على حد تعبير أبراهام شنكار مقدم في الجيش الاسرائيلي ، حتى منتصف العام ١٩٨٢ هو سبعة آلاف شخص . فما هو عددهم اليوم ؟ ! ثم ليس الحصول على شهادة صحية مزورة ، أسهل من الحصول على جواز سفر ؟ ! بالأحرى ، ألا يمكن دفع مبلغ من المال مقابل شطب الاسم من سجلات التجنيد ؟ ! هذا بالضبط ما كان يتاجر به أحدهم من بلدة الخضير ، قبل انكشاف أمره بعد لقاء القبض على ثلاثة من الجنود الفارين وتقديمهم للمحاكمة ، وطبعاً فقد توفر الشهود الذين يؤيدون الفارين الثلاثة ، فقد شهد أحدهم على أنه هو أيضاً قد دفع مبلغاً من المال لنفسه الشخص مقابل ترتيب تسريحه من الجيش (١١) . وإذا كان هذا شأن الجنود النظاميين ، فما بال الاحتياط ؟ !

يخبرنا عنوثيل روزين عبر صحيفة معرّف (١٢) وتحت عنوان (ظاهرة جديدة : تواجد غير تام لكثائب الاحتياط في المناطق) فيقول بشأن : مصادر رفيعة المستوى في الجيش قد عبرت عن قلقها إزاء حصول العديد من الجنود المشاة على إعفاءات من الخدمة (مرضية أو لضرورة التعليم) بمبادرات من قادة الكثائب الذين أفرجوا عن الجنود بناء على رأيهم بدون سبب مبرر ، وتخوفت هذه المصادر (العسكرية) ، رفيعة المستوى ، أن يكون ذلك بسبب الانهاك ، حيث أن هذا العمل قد أوكل لهذه الوحدات للمرة الثالثة أو الرابعة منذ بداية الانتفاضة ، ويضيف الخبر أنه قد تم توجيه توبيخ لقائد سرية احتياط لمبلغته في منح الإعفاءات لجنوده اثر دعوتهم للخدمة في يهودا والسامرة .

ترى لماذا يعفي القادة جنودهم من الخدمة ؟ وما هي المصلحة في الحصول على توبيخ ؟ ! وهل يمكن ربط الخبر بالمسعى المحموم وراء المال ، وانحطاط القيم الاخلاقية داخل الجيش الاسرائيلي ، الذين يشير اليهما محرر الـ (هتسوفيه) في مقال له بعنوان ((لا للمتاجرة بالسيف)) (١٣) ؟ لا سيما ان عرفنا أن الجميع يتفقون على أن رواتب الضباط ضحلة بالمقارنة مع المردود المادي للأعمال الأخرى . . .

٥ - عنف يتفشى بشكل وبائي : وانتحار :

منذ زمن طويل ، يعرف الانسان تلك الامراض التي وصفها بأنها أمراض مهنية

كان يحرك النجار ذراعه لا ارادياً حسب حركة المنشار الذي اعتاد على استعماله فترة طويلة ، والاسكافي ألا يلفظ روحه بنفس الطريقة التي اعتاد بها أن يلفظ مسماراً تلو آخر من بين شفتيه ؟ . . . والطامة لا شك أكبر عندما يحترق الانسان القتل ويعتاد على العنف . . . وإذا كانت جميع الجيوش قد أوجدت أساساً لممارسة القتال ، فإن الجيش الاسرائيلي قد بزها جميعاً في اعتياده على القتل وفي خصوصية المعركة التي أجبره أطفال الانتفاضة على خوضها بشكل يومي ، وقيامه بجميع أنواع العنف اعتباراً من القتل ، وانتهاء بالتنكيل الجسدي بالأطفال والنساء ، وجميع المنتفضين العزل ، مروراً بتكسير العظام لتحطيم الأذرع التي تلوح بالمقاليح وترمى بالحجارة ، وإذا كانت اسرائيل قد استلهمت (طريقة النبي سليمان) في استدعاء الاحتياط ، فإن الطفل الفلسطيني قد استلهم (طريقة أبيه / النبي داوود) في منازلته لجوالات الجبار عندما صرعه بحجر من مقلع ، وحتى هذه لم تنجح في محاولة الصهاينة تحطيمها ، لكن عجز آلة القمع الاسرائيلية إزاءها ، جعل جيش اسرائيل يعيش بشعور من عدم الهدوء الداخلي حسب تعبير الصحفي الصهيوني زئيف شيف (١٤) . نقلاً عن تقرير اللواء الاحتياط داني مافوض شكاي الجنود ، الذي قدمه الى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ، والذي يقول : (طرأت زيادة على شكاي الجنود بنسبة ١٥٪ منذ شهر نيسان ١٩٨٩ ولغاية شهر آذار ١٩٩٠ ، أي أن هناك ٨٥١ شكوى اضافية ، وهذا استمرار للاتجاه الذي بدأ في العام ١٩٨٨ بعد عدة أشهر من بداية الانتفاضة ، والزيادة المتجمعة هي بمقدار ١٠٦٧ شكوى) .

يقارن صاحب المقال ، هذه الزيادة بتلك التي حدثت ابان الحرب في لبنان ، ومن خلال تقارير نفس المفوض ، الذي كان مفوضاً للشكاوي في لبنان ، حيث تقول هذه التقارير أنه في عام ١٩٨٣ ارتفع عدد شكاي الجنود ، وفي فترة أقل من ثلاث سنوات طرأت زيادة متراكمة بمقدار ١٧٠٠ شكوى ، وقد انخفضت نسبة هذه الشكاوي فور الانسحاب من لبنان ، ومن شهر أيار ١٩٨٥ وحتى شهر آذار ١٩٨٦ طرأ انخفاض بمقدار ٩٠٠ شكوى ، واستمر الانخفاض حتى نشوب الانتفاضة ، حيث عادت نسبة الشكاوي للارتفاع بشكل متزايد يوماً بعد آخر . وقد استمر منسوب الزيادة بالارتفاع والتنامي .

يرى زئيف شيف أن كمية الشكاوي مقياس ، ومضمونها مقياس آخر ، حيث تتكرر الشكاوي المتعلقة بالعنف الجسدي من جانب القادة تجاه الرؤوسين ، ويرد ذلك الى اعتياد جيش اسرائيل على استعمال العنف (أعراض مرض المهنة) ، كما يورد وجهة نظر علماء النفس في مجال ازدياد الجريمة في اسرائيل بشكل عام ، وازدياد عدد شكاي الجنود من استعمال العنف ضدهم ، الذين (علماء النفس) يقولون بأن هذا العنف ينتشر على شكل عدوى وبائية ، بسبب استمرار الجنود بالقيام بأعمال العنف ضد المدنيين - كتكسير عظام الاطراف مثلاً - وبأن مرتكب أعمال من هذا النوع ، سيعاد عليه ، وبالتالي فإنه سيقوم به دائماً وضد الجميع

ترى هل هو بعيد ذلك اليوم الذي سيكتشف فيه العلماء جرثومة تنقل عدوى داء العنف والقتل ، وهل هو بعيد ذلك اليوم الذي سيجد المجتمع الدولي نفسه مضطرا لتحويل (إسرائيل) الى محجر صحي للمصابين بمرض (مهنة القتل) !! ؟
لكن ضابطا احتياطيا في جيش إسرائيل وعمره (٣٠ عاما فقط) قد عيل صبوه ولم يعد يستطيع انتظار العلماء لاكتشاف حقنة الشفاء من مرض القتل ، فقتل نفسه « اثر إحدى نوبات المرض الشديدة » . مطلقا النار على نفسه من سلاحه الشخصي ، حدث ذلك صبيحة يوم مشرق جميل (٢ / تموز / ١٩٩٠) !! وطبعاً فقد سارعت مصادر الجيش الى الزعم بأن ذلك قد تم بدوافع لا تتعلق بالجيش !!

لكن لماذا انتظر هذا الضابط الاحتياطي حتى ارتدى ملابسه العسكرية وجاء الى المعسكر حاملا سلاحه الذي كان دائما بحوزته (حسب أنظمة الخدمة الاحتياطية في إسرائيل) ليفرغ الرصاص في جسده ؟ ولماذا لم تتبلور تلك الدوافع التي لا علاقة لها بالجيش « حسب المصادر العسكرية » قبل تكليفه بفترة خدمة أخرى ؟ ترى ألم يتدمر مستقبله المهني نتيجة لتكرار اضطرابه الى ترك عمله المرة تلو الأخرى جراء معاودة استدعائه للخدمة الاحتياطية ؟ أم أن مستقبل أسرته الاقتصادي كله قد تدمر ؟ أم أن صديقته قد هجرته لأنها تريد رجلا بجوارها لا رجلا ما أن تلقاه حتى تضطر لفراقه لأنه مطلوب للخدمة للمرة الرابعة في غضون عامين ؟ ليست هذه هي الدوافع التي لا علاقة لها بالجيش والتي يمكن أن تتسبب لأي شخص في إسرائيل بالانتحار ؟ طبعاً الى جانب استنفال « مرض مهنة القتل » . ولكن ، هل هناك حقاً دوافع للانتحار - في إسرائيل - لا تتعلق بالجيش ؟ ! خصوصاً انتحار ضباط الجيش !!

٦ - خدمة المستوطنين :

يحاول سياسة إسرائيل ايهام العالم بأنهم يهدفون الى حماية العرب من انتقام جيرانهم المستوطنين حيث يحدون من خدمة الآخرين في الوحدات المكافئة بقمع الانتفاضة ، أي في الضفة والقطاع ، ولكن العكس هو الصحيح ، فحكومة العدو إنما تخشى انتقام العرب من أسر المستوطنين اذا اشترك هؤلاء في قمع الانتفاضة من خلال خدمتهم في الوحدات التي تقوم بذلك ، ومن يدير أعمال العنف ضد أطفال الحجارة لا تهمه مسألة اختلاف الأدوات عندما يكون لها نفس الفعالية ، وهل يختلف المسوئ برصاصة من مسدس غولد ستار ، عن الموت برصاصة من مسدس براوننج ؟ !!

اذا فسياسة إسرائيل لا يحشرون المستوطنين في مسألة قمع الانتفاضة خشية من ثار العرب منهم في فترات لاحقة ، الا اذا اضطروا لذلك ، ولأسباب تتعلق بتخفيف العبء عن الاحتياطيين الآخرين ليس الا ...

تولي إسرائيل أهمية خاصة لأعمال الاستيطان ، ولذلك فقد خفضت الخدمة الانزامية للمستوطنين مدة ١٢ شهراً ، لتوفير الجنود المدربين للدفاع الاقليمي في كل مستوطنة ، وهذا الشكل من أنظمة الدفاع قد أعيد النظر فيه على ضوء الدروس المستقاة من حرب تشرين ، فقد تم التركيز على دور سكان المستوطنات في المعارك الدفاعية التي تجري في عمق المنطقة الدفاعية المتقدمة سواء في مرحلة الصد التسي يلعب فيها نظام الدفاع الاقليمي وقواته دوراً أساسياً ، أو في قتال العدو المتوغل في عمق الدفاع ، وتنفيذا لهذا القرار أعيد النظر في بنية المستعمرات المقامة ، وتتم تجهيز نقاط استناد ومواقع دفاعية ، وسلاح المستوطنون بأسلحة دفاعية وأعدت لهم برامج تدريب عسكرية لهذه الغاية وقد روعي عند بناء المستوطنات الجديدة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ أن تكون قادرة على وقاية سكانها من تأثير الضربات النارية من مختلف أنواع الوسائط (طيران ، مدفعية ، صواريخ) ، فقد تم تجهيز ملجأ لكل بيت ومدرسة ومنشأة عامة ، وربطت المستوطنات بشبكة الانذار المحلية ، وجهزت بوسائط الاتصال السلكية واللاسلكية .

والقيت مسؤولية حراسة الحدود على عاتق جهاز الدفاع الاقليمي في جميع الأوقات ، لذا أولته القيادة العسكرية الاسرائيلية الكثير من الاهتمام ، ووفرت له الكوادر القيادية من عناصر الخدمة الدائمة ، وزودته بأحدث وسائل السيطرة والكشف والمراقبة من أسبجة الكترونية للانذار ومحطات رادار وأخرى تلفزيونية لكشف التحركات الأرضية ، وبالنظر الى الوضع الحالي للكيان الصهيوني ، حيث تبلغ مساحة ما يحتله من الارض العربية نحو ٢٧ ألف كم ٢ ، ومجموع طول الحدود قرابة ١٢٢٧ كم .

وبذلك تكون نسبة الحدود الى المساحة هي واحد الى خمسة وعشرين تقريباً . وهذا كثير بالنسبة لظروف الحرب الدائمة ، وعدم وجود العلاقات الطبيعية مع الجوار ، الامر الذي يوضح أهمية الدفاع الاقليمي ، وبالتالي أهمية المستوطنات والدور الذي يلعبه المستوطنون في استراتيجية العدو الاسرائيلي العسكرية .

وهكذا يتضح أن قوات الدفاع الاقليمي وسرايا الدفاع المحيطية للمستوطنين تتمتع بشيء من القداسة بالإضافة الى خوف حكام إسرائيل من انتقام الجيران العرب للمستوطنات ، وقيامهم بعمليات ثار ضد المستوطنين وأسراهم ، الامر الذي يجعل هؤلاء الحكام يعدون حتى المائة قبل اشراك هذه القوات في عمليات مواجهة الانتفاضة ، لكن تنامي الانتفاضة وتصاعدها ، بالإضافة الى الاعياء الذي تعاني منه مختلف قطعات الجيش الاسرائيلي التي تدرب في مناوراتها على كل أشكال المعارك ، الا معركة « طفل ، مقلع ، حجر » والانهك الشديد الذي يعاني « مجتمع إسرائيل » منه ، خصوصاً أولئك الذين جرى تكليفهم بالمزيد من أيام الخدمة الاحتياطية ، وارتفاع أصوات

التدمير والاحتجاج ، وانتشار المظاهر السلبية بين صفوف الجيش، واتساع الفجوة بينه وبين المجتمع جعل المعارضين يدعون ويقرون اشراك قوات الدفاع الاقليمي في اعمال مواجهة الانتفاضة وقد نقل دان ساجير في مقال لصحيفة هآرتس تحت عنوان (الآراء الكامنة تحت اللباس العسكري) أن جدالا قد نشب عندما توضحت نية قائد المنطقة الوسطى اللواء يتسحاق مردخاي تغيير سياسة سلفه عمران متسناح ، وعزمه على اشراك قوات الدفاع الاقليمي للمستوطنين بعمليات قمع الانتفاضة . لكن الانتقاد الشديد دفع رئيس الاركان ووزير الدفاع الى التراجع وبالتالي الضغط على اللواء المذكور لتغيير قراره . واستعدادا لتجنيد برية اضافية من المستوطنين للخدمة الاحتياطية فقد ضغط مردخاي للسماح له بالوفاء بوعده لرؤساء المستوطنين الذين يطالبون - باشتراك مستوطنينهم في قمع الانتفاضة .

وخلافا لمعظم الآراء وللأسباب الاستراتيجية الذي من أجله انشئت وحدات الدفاع المحيطي ، فان مردخاي يرى أن خدماتها في المناطق شرعية تماما لاعتبارات موضوعية وعملية ، بينما يرى آخرون ضرورة ابعاد هذه الوحدات عن (معالجة أمور السكان العرب) لان ذلك سيخلق مشكلات خاصة ، حيث أنهم سيقومون بذلك بالقرب من مكان سكنهم ، لكن حلا متوسطا قد تم التوصل اليه ، واتفق الجميع على أن يخدم المستوطنون في المناطق (الضيقة والقطاع) ، ولكن بعيدا عن مراكز المدن والقرى وبعيدا عن مواقع سكنهم ... ولكن ...

ولكن لم تمض سبعة اشهر اخرى الا وكانت نسبة ٨٠٪ من جنود الدفاع الاقليمي المحيطي تشارك في أعمال قمع الانتفاضة حسب تصريح للعميد أورى منوست لمجلة هعورف بمناسبة (يوم الدفاع المدني) ، وقد نقلت هذا التصريح صحيفة هتسوفيه في عددها الصادر في ٢١ / ٧ / ١٩٩٠ ، وأضافت قوله أن هذا يتعارض مع الصورة الشائعة لجندي حرس الحدود والتي ترسمه كمفتش للحقائب .

٧ - خدمة المتدينين (وخدمة أبناء الكيبوتسات) :

رغم الفروق الهائلة بين الجهتين ، فأنني ادمج الاثنتين معا ، المتدينين وابناء الكيبوتسات ، فقد اعتاد الجميع في « اسرائيل » تصوير العقائديه الصهيونيه لابناء الكيبوتسات بما يماثل التدين والورع الديني ، مع أن الفرق بارز جدا في التعامل مع كلا الجهتين في اسرائيل ، ففي حين يعفى المتدينون من الانخراط في بعض اشكال الخدمة العسكرية ، وتعفى المتدينات من جميع اشكال الخدمة ، نجد أن أبناء الكيبوتسات مطالبون بأداء الخدمة في مختلف

المراحل ، وحتى الآن فإنهم في اسرائيل يطلبون الى أبناء الكيبوتسات أكثر من غيرهم التطوع في صفوف الجيش . وفي الواقع فإن أبناء الكيبوتسات يسجلون نسبة تطوع في مختلف قطاعات الجيش أعلى مما في أي قطاع سكني آخر ، ولكن الى جانب ذلك فإن لهؤلاء مواقف انتقادية ومحتفظة بالنسبة للخدمة العسكرية ، ويستفتح داني زمر في دراسة على صفحات ملحق معرخوت (١٨) أن لدى الشباب الكيبوتسي عدم تناسق بارز بين تصرفه المساهم في الخدمة وبين مواقفه الانتقادية بشأنها ، ويتساءل عن امكانية تجاهل المواقف الانتقادية للشعبية الكيبوتسية بادعاء انها لا تعيق التصرفات المساهمة ، ويعرض اجابة ضابط قديم في سلاح المظلات حول رأيه في عبارة : « يطلقون النار ويبيكون » النسوية لابناء الكيبوتسات ، الذي اجاب بقوله : « أنه اذا كان عليه أن يختار بين « يطلقون النار ويضحكون » وبين « يبيكون ولا يطلقون النار » فإن الموقف المركب لـ « يطلقون النار ويبيكون » أفضل من ناحية اخلاقية وتعليمية .

ويطالب داني زمر بالتخلي عن النظرة الفوقية لابناء الكيبوتسات والاستماع الى وجهة نظرهم لتشجيعهم أكثر فأكثر للانخراط في الجيش ، ويطلب ايضا بإلغاء سنة الخدمة الاضافية للمتطوعين لمرتبة الضباط لانها تشكل عقبة أخرى لتشجيع على التطوع ...

وبالنسبة للمتدينين فان لهم امتيازات لا يتمتع بها غيرهم من المكلفين بالخدمة فالدين يعتبر جزءا من القربية السياسية العدوانية التي تهدف الى تطبيق شعار « التوراة والسيف نرلا من السماء » وقد حرصت المنظمة الصهيونية على تجميع فصول من « العهد القديم » تخدم فكرة العنف والقوة في كتاب كتبوا عليه « هذا الكتاب هو كتاب الكتب لشعب اسرائيل اقراءوا فهمه » .

وبناء على أنظمة الخدمة ، فقد تم استثناء النساء المتدينات ، كما أن خدمة طلبه المدارس الدينية كانت تؤجل باستمرار ، لكن نقص الطاقة البشرية الهائل الذي عانت منه اسرائيل في اعقاب حرب تشرين جعل ساستها يعيدون النظر في تجنيد أبناء المدارس الدينية ، وقد تقحم دوف زاكين ، عضو الكنيست سابقا باقتراح عاجل لجدول الاعمال جاء فيه - « أنه يوجد في البلاد مايقارب ١٠ آلاف شاب من تلامذة المدارس الدينية الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ - ٢٩ سنة ، لم يخدموا ولو ليوم واحد في جيش الدفاع ، ولم يتلقوا أي تدريب عسكري » - وقال : « منذ قيام الدولة يؤجل تجنيد شباب المدارس الدينية ، وهذا الامر يسبب زيادة عبء الخدمة على الجنود النظاميين والاحتياطيين ، ولا سيما ازاء تعقيد المهام التي يقوم بها الجيش والزيادة

الملموسة في الأسلحة التي تتطلب استغلال كل الطاقة البشرية » (١٩) . وفي العام ١٩٨٢ كان هؤلاء المتدينون يحاربون في لبنان في وحدات عسكرية خاصة بهم ، وقد قتل الكثير منهم هناك ، الأمر الذي دفع بقيادة الجيش الى البدء بفتح صنوف جديدة من الأسلحة في وجه خدمتهم .

وانزاء العبء الكبير الذي تحمله جيش إسرائيل أثناء سنوات الانتفاضة الباسلة ، فقد ارتفعت أصوات البعض تطالب بفتح باب الخدمة أمام المتدينين في جميع صنوف الأسلحة ومختلف وحدات الجيش ، لكن رؤساء المدارس الدينية قد عارضوا مثل هذا الأمر ، بحجة الخوف على تلامذتهم من التلوث في السبيل العسكري ، وابتعاد ضعاف الايمان منهم بل امتناعهم عن العودة الى تلك المدارس .

وقد نشرت « يديعوت احرونوت » مقالا حول هذا الموضوع جاء فيه أن ضغط الطلاب انفسهم قد تسبب عنه فتح أسلحة غير سلاح المدرعات لهم ، كما أجبر ربانيهم على الموافقة لهم بمواصلة الخدمة في الجيش كضباط على حساب أشهر الدراسة ، ويرى كاتب المقال انه هنا تبرز المسألة الأهم والتي تطرح أولوية « واجب الخدمة العسكرية » أو (واجب العمل بالتوراة) ، وهذا - على حد تعبيره يعكس الاكراه الايديولوجي الشديد في مواجهة القيم الصهيونية ، خصوصا لدى الحاخامين (٢٠) . لكن صحيفة هآرتس ترى في الخدمة العسكرية الالتزامية الطويلة واحدا من الاسباب التي تجعل الشباب يتوجهون الى المدارس الدينية ، وبالتالي فلنهم يساهمون في زيادة النقص البشري في الجيش . (٢١)

وفي الواقع قانه مهما اختلفت الآراء ، فان الجميع في إسرائيل متفقون على زيادة دعم الجيش ، وما هذا الجدل حول مسألة خدمة المتدينين ، إلا محاولة للبقاء على ورقة التوت التي يحاولون التستر بها ، وإذا تعرض شعاع « التوراة والسيف نزلا من السماء » الى جدل حول أولوية التوراة أو السيف ، فان السيف سيحوز المرتبة الأولى دون أدنى ريب ، لانه وان كان قد نزل من السماء كالتوراة فانه يبرزه (بالنسبة لاسرائيل) لانه (نزل) ايضا من الامبريالية العالمية والمنظمة الصهيونية كذلك .

ان الانتفاضة الباسلة التي دفعت بمسألة الاحتياط الى واجهة المشاكل التي يعاني منها الكيان الصهيوني ، وهذه بدورها ارتبطت بالعديد من المظاهر التي اشرنا اليها ، كما أن هناك ظواهر جانبية كان لمسألة الاحتياط ، ونقص الطاقة البشرية في جيش إسرائيل بعض التأثير عليها ، كخدمة النساء مثلاً

فقد كان يكفي ان تعلن المرأة ان معتقداتها الدينية تتناقض مع الخدمة حتى تعفى من التجنيد ، أما الآن فيجري وضع المزيد من العراقيل أمام الاعفاء الديني ، كما تجري إعادة النظر في الكثير من حالات الاعفاء من الخدمة ، مما يحتم علينا دراسة أوسع للآثار التي عكستها الانتفاضة على جيش العدو .

* وضعية جنود الاحتياط في الجيش الاسرائيلي وتطورها أثناء سنوات الانتفاضة:

انطلقت الانتفاضة وراحت تمطرهم بالرعب والحجارة ، وأعتقد الاسرائيليون أنها مجرد أعمال شغب ستنتهي في غضون أيام ، واستنفروا شرطتهم لمواجهةها ومضى شهر وسمه الاطفال تأبى أن تتوقف عن تهطال الحجارة ، فزجوا ببعض وحدات الجيش التي احتلت مداخل المدن والقرى والمخيمات ، وراحت تحاول اجبار أطفالنا على اللعب داخل بيوتهم ملقبة عليهم القنابل الدخانية والمسييلة للدموع ، لكن الأطفال أصروا على حقهم في ملكية بلادهم ، بيوتاً وشوارع وساحات حقولا وأبواراً ، واستنطقوا الحجارة فما كذبتهم ، فجن جنون الغزاة واستنفروا جيشهم الذي حاول بكل الوحشية المعروفة عنه أن يمنع الأطفال من الاستمرار باللعب بلحية إسرائيل ، فكسر أطرافاً ، وقتل صبياناً ، واعتقل مئات ، بل آلافاً ، ولم تستطع حواماته ايقاف « مقاليح » الأطفال ، وعجزت مصفحاته عن الوقوف وجهاً لوجه مع حجارة الاود .

لقد بدأت الزلزلة اذاً ، وخاب ظن اسرائيل بتوقعها ، وارتج بهم ، وظهرت علائم الارهاق على الجيش ، وابتدأ الاحتياطيون يظهرون امارات الانهك ، من جراء تكرار استدعائهم للخدمة ، وراحوا يطالبون باشارك كل من لم يشترك في تحمل أعباء مواجهة الانتفاضة الباسلة .

قبل نشوب الانتفاضة ، كان يعلم كل احتياطي في إسرائيل ، متى وأين وفرة خدمته في كل عام ، وكان يستطيع ترتيب شؤونه الخاصة بناء على ذلك ، أما بعد نشوب الانتفاضة فلم يعد أحد يعلم متى يأتي ذلك المغلف الذي يطلب منه أن ينفذ يديه من حياته الخاصة ، عمله وأسرته ، ليلتحق بتلك الخدمة المملة التي أصبحت كسيف دمقليس المسلط على الرقاب ، وصار من الممكن أن تمتد الخدمة أكثر من الفترة المقررة لها بكثير ، حيث تصل في بعض الحالات الى ٦٠ يوماً ، وهكذا لم يعد بإمكان الاسرائيلي أن يكون طالبا . ولا يستطيع أن يكون صاحب عمل مستقل أو مهنة حيوية لأنه في ٣٠ - ٦٠ يوماً في السنة ولاكثر من مرة تحرمه الدولة من حريته ، وتوقف أعماله ، حتى أن الكثير من الاسرائيليين قد نزحوا عن البلاد من أجل أن يتخلصوا من تهديد الخدمة الاحتياطية التي لا نهاية لها ، كما ارتفعت صرخات الاحتجاج على طول فترة الخدمة ، وفي آذار ١٩٨٩ ، تظاهر جنود احتياطيون أمام الكنيست ، وهم يشكون من طول الخدمة ، وتكرار

تجنيدهم للخدمة في المناطق ، وتقول صحيفة «يديعوت احرونوت» التي أوردت النبا ، أن الاسوأ هو أن هؤلاء لا يجدون من يشتكون له ، وأنه بحسب قانون التجنيد ، فإن أي استدعاء للخدمة لأغراض الاستعداد يتجاوز الفترات المحددة ، يحتاج إلى اطلاع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ، وهي لها الحق في الموافقة أو الاختصار أو الالغاء ، أو نقل الموضوع إلى كامل الكنيست ، ويقول محرر يديعوت احرونوت أن التجنيد التجاوزي يلقي عبئا شديداً على الاقتصاد ، وعلى رجسـل الاحتياط ، فكيف لم تطلع لجنة الخارجية والأمن على التجنيد التجاوزي لعشرات الآلاف من رجال الاحتياط بسبب الانتفاضة ، وليس لأغراض الاستعداد ، وهذا هو مايقوله الجيش كتبرير لعدم عرض التجنيد التجاوزي الذي يقوم به على لجنة الخارجية والأمن ، لكن الصحيفة تقول : (الحقيقة هي أن الجيش قد اعتاد على إدارة ذاتية لنفسه ، وأنه منذ العام ١٩٧٤ لم يعرض أي تجنيد تجاوزي لموافقة اللجنة ...

لكن ، هل سيلزمون الجيش بتطبيق القانون ؟ بكل بساطة فإن مثل هذا الأمر غير وارد ، بل انهم سيعملون على «توسيع السروال» كي يتلاءم مع الجيش ، بمعنى أنهم سيعيدون القانون ليحتوي تجاوزات الجيش وهذا بالفعل ما أوصت به المحكمة العليا في إسرائيل (٢٢) .

وتتساءل الصحيفة في النهاية عما تفعله الغالبية الحالية في الكنيست ؟ وهل ستقوم بالواجب تجاه الناخبين ؟ أم أنها ستقبل بتجميد صلاحية الكنيست في موضوع هام كهذا ؟ ...

إذا فقد تفاقمت المشكلة وظهرت آثارها المنهكة التي توضحت عبر ثلاثة محاور (٢٣) :

١ - اقتصادي :

حيث يشكل الاحتياط تبذيراً كبيراً في الموارد . (العتاد ، تعويضات الاحتياطيين ، الانتاجية المعطلة لعمل الاحتياطيين) .

٢ - شخصي :

تؤدي الخدمة الاحتياطية أحياناً إلى تحطيم حياة الإنسان الخاصة ، بسبب أنها تمنعه من تأمين موارد خاصة مستقرة .

٣ - اجتماعي :

حيث أن مجتمع إسرائيل متنافر أساساً ويعاني من وجود فجوات كبيرة ، ولا يتمتع بالقطيعة من الأمن الاجتماعي ، ومع ظروف الدعوة المتكررة للاحتياط تتزايد هذه الثغرات في مختلف الحلقات الاجتماعية كالأسر التي يذهب عضو منها أو أكثر إلى الخدمة .

كل هذه الأسباب التي تضافرت مع غيرها دفعت بهذه المشكلة إلى الواجهة وأجبرت حكام إسرائيل على إعادة النظر بموضوعات الخدمة العسكرية عامة والخدمة الاحتياطية بشكل خاص .

* اقتراحات ونقاشات في الأوساط الإسرائيلية :

ليس ثمة في إسرائيل من لا تعنيه مشاكل الجيش فمن لم يكن يؤدي خدمته الآن فسيُدعى إليها بعد حين وكل سويات الكيان الصهيوني وهيئاته ومنظماتها إنما هي حلقة في سلسلة العسكرية الشاملة التي يتصف بها هذا الكيان ، وعلى الجميع أن يدلوا بخلوهم في أي شأن من شؤون الجيش ، سواء أكانوا طلاباً أم جنرالات ، نساءً ورجالاً . وسيان إذا اختلفوا أو اتفقوا ، فهم أن اتفقوا فلتشد أزر الجيش وإن اختلفوا فحول الأساليب التي تشد أزر الجيش .

أن الأزمة التي خلقتها الانتفاضة الباسلة والمشكلة بل المعضلة التي أصابت جيش إسرائيل كان من الممكن لها أن تؤدي به وبإسرائيل كلها ، وما كان ممكناً لإسرائيل أن تجد حلاً لمشكلة النقص في الطاقة البشرية لجيشها لولا سيول المهاجرين الجدد الذين تحفقوا عليها من الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية ، ولم يكن مقبولاً مجرد نقاش المشكلة أو الإشارة إليها لولا الهجرة التي لعبت دور مخمد الصدمة ، فامتصت القسم الأعظم من آثار الزلزال الفلسطيني الذي أثاره أطفال الحجارة تحت أقدام المحتلين ، وهكذا فقد أصبح حل مشكلة الطاقة البشرية في إسرائيل موجوداً ، وتوضح أن المهاجرين هم الذين سيتحملون العبء . وسيملاؤن الفراغ الذي سينجم عن أي قرار ، وبينما كانت للنقاشات حول أسلوب الحل وكيفيته ، كان المهاجرون الجدد يتدربون في معسكرات الأعداد العسكري على كافة صنوف الأسلحة وعلى أساليب مواجهة الانتفاضة بشكل خاص ، ولم يكن مطروحاً سؤال : ماذا نفعل ؟ بل : كيف نفعل ؟ ...

وتركزت النقاشات حول تخفيض الخدمة العسكرية في إسرائيل ، وجرى الاتفاق على ذلك ، لكن بقي تفصيل صغير : هو : من أين نبدأ ؟ هل نخفض الخدمة النظامية ، أم الاحتياطية ؟ .

ومما سرع عملية اتخاذ قرار بهذا الخصوص قيام وزارة المالية بتخفيض مخصصات الامن بمقدار ٤٠٠ مليون شيكل جديد في ميزانية العام ١٩٩٠ عن مثيلتها في ١٩٨٩ وتقدمت المالية باقتراح تخفيض الخدمة الالزامية ، وقد عبرت صحيفة هآرتس عن تأييدها لاقتراح وزارة المالية على لسان دانيئيل فريدمان (البروفيسور في كلية الحقوق - جامعة تل ابيب) والذي كتب يقول ، بعد أن يعرض وجهات النظر التي تتخوف من اضافة المسرحين من الجيش الى قائمة البطالة : « اذا كان يجب الامتناع عن التسريح من جيش الدفاع بسبب صعوبات التشغيل ، فليس ثمة فائدة ايضا من جلب المهاجرين الى البلاد والذين سيواجهون نفس الصعوبات ، ولا حاجة للقول أن الخدمة العسكرية ليست معدة لحل مشكلة البطالة ، وليس من وظيفة الدولة أن تقرر بدلا من أبناء العشرين سنة بأنه ليس لهم ما يبحثون عنه في الحياة المدنية وأنه من الافضل بقاءهم في الجيش ، ويمكن الافتراض أيضا أن غالبية المسرحين سيجدون طريقهم في الدراسات والعمل وسيساهمون في خدمة اقتصاد الدولة . وصحيح أن الانتفاضة ألقت مهمة اضافية على كاهل جيش الدفاع ، ولكنها لا تمنع الحاجة لاختصار الخدمة العسكرية لان جيش الدفاع سيستقبل في صفوفه مقابل ذلك عددا كبيرا من افراد التجنيد الالزامي » .

ويبرر الكاتب تأييده لتقليص الخدمة الالزامية النظامية بأنها تجبي ثمنا باهظا ، حيث تؤدي الى خسارة عدة سنوات من العمل والدراسة ، والقول بحقيقة عدم دفع الاجر للمجندين كمصدر للتوفير ما هو الا تشويه مضلل ، حيث أن الجيش يحصل مجانا على ثروة ثمينة جدا ، والجيش يرفض الان التنازل عن الفترة الزمنية الثمينة التي يتم تبذيرها ضمن اطار الخدمة برغم أن هذا لا يكلف اموالا . كما أن الخدمة الالزامية الطويلة قد زعزت القاعدة العملية للدولة ، حيث يمضي الشغاب السنوات الحساسة من عمرهم التعليمي في خدمة الجيش . ويضيف صاحب المقال بأن هذه الخدمة الطويلة تؤثر على تشكيل السكان ، وتمنع الذين هم في سن الخدمة من المجيء الى اسرائيل ، وانها شأن أي ضريبة مبالغ بها تقمّع « أولئك المتزمين بدفعها » (٢٤) .

كما نشرت « عل همشمار » مقالا لاحد ضباط الاحتياط ، طالب خلاله بالغاء الاحتياط مبررا رايه بالاثار السلبية للاحتياط (الشخصي الفردي ، والاقتصادي ، والاجتماعي) وقد وضع الستياء من الخدمة الاحتياطية من خلال مطالبته « بنزع هذه البقرة المقدسة للجيش الاحتياطي » (٢٥) .

وفي اوائل ايار ١٩٩٠ تشكلت لجنة برئاسة العميد مناحم زتورسكي قائد الناحل ، بناء على أمر اللواء ران غورن رئيس شعبة الطاقة البشرية في جيش اسرائيل ، عليها أن تقدم توصياتها ونتائج تحرياتها التي اساسها : التخفيف وخلق المزيد من التوازن في توزيع العبء على جنود الاحتياط . وقد اكد ضابط كبير لصحيفة معريف

انه وقبل أن تنهي اللجنة عملها ، قد تم تنفيذ أعمال مختلفة للتخفيف من العبء ومساواته بين جنود الاحتياط . وقال أن زيادة دورات التجنيد سيتم استغلالها قبل كل شيء في تخفيف هذا العبء الذي يحتل الاولوية على جدول الافضليات (٢٦) .

وحول هذا الموضوع جرت مناقشة اشترك فيها لواء احتياط عاموس يارون رئيس شعبة الطاقة البشرية في الجيش سابقا . وآفي بنيهاو رئيس مجموعة المراسلين العسكريين التابعة لرابطة الصحفيين في تل ابيب والبروفيسور دانيئيل فريدمان واللواء احتياط تسفي بلر ، رئيس بلدية رمات جان . وقد عارض يارون تقليص الخدمة النظامية ووافقه بنيهاو مبررين رأيهما بكون الخدمة الاحتياطية مكلفة أكثر من التجنيد ، وقال بنيهاو انه على الرغم من حجم الجيش اليوم فان النصاب ليس مكتملا في الوحدات المحاربة . وقال ان المجندين من المهاجرين الجدد ليسوا فائضا ، بل سيملاون الشواغر وحسب (٢٧) .

✽ القرار الخاص بتقليص الخدمة الاحتياطية :

لجميع ان يناقش ويقترح ويبقى القرار من شأن وزارة الدفاع وهيئة الاركان ، ولكن كيف اقدمت وزارة المالية على اتخاذ قرارها بتقليص ميزانية الامن ، وهل كان هذا القرار هو السبب المباشر الذي جعل وزارة الدفاع تخفض الخدمة الاحتياطية ؟ طبع لا . فلقارارين سبب رئيس ، هو الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، والنسبة المرتفعة للذين هم من عمر يؤهلهم لاسوق الى الخدمة الالزامية ، اذا فمعين الطاقة البشرية لاخذ بالارتفاع كان وراء امكانية التخفيض للخدمة . هي بدورها فسحت المجال لتقليص ميزانية الامن ، وهكذا يتضح ان الهجرة ليست فقط زيادة في العدد ، بل هي مصدر لتوفير ملايين الشيكالات ايضا . . ولا بد لنا بعد معرفتنا هذه - ان نتنبأ بتقليصات للخدمة تتناسب مع حجم الهجرة ، وبالفعل فقد إتاحت الهجرة الكثيفة اتخاذ قراراتين للتقليص في الخدمة الاحتياطية في عام واحد ، ففي مطلع عام ١٩٩٠ صدر قرار بتقليص ٧٠٠ الف يوم من الخدمة الاحتياطية ، وقد قالت هيئة الاركان بأنه يتعلق بصورة عامة بالجنود الذين يكلفون بحماية المنشآت والمستوطنات في أنحاء البلاد ، ولا يقتصر على المستوطنات في خط المواجهة في الشمال (٢٧) .

وقبل نهاية عام ١٩٩٠ وفي مطلع الاسبوع قبل الاخير منه صادق وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان على انزال سن التسريح من الخدمة الاحتياطية الى سن ٥١ عاما . وبالنسبة للوحدات المقاتلة تخفيض هذا السن الى ٤٥ سنة . وقد اوردت « يديعوت احرونوت » هذا الخبر تحت عنوان « تسريح رجال الاحتياط المقاتلين في سن الـ ٤٥ » قائلة : « هذا ما تقرر مؤخرا

في شعبة الطاقة البشرية بالجيش ، لانصاف الذين اقتربوا من سن العجز . خاصة وان اعدادا كبيرة قد تراجعت لدى شعبة القوى البشرية بحيث لن يكون بالإمكان تدريب جميع هؤلاء على الفنون القتالية والأسلحة الجديدة ، لذلك سيجري اعفاء الاحتياطيين من هذه الخدمة عند بلوغهم سن ٥١ عاما بدلا من ٥٤ في الماضي وبالنسبة للوحدات المقاتلة تخفيض هذا السن الى ٤٥ عاما (٢٨) .

اما صحيفة مريف فقد اضافت انه يسمح بتجاوز القرار للمتطوعين الذين يكونون بحالة صحية جيدة ، وان انزال عمر سن التسريح سوف يطبق تدريجيا (٢٩) كما يسمح بتجاوز القرار لمن يحتاجه الجيش .

هناك جملة من الاسئلة حول هذين القرارين تطرح نفسها ولعل أهمها :

١- لماذا يتم التقليل في الخدمة الاحتياطية دون النظامية الالزامية ؟

٢- ماهي اسباب الصياغة التحيلية للقرار الاول ، وبروز امكانية تجاوز نص القرار في الثاني ؟

وحرى بنا قبل محاولة الاجابة عن هذين السؤالين ان نشير الى ان الخدمة الاحتياطية والاعتماد الكبير في تأمين كادر الجيش البشري عليها جعل سياسة اسرائيل يتشدقون باسباغ لقب « جيش الشعب » على آلتهم العسكرية والحق فانه - من حيث الشكل ، خاصة عند اعلان النفي - يقترب جدا ليكون جيشا للمستوطنين حين يهب معظم من في اسرائيل ممتشقين اسلحتهم ، يتقاطرون الى خطوط القتال أو يخدمون لصالح المجهود الحربي ، ولكن هل يبقى قمة شعب ؟ بالطبع لا ، فالذي يبقى حينذاك جيش فقط ، انه حقا « جيش الجيش » . بل « شعب الجيش » . فالصحيح هو ان تنسب القلة الى الكثرة ، وليس العكس .

وللاجابة على السؤال الاول يكفي ان ننظر الى الامر من وجهة النظر العسكرية البسيطة التي تتيح لنا اكتشاف لامعقولة التخلي عن شبلب يمكننا تدريبهم على أحدث انواع الأسلحة والاستفادة منهم لسنوات طويلة قادمة مقابل الاحتفاظ بجائز لم يعد الجيش بحاجة لاختصاصاتهم الا فيما ندر ، او ضمن اطار الافادة من تراكم الخبرة لديهم ، وهذا بالضبط المنفذ الحقيقي للاجابة عن السؤال الثاني ، فاستعمال الصياغة التحيلية (تخفيض ٧٠٠ ألف يوم خدمة احتياطية ، غير محددة الكيفية أو لمن تعود ومن الذين تشملهم) انما جاء ليبقي الامر مرهونا بحاجة الجيش الى خبرة أو اختصاصات بعض الاحتياطيين ، وتسريح او عدم دعوة من لايحتاجه ،

بفض النظر عن سنه ، وهذا ايضا هو مايرز وضع امكانية تجاوز القرار ، فالجيش مايزال يستطيع دعوة اي احتياطي يكون بحاجة له حتى لو كان قد تجاوز الحادية والخمسين من عمره . . . ولاننسى العوامل الاخرى التي ساهمت في صنع قرار تقليص الخدمة الاحتياطية كالعامل الاقتصادي ، والاجتماعي ، والشخصي ، الخ . . .

ناهيك عن رغبة حكومة العدو بتحويل جيشها من جيش تقليدي عام الى جيش « من نوع خاص » وقد اشار الى ذلك عضو الكنيست من كتلة ليكود ، يهوشاع ساغي اثر تقليص ميزانية الامن ، حيث تقدم باقتراح عاجل لمناقشة الاضرار الناجمة عن تقليص ميزانية الامن ، قال فيه : انه « ينبغي على الحكومة و جهاز الامن ان يبلور الظروف المسبقة لتحويل جيش الدفاع من جيش وظيفي عام الى جيش هادف » . وحسب اقواله ، فلن هذه هي الامكانية الوحيدة للقيام بتقليصات حقيقية في ميزانية الامن دون المساس بنوايا الجيش (٣٠) .

* استكمال الصورة :

قبل عرض أي استنتاجات ، من المفيد ايراد اعترافات بعض محوري الصحف الاسرائيلية حول وضع الجيش الاسرائيلي في الضفة والقطاع قبيل بداية العام الرابع للانتفاضة .

يقول يوسي ريمان الذي كان قد أمضى مدة شهر في اطار الخدمة الاحتياطية الفعلية في القطاع :

١- « تحظر الاوامر على جنود الجيش الحركة المنفردة وتستوجب المرافقة من جانب المسلحين حتى الوصول الى الهدف الامن . وهذا يشير الى احدي المميزات البارزة للطابع الصليبي للسلطة في القطاع ، وبذكرنا باجراء التحرك للصليبيين ، الذين تحركوا فقط في قوافل محمية جيدتين مضيق وآخر ، وتعزز هذا الشعور « السوربالستي » عندي بشكل اكثر عندما شاهدت السيارات التي يستخدمها جيش الدفاع في القطاع ، وقد تم تركيب شبكات حديدية على جزء من هذه السيارات بهدف حماية السيارة وركابها من الحجارة ، وكان الانطباع الاول الذي نشأ عندي مزدوجا ، فقد ذكرتني هذه السيارات بالمدفوعات القديمة ومن جهة ثانية لم يكن واضحا ما اذا كنت اشاهد سيارة للجيش او مزيج اجناس من الديناصور ، والتنين والانسان الالي سوهي نفس الاليات التي تظهر في الاشرطة المصورة للأطفال ، والقدرة على تبديل شكلها بشكل آخر في كل ثانية - وانتظرت بدهشة للحظة

التي تقذف فيها هذه الفزاعة النار ، او تقذف من داخلها عددا من الصخور الثقيلة وتدحرجها باتجاه العدو « ويتابع رعنان » اتممت الآن الصورة الصليبية ، ولكن اوضح لي بسرعة ان خدمتي العسكرية قد ذكراني إمكان الميثولوجية الاغريقية الذي لم يكن غائبا ايضا ، وتم تذكر هذا الامر عن طريق العمل الماضي الذي دعينا لتنفيذه . واقصد هنا بشكل أسلسي الاعتقالات ضد راشقي الحجارة ، وباستثناء اعتقالهم الفوري ، واذا ماتم تنفيذه ، فانه يتم استثمار جهود كبيرة في محاولات لتحديد مكان تواجد المشتبه بهم واعتقالهم في مرحلة متأخرة ، ويتم بذلك ، بشكل عام ، تحقيق نتائج تتناقض من حيث الاتجاه مع الهدف المصدري . وهو تقليص عدد راشقي الحجارة والمخيلين بالنظام « ويذكر رعنان ان هذه النتائج تتمثل بما يلي :

أ - ان حجم الوسائل المستثمرة في هذا النشاط شاذة ، حسب رأيي ، عن المعقول « ويذكر رعنان ان هذه النتائج تتمثل بما يلي :

ب - في الاعتقال المتواصل « سيحظى » المعتقل بتأهيل معاد وبكل أنواعه من قبل سائر المسجونين وسيعود الى المنطقة مدربا ومطلعا أكثر .

ج - مقابل كل راشق حجارة يتم اعتقاله يقوم اثنان أو أكثر بدلا عنه وهكذا يعود الوضع الى سابق عهده : هناك راشقو حجارة في المنطقة والذين يجب القبض عليهم . وهكذا دواليك . وكما هو مفهوم فان مستوى الكراهية حيالنا يتزايد ويصل في كل مرة الى أرقام قياسية جديدة .

واكمل الاحباط عندي ، عندما اوضح لي ان هناك مناطق كثيرة في المدينة وضواحيها لم يدخلها جيش الدفاع الا بعد تنسيق مسبق وبقوات كبيرة ، وهذا أيضا بعد أن توصل أحدها الى نتيجة بأن هذا الامر ضروري جدا . وفي اطار تنفيذ التعليمات الهادفة الى تقليل الاحتكاك . أصبح معظم المدينة لايشير اهتمامنا ، وبدا الجيش يعمل كقوة شرطة لاثاحة خلق نمط حياة منظم ، أقل أو أكثر . ان « نمط الحياة المنتظم » تعبير عجب لانه يحتوي على جملة غنية وكبيرة من الاشكال والاساليب الحياتية ، وعدد لا يحصى من المستويات ونوعيات المعيشة ، وكلها دون « استثناء » منتظمة . ولكن ماهو المنتظم في حياة تتم تحت حظر التجول (الاعتيادي) في كل ساعات الظلام وفي كل يوم ، بالإضافة الى حظر التجول « الخاص » لهذه الأسباب او تلك ؟ (٣١) .

على جميع هذه الاصعدة صهرت الثغرات في الجيش « الذي لا يقهر » - وهنا ، لاستطيع الولايات المتحدة ان ترسل طيارها لدعمه ورفع روحه المعنوية - وبدا رجال هذا الجيش وخصوصا الاحتياطيين ، بالتهوب من الخدمة

المضنية فيه ، بالسفر والفرار والتمارض وكل أشكال التحايل وبم تقديم الرشاوى وبالانتحار ايضا ، ووصل الكيان الصهيوني عتبة الهزيمة ، الامر الذي يعني بالمقابل عبور أهلنا في الارض المحتلة لعتبة الانتصار ، لكن فتح باب الهجرة من الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية يراد منه استقدام مئات الآلاف من يهود تلك المناطق ، ومعظمهم من القادرين على حمل السلاح ، الامر الذي يتيح حولا وخيارات حلول امام واضعي القرار في اسرائيل . وفعلا فقد بدء في اسرائيل ومع قدوم أولى دفعات المهاجرين بتشكيل وتدريب وحدات عسكرية من هؤلاء ، لتتحمل اعباء قمع الانتفاضة مع بقية قطعات الجيش ، وترفع عن كاهل الاحتياط المرهق قسما من العبء ، كما اتاحت دفعات التجنيد المتزايدة وفرة في الاقتصاد الاسرائيلي من خلال احلالها محل الخدمة الاحتياطية الباهظة الثمن . (من عملية حساسية بسيطة على معطيات قرار تقليص ميزانية الامن (٤٠٠ مليون شيكل جديد) ، وقرار تقليص الخدمة الاحتياطية بمقدار ٧٠٠ الف يوم ، ندرك ان يوم الاحتياط الواحد لمكلف واحد يفرم الاقتصاد الاسرائيلي مبلغ ٦٦٧ شيكل جديد ، بل ان هذا المبلغ هو مجرد الفرق بين كلفة يوم الاحتياط ويوم الخدمة الالزامية لرجل واحد) .

ويمكن ببساطة وضع جدول يوضح تطورات الخدمة الاحتياطية في جيش اسرائيل ويبرز تأثير استمرار الانتفاضة واتصاعها على مدة الخدمة ، كما يبرز الاثر المعاكس والمتزامن مع موجة الهجرة الجديدة (ويجب ان لا يغيب عن اذهاننا ان على المهاجرين الجدد الخضوع لدورات تدريبية تؤهلهم عسكريا لرفع العبء عن كاهل الاحتياطيين المسرحين ، والحلول محلهم في عمليات قمع الانتفاضة الباسلة ، واعمال جيش اسرائيل الاخرى) .

العام	مدة الخدمة الاحتياطية في السنة	
	للقائد	للجندي
١٩٨٧	٥٠	٤٣
١٩٨٨	٦٢	٦٠
١٩٨٩	٥١	٤٤
١٩٩٠	٥٠	٤٣

ونلاحظ من قراءة الجدول ان فترة الخدمة الاحتياطية قد وصلت الى الذروة في عام ١٩٨٨ ثم انخفضت بنسبة كبيرة في عام ١٩٨٩ لتعود الى حجمها الطبيعي في عام ١٩٩٠ .

ومما لاشك فيه ان نشوب أزمة الخليج في النصف الاخير من عام ١٩٩٠ اثر دخول القوات العراقية الى الكويت ، قد شكل غطاء اعلاميا كثيفا لمسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وازاح الانتفاضة واحداثها عن واجهة الاحداث العالمية ، وتسبب في تقليص المساعدات العربية والدعم المادي والمعنوي للاهل في الارض المحتلة قد اثر بشكل سلبي على استمرار وتصاعد الانتفاضة ، الامر

الذي أزاله قسم من العبء عن جيش إسرائيل الذي تمكن من إجراء تخفيض آخر على الخدمة الاحتياطية فيه ، وسوف تصل هذه الخدمة الى أدنى مستوى لها خلال هذا العام بالمقارنة مع كل الأعوام التي مرت على انشائها .

ومن جهة أخرى فإن صرف انظار العالم عن سيل الهجرة اليهودية الى فلسطين قد أتاح لإسرائيل أن تستقدم المزيد من الطاقات البشرية التي مكنتها من تطوير صيغ عملها في مختلف الميادين وبخاصة في الإطار العسكري ، حيث أجرت - حتى نهاية عام ١٩٩٠ - تخفيضين للخدمة الاحتياطية ، الأمر الذي يعود عليها بمنافع كثيرة أهمها :

١ - على الصعيد العسكري :

استبدال الكادر العسكري الهرم والمرهق والمتأفف ، بكادر شباب ، متحمس ومؤهل ، يمكنه التدريب على استعمال أحدث الأسلحة والتمرس فيها .

٢ - على الصعيد الاقتصادي :

توفير ملايين الشيكلات من خلال استبدال الخدمة الاحتياطية المكلفة بخدمة الزامية اقل كلفة بكثير ، كما يتيح تشغيل المسرحين في مختلف قطاعات الانتاج الاقتصادي الأخرى (عدا عن مساعداً الاستيعاب التوطين التي تحصل عليها من المنظمات والهيئات العالمية عامة ، والصهيونية خاصة ، ومن الولايات المتحدة ودول أوروبا والغرب التي تتسابق كما أسلفنا لتقديم مثل هذه المساعداً) .

٣ - على الصعيد الاجتماعي :

توفير المزيد من الاستقرار الاجتماعي للأسر التي كان على أفراد منها الذهاب الى الخدمة الاحتياطية ، وأصبحوا يستطيعون الآن التفرغ لبناء أسس معيشية سليمة لحياتهم الخاصة ، والمساهمة في ردم وتضييق ذلك الشرح الاجتماعي الكبير الذي يهدد وجود الكيان الصهيوني .

وان كانت مسألة الاحتياط والخدمة الاحتياطية في إسرائيل قد تأجل بحثها مع نشوب حرب الخليج ، فهذا لا يعني أن هذه الحرب ستؤثر سلباً على الكيان الصهيوني ، بل يمكن القول أن هذه الحرب التي تسبب بها حاكم العراق عادت ينفع كبير على إسرائيل ، عسكرياً ، واقتصادياً ، وسياسياً .

المصادر والمراجع

- ١ - معين احمد محمود « اسرار العسكرية الاسرائيلية » بيروت ، دار المسيرة الطبعة الرابعة ١٩٧٨ ص ٢٥٨ وما بعدها . ود . اياد القزاز ، « الجيش والمجتمع في إسرائيل » مجلة شؤون فلسطينية العدد الخامس / تشرين الثاني ١٩٧١ .
- ٢ - و ١٩ - مجلة الفكر العسكري ، الادارة السياسية في الجيش العربي السوري السنة ١٢ العدد ٤ تموز - آب ١٩٨٤ ص ٤٣ وما بعدها .
- ٣ - يونتان شم أور . « جواز سفر من الجيش » هولام هذه ١٩٩٠/٥/١٦ ص ١٠ .
- ٤ - عنات سارغوستي « رافضون وملتزمون بالنظام » هولام هذه ١٩٩٠/٤/١٢ ص ٢٣ .
- ٥ - و ٢٥٢٣ - عوفر هيرتسوغ « لالغاء الاحتياط » عل ههشمار ١٩٩٠/٢/٧ ص ١١ .
- ٦ - خبر ، هارتس ١٩٩٠/٧/٧ ص ١ .
- ٧ - و ٣٢ - يتسحاق جال نور ، « اين نحن واين هم » يديعوت احرونوت ١٩٩٠/١٢/١١ ص ١٩ .
- ٨ - خبر ، معريف ١٩٩٠/٥/١٧ ص ٥ .
- ٩ - ليلى جاليلي « تقرير اخباري » هارتس ١٩٩٠/١٢/٢ ص ٦ .
- ١٠ - يوسف حريف « اثنا عشر ضابطاً » معريف ١٩٩٠/١٢/٥ ص ١٢ .
- ١١ - خبر ، يديعوت احرونوت ١٩٩٠/٧/٢١ ص ٩ .
- ١٢ - عنونيل روزين « تقرير اخباري » معريف ١٩٩٠/٥/٢٣ ص ١ .
- ١٣ - موشي ايشون « لا للمتاجرة بالسيف » هتسوفيه ١٩٨٩/٩/١ ص ٣ .
- ١٤ - زئيف شيف « عنف وبائي » هارتس ١٩٩٠/٦/٢١ ص ٥/ب .
- ١٥ - خبر ، هارتس ١٩٩٠/٧/٣ ص ٤ .
- ١٦ - دان ساجير « الاراء الكامنة تحت اللباس العسكري » هارتس ١٩٨٩/١٢/١١ ص ١١ .
- ١٧ - خبر ، هتسوفيه ١٩٩٠/٧/٢١ ص ٦ .
- ١٨ - داني زهير « ابناء الكيبوتسات والخدمة العسكرية » ملحق معروخوت خيزران ١٩٨٧ ص ١٨ .
- ٢٠ - يسرائيل ويلمان « البعد بين التنظيم والانفاق » يديعوت احرونوت ١٩٩٠/٧/٢٩ .
- ٢١ - و ٢٤ - دانييل فريدمان ، هارتس ١٩٨٩/١٢/٢٥ .
- ٢٢ - أمنون رونشتاين ، « من يحافظ على الجيش » يديعوت احرونوت ١٩٨٩/٣/٢٣ ص ١٩ .
- ٢٦ - عنونيل روزين « تقرير اخباري » معريف ١٩٩٠/٥/٦ ص ٩ .
- ٢٧ - و ٣٠ - خبر ، معريف ١٩٩٠/١/١٥ ص ٩ .
- ٢٨ - خبر ، يديعوت احرونوت ١٩٩٠/١٢/٢٤ ص ١٩ .
- ٢٩ - خبر ، معريف ١٩٩٠/١٢/٢١ ص ١٣ .
- ٣١ - يوسي رعان « جيش الدفاع والصليبين » هارتس ١٩٩٠/١٠/٢ ص ٤/ب .

تقارير

ملف بتطورات الاوضاع داخل الكيان الصهيوني

خلال شهر كانون الثاني ١٩٩١

● محمد توفيق جرّاد

اولا - الوضع السياسي والحزبي والحكومي :

١ - الوضع السياسي :

انتهت المهلة - الانذار التي حددها مجلس الامن الدولي للعراق كي ينسحب من الكويت يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ ، وعشية ذلك الموعد شهدت اروقة الامم المتحدة نشاطا دبلوماسيا مكثفا للقيام بمبادرة « اللحظة الاخيرة » لانقاذ الموقف ، كان المحرك الرئيس فيها « فرنسا » ، ودولا اخرى من حركة عدم الانحياز قادتها اليمن وكوبا وماليزيا . . . وانتهت الامور الى لا شيء ، وكان العد العكسي لازمة الخليج يسير هذه المرة بتسارع اكبر من التسارع الذي انطلق به يوم ٢٩/٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٠ لحظة اصدار مجلس الامن الدولي قراره رقم ٦٧٨ .

وبعد يومين من انتهاء المهلة المشار اليها اندلعت الاعمال القتالية في الخليج لتسقط الطائرات الحليفة في اليوم الاول من القتال على المدن والمنشآت العراقية ١٨ الف طن من القنابل اي ما يعادل ضعفا ونصف ضعف القنبلة النووية التي ألقيها الاميركيون على هيروشيما ، وضعفي قنبلة ناغازاسكي و ٢٠ ضعفا مما اسقطه الحلفاء على مدينة درسدن في ألمانيا فسووها مع الارض في الحرب العالمية الثانية . وهذا ، في كل الاحوال ، جاء ليؤكد ما ذهب اليه ، عشية الحرب ، خبراء اميركيون « ان العراق قادر على امتصاص خسائر جسيمة بمقدار آلاف القتلى ، وهو امر لا تستطيع القوة المتعددة الجنسيات ان تسمح لنفسها به » . (هارتس ٩١/١/١٦) . وفي ضوء هذا التقدير ذهب

رئيس شيف المعلق العسكري لصحيفة هارتس الى القول « بان القوات الحليفة لن تكون قادرة على شن هجومها البري قبل الاسبوع الثاني من شهر شباط ١٩٩١ » هارتس / الدستور ٩١/١/٢٧ ص ٩٠ .

في خضم الاحداث الجارية بعد نيف وستة اشهر من اندلاع ازمة الخليج ، يبدو التساؤل « من المستفيد مما يجري ؟ » امرا مشروعا .

وما دعنا معنيين بالشأن الاسرائيلي ، فلسوف نتلمس الاجابة عن السؤال المذكور الملاء لدى المعلقين الاسرائيليين الذين يبدو ان ارتيلها لما تقوله معرف في افتتاحيتها يوم ٩١/١/١٣ لتواجد نحو نصف مليون جندي اميركي وذلك للمرة الاولى في تاريخ الحروب في المنطقة . على ان اللواء احتياط / موشي باركوخفا / وصف في تقييم له امام اعضاء الكنيست من « جبهة ارض اسرائيل الكاملة » - « تورط العراق » في حرب مع اميركيين في الخليج بأنه « معجزة ثانية بعد معجزة الهجرة » - اما كون الامر معجزة ، فلانه « لم يعد بإمكان الجيش العراقي الوصول الى اسرائيل بكامل قوته » (هارتس ٩١/١/١٦) . ومن نقاط الرؤية لساحة المعركة ، يقول يوئيل ماركوس أحد معلمي هارتس « لقد حدث تغير استراتيجي جيد جدا ، وان وضعنا جيد اكثر مما كان من الممكن ان يكون عليه » في حين قال رئيس شيف « لم تكن اسرائيل ابدا في وضع دولي افضل مما هي عليه عشية الحرب . وفيما لا تقف اسرائيل معزولة ، يقف في وجه العراق ائتلاف دولي يتمتع بقوة عسكرية ضخمة بقيادة الولايات المتحدة » (هارتس ٩١/١/١٦) . وبسبب تعليقات الصحافة الاسرائيلية ، نلمس ان الاسرائيليين وطردوا النفس على عدم الرد على اي هجوم عراقي عليهم حتى لاتتهم اسرائيل بأنها « سببت اندلاع الحرب » ، ويتورط الاميركيون في الحرب وتتهم اسرائيل بالفشل « ولهذا كان المعلقين الاسرائيليين ، وحتى قبل ان تعلن اسرائيل انها سترد على الصواريخ العراقية « زعقلها لا بقلبها » ، يشددون على ضبط النفس باعتباره « عملا حكيما لاخوفا » (معرف ٩١/١/١٣) ، لكن ذلك لم يكن بدون مقابل . « فاذا اعطت اسرائيل وعدا للولايات المتحدة بعدم الرد ، يقول رئيس شيف - هارتس ٩١/١/١٤ - « فان اسرائيل ستطلب مقابل ذلك الالتزام بالتنسيق في المجال العملي من اجل منع التصادم بين الطائرات الاسرائيلية والطائرات الاميركية » . وهي فكرة اوضحها شيف بعد يومين في تعليق له بقوله « هناك حاجة لعقيدة حربية مختلفة وخاصة لسلح الجو مع ما يترتب على ذلك من نشوء مشكلات في مجالات الاتصال والمراقبة الجوية والاستخبارات » .

ورغم الاتهام الذي يوجه الى الرئيس الاميركي جورج بوش بأنه بالفعل مهندس الحرب « الفخ » والمخطط له ، « اذ ان ادارته » ، كما يقول شارلز بيترز رئيس تحرير مجلة « واشنطن » الشهرية في مقال نشره في جريدة هيرالد تريبيون يوم اندلاع الاعمال القتالية في الخليج ١٧/١/٩١ « ممثلة بشخص سفيرته في العراق ابريل غلاسبي التي اعطت لصدام حسين اشارة الموافقة على تحركه ضد الكويت » وهو ما ينسب ايضا للرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بقوله « ان فخا نصب للعراق في حربه هذه ، تماما كما نصب له فخ آخر في حربه مع ايران » (السفير ١/٢٨/٩١ ص ١) فان الرئيس بوش اعلن في خطابه الاتحادي يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٩١ « لانريد تدمير العراق ، او تدمير قوته العسكرية انما نريد انهاء احتلاله للكويت » لان تدميره سيخلق فراغا سياسيا يجعل العراق عرضة لهجمات خارجية « اذاعة صوت اميركا - واشنطن ١/٢٨/٩١ » وقد اضاف بوش الى ذلك القول بان « القوات الاميركية ستفادر المنطقة فور انتهاء مهمتها ، ولم تعد حاجة لها هناك ، وطلبنا ذلك » (اذاعة لندن ١/٢٨/٩١) . ولئن كان هذا القول يحمل « بعض التطمين » كما يقول معلقون بريطانيون ، فان وزير الخارجية الاميركية الاسبق هنري كيسنجر الذي كان من غلاة الداعين لتدمير القوة العسكرية العراقية يلحظ في برنامج - لما بعد حرب الخليج - « وجوب انسحاب القوات البرية الاميركية من المنطقة بعد الانتصار » . اما الباقي من القوات فيجب ان يتمركز وراء الافق ، في البحر ، او ربما في بعض القواعد الجوية البعيدة » (السفير ١/٣١/٩١ - ٣٤ ص ١١) .

وفيما تصف مصادر دبلوماسية غربية ماجرى في الخليج حتى بعد « الخفجي » بأنه « حوار استراتيجي » اشارة الى ان الحرب البرية التي بدأ الحلفاء الاعداد لها منذ يوم ١/٢٣/٩١ بقصف متلاحق وشديد للقوات العراقية المتمركزة في الكويت لم تبدأ بعد ، فان مستشار الامن القومي الاميركي في عهد الرئيس كارتر « زيفنيو بريجنسكي » توقع في مقال نشرته هيرالد تريبيون (١/١/٩١) « ان يستغرق » الانتصار « البري الاميركي على العراق وقتا طويلا - اسابيع وربما اشهرا - وان يكون مكلفا بشريا وماليا - » تقدر الولايات المتحدة كلفة الحرب خلال ثلاثة اشهر بنحو ٥٠٠ / مليار دولار - وستنمو حركة ارتجاعية اميركية عنيفة ضد كل الدول التي حثت اميركا على القيام بالحرب » وخلص بريجنسكي القول « يبقى من الافضل ان تتدخل اوربا والامم المتحدة في عملية اي حل حتى لا تكون الازمة مجرد مسألة اميركية - عراقية » . اما الاوروبيون فمهتمون بالمسألة لا لانهم يعتمدون على نفط الشرق الاوسط ، ولكن لانهم يتأثرون بأي وضع غير مستقر في العالم العربي .

ولعله انسجاما مع هذا الطرح تقدم الفرنسيون بمبادرة « اللحظة الاخيرة »

لانهاء الازمة ، وقد رفضتها الولايات المتحدة لان العراق رفضها ، ولكن لانها ربطت بين ازمة الخليج والصراع العربي الاسرائيلي (يدعون احرونوت ١٥/١/٩١) . كما قام امين عام الامم المتحدة بزيارة الى بغداد ، بعد ان التقى وزير خارجية الولايات المتحدة والعراق في جنيف يوم ٩ كانون الثاني ١٩٩١ .

اما الاتحاد السوفيتي الذي يعتقد « ان موقفه من ازمة الخليج واجتياح العراق للكويت كان اختبارا ناجحا للعلاقات الجديدة بين القوتين العظميين » فيذهب - والكلام هنا للمرشال سرجي اخروميف ، احد اعمدة المؤسسة العسكرية السوفيتية ، في مقال نشرته صحيفة برافدا لسان حال الحزب الشيوعي السوفيتي - الى « ان جميع فرص الحل السلمي في الخليج لم تكن قد استنفذت بعد عندما بدأت حرب الخليج » (السفير ١/٢٢/٩١ ص ٩) ويدعو في تصريحات اخرى الى « تهئية شروط معينة تكون مقبولة لدى العراق » اما ماهية هذه الشروط ، يقول اخروميف ، « فسوف يظهرها تطور الوضع » (السفير ١/٢٤/٩١ ص ٧) . ولعل في ذلك اشارة مسبقة للتحرك الدولي الذي شهدته طهران ، وماورد في البيان الاميركي السوفيتي المشترك والذي قال ، ان البلدين لا يزالان يعتقدان « ان وقف العمليات الحربية سيكون ممكنا اذا تعهد العراق من دون ليس الانسحاب من الكويت (...) على ان يلي هذا التعهد » فورا اجراءات ملموسة تؤدي الى الالتزام التام بقرارات مجلس الامن الدولي .

وقد اثار البيان الذي رحبت به كل من فرنسا وبريطانيا ، رد فعل اسرائيليا حذرا عكس مخاوف من تغير في السياسة الاميركية في المنطقة نفته الادارة الاميركية ، واعلن وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي ان حكومته « تلقت من البيت الابيض تأكيدات بان السياسة الاميركية المتعلقة بتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي لم تتغير وان الولايات المتحدة لا تقيم اي ربط بين هذا الصراع وازمة الخليج » (...) (النهار ١/٣١/٩١ ص ٧) .

وسواء كانت ازمة الخليج « مرتبطة » ام « لا » بمسألة النزاع العربي الاسرائيلي فان الرئيس الاميركي كارتر يعتقد بان ضغطا شديدا سيظهر داخل المجموعة الدولية باتجاه التحضير لمقعد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط . داعيا اسرائيل الى القيام « بمبادرة سلام حقيقية » (هيرالد تريبيون / السفير ١/٩/٩١) وانسجاما مع هذا العرض ذكرت (هاريس ١/٨/٩١) ان دافيد ليفي تقدم بخطة سلام لم يقض عن بنودها الا القول بانها « تشمل طلبا من الدول العربية بانهاء حالة الحرب مع اسرائيل » وقد اعرب اسحاق رابين وزير الدفاع السابق عن خشيته من هذا الاقتراح لانه قد « يؤدي الى المؤتمر الدولي الذي ترفضه اسرائيل » .

والتقدير الشائع هو عندما تنتهي أزمة الخليج « سيتوجه المجتمع الدولي، كما يقول يهوشفاط هركابي (دافار ١٩٩١/١/٤) ، وبقيادة الولايات المتحدة لتسوية مشكلات أخرى للشرق الأوسط وعلى رأسها النزاع العربي - الإسرائيلي » ولم يبين هركابي في مقالته « الصهيونية والتسوية ما بعد أزمة الخليج » شكل تلك التسوية أو المظلة التي تعقد تحتها ، وإن كانت فرنسا وإيطاليا - وهما جزء من المجتمع الدولي وعضوان فاعلان في الاسرة الأوروبية - أنهما لم تعودا تؤمنان بمؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط . ولئن لم تفصح فرنسا ممثلة برئيس وزرائها السابق ببيرمورو لمدى زيارته الى إسرائيل عن البديل ، فإن وزير خارجية إيطاليا جيانني دي ميكليريس قال « إن بلاده باتت تؤمن بمؤتمر للامن والتعاون في المنطقة ، تتلوه محادثات ثنائية » (اذاعة إسرائيل ١٩٩١/١/٢٩) على أن رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحاق شامير وهو « يدعو الى الانكباب على العمل لمناقشة كل مشكلات الشرق الأوسط » - بعد انتهاء الأزمة طبعاً ، قفز عن الاطار ، مقترحاً في حديث مع راديو « أوروبا - ١ » وصحيفة ليبراسيون الفرنسية - أن يصار الى البحث عن سبل « خفض الاسلحة من كل نوع » (النهار ١٩٩١/٧/٩) غير أن هركابي يرى « أن الاستعدادات التي يعرب عنها زعماء إسرائيل في تصريحاتهم ، عن مسألة تجريد المنطقة تشهد فقط على ارتباكهم . فإسرائيل غير مجهزة ، ولاحتي على المستوى العقلي ، لكي تجابه موضوعات رقابة السلحة لان هذه المسائل غير معروفة للمثقفين ، لرجال الحكومة ولرجال الجيش » .

أما هنري كيسنجر وهو يدعو الى مؤتمر دولي فيقترح بأن يكون برعاية الامين العام للأمم المتحدة تشارك فيه إسرائيل والولايات المتحدة وحلفاؤها في حرب الخليج » مؤكداً أن هذا المؤتمر ليس مؤتمراً دولياً حول الشرق الأوسط لان مؤتمراً من هذا النوع قد يجعل الولايات المتحدة وإسرائيل معزولتين ، مشيراً الى « أن سلوك فرنسا قبل حرب الخليج ليس سوى عينة صغيرة مما يمكن أن يحصل » . (السفير ١٩٩١/١/٢٣ ص ١) .

ومن تفصيلات التسوية المقبلة ، كما يقول رئيس المؤتمر اليهودي الاميركي روبرت ليفتون « الانسحاب من المناطق المحتلة » لانه لا الادارة الاميركية ، ولا الكونغرس ولا الجالية اليهودية في الولايات المتحدة التي ترفض أن تكون مشجبا تعلق عليه إسرائيل رفضها لأي حل للنزاع من الفلسطينيين يمكن أن توافق على عدم الرغبة في الانسحاب » وعند ذلك يعتقد هركابي « سوف تجتاح إسرائيل وشعبها أزمة خطيرة . وسيكون حساب النفس الوطني لاذعاً . وستحضر الدريعة بأن المطالبة بارض إسرائيل الكاملة ورفض التنازلات كان فقط تكتيكا لتحسين الشروط في المفاوضات . سيتهم الشعب زعماءه والايديولوجيات والبرامج الحزبية بتضليل الجمهور وخداعه ، وستحدث هزة ارضية قومية » .

« ويتعين على إسرائيل أن تندمج في المنطقة ، والا تعتمد فقط على الاموال الاميركية » لان شرقاً اوسطاً غير مستقر ، كما يدرك ليفتون من محادثاته مع زعماء الادارة الاميركية ، « يعتبر خطراً على المصالح الاميركية » . (هارتس ١٩٩١/١/١٠) .

٢ - الوضع الحزبي والحكومي :

احتجاجاً على القوانين التي ورد ذكرها في اتفاق انضمام اغودات إسرائيل الى الحكومة ، وقع أكثر من ٢٠٠ الف اسرائيلي يعارضون التشريع الديني عريضة قدموها الى رئيس الحكومة اسحاق شامير يطالبون فيها « بتجنييد طلبة المدارس الدينية في الجيش » .

ودعا البروفسور هليل شوفيل رئيس حركة « حمدات » (الحرية والعلوم والديانة والثقافة) رئيس الحكومة الى صياغة ميثاق يتعهد فيه الحزبان الكبيران بالحفاظ على حرية الفرد والامتناع عن اي تشريع ديني في المستقبل (يديعوت احرونوت ١٩٩١/١/٨) .

وكان وزير الدفاع الاسرائيلي موشي ارينز قد وصف في محاضرة حول الوضع الامني الاسرائيلي اعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية بأنه يشكل « جرحاً مفتوحاً » في جسم المجتمع الاسرائيلي ، مما حمل رؤساء اغودات إسرائيل على الرد على موشي ارينز بضجة (هارتس ١٩٩١/١/٦ ص ١) هذا وقد هدد نائب وزير العمل والرفاه مناحيم فروش (من الاغودات) بالعمل على حل الائتلاف الحكومي بسبب اعلان وزير الاسكان اورييل شارون انه سوف يتنازل عن استقدام العمال الاجانب اذا احضر فروش ١٠٠ / ١٠ آلاف طالب من المدارس الدينية للعمل في البناء (معريف ١/٨) .

وتشير هارتس في افتتاحية لها (١٩٩١/١/٦) الى « أن المدارس الدينية باتت ملجأ للمتطرفين من الخدمة العسكرية » . ويقدر عدد طلاب هذه المدارس بـ (٩٠) الفاً .

وعشية اندلاع الحرب عقد رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير اجتماعاً مع اقطاب المعراخ ، حضره رئيس الاركان ورئيس المخابرات ، وقائد سلاح الجو ، قالت معريف (١٩٩١/١/١٥) انه لم تطرح خلال الاجتماع الذي دام ساعتين مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية ، كما لم يسمع من المعراخ اي اقتراح حول تشكيل مجلس وزاري مصغر للحرب .

وتعقيبا على ما تردد بهذا الصدد قال وزير الدفاع اسحاق رابين :
« من نسف حكومة الوحدة يجب ان يتحمل النتائج » .

وكان شمعون بيريز زعيم حزب العمل ، قد طرح « باننا سنتصرف سواء كنا داخل الحكومة ام خارجها بكل مسؤولية لان المعراخ لا يريد زيادة الخوف والفرع في صفوف الجمهور » (يديعوت احرونوت ٩١/١/١٤) .

٣ - الكنيسة :

قررت لجنة الكنيسة الموافقة على طلب عضو الكنيسة « تشارلي بيتون » بتسمية كتلته الموحدة باسم « الفهود السود » .

وكانت حركة الفهود السود قد ولدت في القدس مطلع السبعينات ولم توافق عضو اللجنة « تماراغونسكي » من حداث على طلب « بيتون » لانسحابه من حداث العام الماضي . (هارتس ٩١/١/٢) .

* الهجرة والاستيطان والاستيعاب :

١ - الهجرة : رغم الانخفاض الذي طرأ على معدلات الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة خلال شهر كانون الثاني ١٩٩١ بسبب الحرب ، اذ وصل الى اسرائيل ١٣/ الف يهودي معظمهم من الاتحاد السوفييتي (النهار ١/٢٩/٩١) ، فما زال هناك تنبؤ بهجرة ٤٠٠/ الف مهاجر هذا العام بينهم ٢٠ الف يهودي من اثيوبيا (يديعوت احرونوت ٩١/١/١٠) . وهو عدد يشمل في معظم الروايات كل يهود الحبشة ، يتوقع عضو الكنيسة الاسرائيلي ، رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب فيه ميخائيل كلاليز وصولهم اذا اوفت اديس ابابا بوعود قطعتها لوفد من الكنيسة زار اديس ابابا مؤخرا ، على ان يكون وصولهم بواقع ٢٠٠٠/ مهاجر شهريا (النهار ٩١/١/٥ ص ١٢) .

ويقدر وزير الاسكان ارئيل شارون عدد اليهود الذين سيصلون الى اسرائيل حتى نيسان ١٩٩١ بـ ٧٥/ الف مهاجر ملاحظا ان الهجرة سوف تستقر فيما بعد عند ٣٠ الفا في الشهر وصولا الى العدد الذي اوردته الموازنة العامة وهو ٤٠٠ الف مهاجر (يديعوت احرونوت ٩١/١/١٠) . غير ان وزير الاستيعاب اسحاق بيرتس يتوقع وصول حوالي ٦٠٠/ الف مهاجر في بحر هذه السنة . (يديعوت ٩١/١/١٥) .

وسجل مندوبو الوكالة اليهودية وصول ٨٠٠٠/ مهاجر يهودي من الاتحاد السوفييتي خلال الخمسة عشر الاولى من كانون الثاني عام ١٩٩١ وفيما هم

يرجعون هذا الانخفاض الى الخوف من اندلاع اعمال حربية في المنطقة ، والى اندلاعها فيما بعد ، فانهم يقدرون ان يعود حجم الهجرة اليهودية الى ما كان عليه فور انتهاء أزمة الخليج (يديعوت ١/١٦) .

وفيما يقول رئيس الوكالة اليهودية سيمحا دينتس ان المساهمات الهامة جدا للهجرة سوف تتجلى خلال السنتين القادمتين ، بمضاعفة عدد السكان في المدن الرئيسية (هارتس ١/٦) ، تلاحظ يديعوت احرونوت (٩١/١/٨) ان الهجرة اليهودية الكبيرة من الاتحاد السوفييتي قد خلقت نوعا جديدا من الخدمة هي « الخدمة فيما وراء البحار » وبموجبها سيتم تجنيد فتيات متدينات للعمل على استيعاب المهاجرين وجلبهم الى اسرائيل ، وستكون المرحلة الاولى من هذا النشاط في المجر ، ويحتمل ان تتسع لتصل الى موسكو ووارسو .

هذا وقد عادت مسألة من هو اليهودي الى السطح حين اصدر رئيس الادارة السكانية في وزارة الصحة / دافيد افراي / تعليمات بالغاء هويات الهجرة لحوالي مئة مهاجر اتضح انهم غير يهود ، مبينا ان رغبتهم هي ان يغادروا اسرائيل الى دول اخرى . (معريف ٩١/١/٧) .

على اية حال ، فان البروفيسور / سرجيو دالة / رئيس الوحدة الديمغرافية والاحصاء في الجامعة العبرية - القدس يلاحظ انه « لولا الهجرة الجماعية الحالية لاسرائيل لتساوى عدد العرب في اسرائيل والمناطق المحتلة مع عدد اليهود عام ٢٠٠٥ » وبذلك فان « هجرة مليون مهاجر يهودي (منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨) ادت الى تأجيل موعد المساواة حتى عام ٢٠١٥ » ، وان هجرة اربعة مليون يهودي ستؤدي الى تأجيل هذا الموعد حتى عام ٢٠٣٠ » (معريف ٩١/١/٩) .

٢ - الاستيطان :

ويقول وزير الاسكان الاسرائيلي ارئيل شارون ان عددا قليلا من المهاجرين يذهبون الى المناطق ، اما الاسرائيليون فيواصلون الاستيطان في الضفة والقطاع . (يديعوت ١/١٠) ولم يذكر شارون رقما معينا في هذا المجال ، لكن المخطط التنظيمي لتوزيع السكان في اسرائيل ، وقد احيط علما بمعطيات الهجرة الجديدة وتوقعاتها خلال السنوات القادمة يرفع عدد اليهود المستوطنين في المناطق خلال العقدين القادمين الى ٢٥٠/ الف نسمة بعد ان كانوا في عام ١٩٨٨ نحو ٦٦٥٠٠/ مستوطن .

وحسب المخطط الذي نال موافقة الحكومة عام ١٩٨٥ ، وهو يتحدث عن

سكان يبلغ عددهم ٧ ملايين نسمة يهوداً وغير يهود يقيمون في تخوم الخط الأخضر ، ويهودا يقيمون في المناطق الواقعة وراء الخط الأخضر حتى عام ٢٠١٠ ، فان عدد سكان لواء القدس سيصل آنذاك الى ٧٠٠ الف نسمة بينما عددهم في نهاية ١٩٨٨ بلغ / ٥٥٤٢٠٠ / نسمة . وتقول هارتس (٩١/١/٨) ان معظم الزيادة مبرمجة لليهود ليزداد عددهم من ٤٠٠ الف الى (٥١٠) الاف نسمة اما العرب فان زيادتهم ستكون اقل اذ يصبح عددهم ١٩٠ الفا فيما هم ١٤٤٣٠٠ نسمة . وستكون نسبة اليهود في القدس الى عددهم الاجمالي في اسرائيل (٩١٪) اما نسبة العرب الى مجمل « عرب اسرائيل » فسوف تنخفض من (١٧٢٦٪) الى (١٢٢٪) .

وفي التوزيع حسب المستوطنات فان عدد المستوطنين في الجولان البالغ عددهم / ٣٠٠٠ / عام ١٩٨٨ سوف يضاعف عشرة اضعاف ليبلغ ٣٠ الفا عام ٢٠١٠ . اما المستوطنات التي يصفها المخطط بأنها ضعيفة ، فان الحديث يدور عن زيادة عدد سكانها الى ثلاثة اضعاف العدد الحالي / مع نهاية المدة علما بان ٢٠٠ مستوطن قد انضموا الى مستوطني كريات أربع المجاورة للخليل وهناك ١٠٠ وحدة سكنية جديدة في طور البناء في المستوطنة ، فيما انضم / ١٢٠٠ / مهاجر جديد الى مستوطنة الرئيل القريبة من نابلس والبالغ عددها الآن / ٨٥٠٠ / نسمة حيث توجد ٨٠٠ وحدة سكنية اضافية في طور البناء الآن . وفي مستوطنة معالية ادوميم على طريق اريحا - القدس والتي يوجد فيها ٣٠٠٠ وحدة سكنية يقطنها حوالي ١٢٥٠٠ مستوطن تجري بناء ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة . وهناك مخطط لاجار تواصل تدريجي بين هذه المستوطنة والهضبة الفرنسية شمال القدس (هارتس ١/٨) .

٣ - الاستيعاب : هذا وقد اقام في النقب ٨٪ من مجمل المهاجرين الذين وصلوا الى الكيان الصهيوني خلال عام ١٩٩٠ ، وهذا يشكل زيادة في سكان النقب تصل الى ١٦ الف نسمة (٤٪) منهم يقيمون في بشر السبع . (هارتس ٩١/١/٣) وحسب المخطط الموضوع لعام ٢٠١٠ فان سكان النقب البالغ عددهم ٥٢٣ الفا سيكون مليوناً و (١٥) الف نسمة .

اما منطقة الجليل ، فيقول رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية اوري غوردون « انها تقف امام تحول ديموغرافي في اعقاب حجم الهجرة المتوقع استيعابها فيها ، وسيصل عدد سكانها خلال عامين الى حوالي مليون » (يديعوت ٩١/١/١٠) بينهم وفق تقديرات وزير الاقتصاد/ دافيد بيغن / ٦٠٠ الف يهودي . وقد كان في المنطقة قبل عامين ٥٥٣ / الف يهودي و ٣٨٣ الف عربي . (معرف ٩١/١/٢) .

وحسب التنظيم السكاني المقترح لعام ٢٠١٠ فان عدد سكان المنطقة

سيزداد من (٧٤٦٥٠٠) نسمة عام ١٩٨٨ الى مليون و ٤٧٣ الف نسمة اي ضعف العدد تقريبا ليبلغ عدد اليهود (٧٤٨) الف مقابل (٧٥٥) الف عربي .

ويقدر اوري غوردون الفجوة بين العرب واليهود في الجليل بنسبة (١٪) لصالح العرب ، وانها آخذة الآن في التقلص ، في ضوء استيعاب (١١٠) الاف مهاجر في شمال اسرائيل والجليل وحيفا ، وهؤلاء يشكلون (٢٧٥٪) من مجموع المهاجرين المقرر وصولهم هذا العام ١٩٩١ (يديعوت ١/١٠) .

ويقدر وزير المالية الاسرائيلي اسحاق موداعي ان اسرائيل سوف تحتاج الى ٢٠ مليار دولار لاستيعاب مليون مهاجر سوفيتي المتوقع وصولهم الى اسرائيل بحلول نهاية العام ١٩٩٢ (السفير ٩١/١/٢٣ ص ٧) . واقترح الوزير الاسرائيلي . في محادثاته مع نائب وزير الخارجية الاميركية لورنس ايغليزغر قروضا بمبلغ / ١٠ / مليار دولار لاستيعاب المهاجرين (المصدر السابق) . وكان موداعي قد دعا الى « ميثاق اقتصادي - اجتماعي » يضم كل عناصر الاقتصاد الاسرائيلي بما يمكن من استيعاب موجات الهجرة الكبيرة القادمة من الاتحاد السوفيتي .

ويرى موداعي ان الميثاق يلزم كل المعنيين بالامر تقديم تنازلات كبيرة بحيث يلغى العمال رابط الاجور بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد وان يتنازلوا عن علاوات « الارتفاع » وعدم الاضراب عن العمل لتأييد اهدوء الصناعي للاقتصاد .

وعلى الرقاب العمل ، يقول موداعي ، ان يستوعبوا المهاجرين الجدد والشبان الاسرائيليين في مصانعهم وان يوافقوا على تجميد الاسعار . اما الحكومة فعليها تقليص موازنتها وان تغير سلم افضلياتها لصالح التنمية وان ترصد الاموال الفائضة عن الموازنة لاستيعاب الهجرة .

« وضمنا » لقدرة « الدولة » على استيعاب الهجرة يقول موداعي بوجوب زيادة الناتج الوطني نسبة ٨٪ « مؤكدا على ان المهاجرين الجدد سوف يفتقلون بالاقتصاد الاسرائيلي الى ارقام قياسية من الازدهار ، لاسيما وان المهاجرين سيحبون الى الاقتصاد معلومات تقدر بين ٣٠ - ٤٠ مليار دولار . (هارتس ٩١/١/٦) .

وفي اطار برنامج طموح للاستيعاب وضع « معهد الابحاث في حيفا والجليل » التابع لجامعة حيفا خطة لتطويع قرى صناعية بعيدة عن المستوطنات على طول حدود الخط الأخضر . ومع انتهاء هذه الخطة التي ستشمل القرى الصناعية من اسدود وحتى رأس العين ستخلق ١٠٠ الف فرصة عمل . وتقضي

الخطة بإنشاء (٨) قرى صناعية على جانبي الطريق المعروف بطريق/أجرامهير/ (٣) منها في النقب وواحدة في القدس ، و (٢) في ضواحي تل أبيب و(٢) في الجليل (هارتس ٩١/١/٦) .

ويقتصد وزير الاستيعاب اسحاق بيرتس أن /٥٠/ ألف مهاجر سيتم استيعابهم هذا العام في مهنتهم و / ٦٠ / ألف سوف يستوعبون في مهنة مؤقتة في حين يخضع /٢٠/ ألفا لدورات تدريبية وتأهيل للعمل أما الباقون وهم /٢٠٠/ ألف من مجموع المهاجرين المتوقع وصولهم فسوف يتضمون الى جموع العاطلين عن العمل (يديعوت ٩١/١/١٥) .

وتمتقيا على الصعوبات التي تواجه المهاجرين وامكانات استيعابهم ، كتبت هارتس (٩١/١/١) تقول : « الاستيعاب ليس مسكنا فقط ، وحتى هذا فان المهاجر سيجد نفسه عاجزا عن دفع اجرة لان بدل الميشة الذي تدفعه له وزارة الاستيعاب سوف يتوقف عن الوصول اليهم ، وفي نهاية الامر يجب على الاقتصاد ان يستوعب المهاجرين » . ووجهت الصحيفة نقدا ليهود « المهاجر » وخاصة يهود الولايات المتحدة الذين قالت هارتس « انهم لا يمدون يد المساعدة لاسرائيل لاستيعاب المهاجرين » .

* الاقتصاد :

اثناء محادثاته مع نائب وزير الخارجية الاميركية لورنس ايغليغر طلب وزير المالية الاسرائيلي اسحق موداعي مساعدات اقتصادية تقدر بـ ٣ مليارات دولار لمواجهة الآثار التي خلفتها « أزمة الخليج » في الاقتصاد الاسرائيلي (السفير ٩١/١/٢٣) . وكانت اسرائيل قد ذكرت انها خسرت من انخفاض السياحة وارتفاع اسعار النفط بسبب أزمة الخليج نحو /٥٠٠/ مليون دولار (هارتس ٩١/١/٧) علما بانها افصحت عن عزمها الطلب من صندوق النقد الدولي في نهاية شباط ١٩٩١ قرضا بمبلغ /٢٥٠/ مليون دولار لمواجهة مشكلات « مؤقتة » في ميزان المدفوعات ناجمة عن أزمة الخليج التي اندلعت في الثاني من آب ١٩٩٠ ولهذا ، فان بنك اسرائيل المركزي ، كما تقول هارتس (١/٧) عكف على اعداد معطيات تدل على حدوث مشكلات اقتصادية في الفترة ما بين آب ١٩٩٠ - آب ١٩٩١ ليقدمها الى صندوق النقد الدولي للحصول على القرض المطلوب واعلنت الشركات والمصارف الاسرائيلية انها تجد صعوبة في تجديد خطوط الاعتماد في الخارج لان المنطقة تعتبر منطقة حرب (يديعوت ٩١/١) .

* بنوك ... وسندات :

في تغير اساسي في موقف البنك المركزي اقترح البنك بيع الاسهم المصرفية الموجودة في حوزة الحكومة في البورصة وباسرع وقت ممكن . ويرر امنون غولدشتاين المشرف على البنوك هذا الاقتراح بالتراجع المستمر في مسيرة البنوك ، معتقدا بإمكان بيع نحو ٤٠٪ من اسهم الحكومة (هارتس ٩١/٣) .

وكانت سندات الدين الحكومية قد تعرضت في اليوم الاول من عام ١٩٩١ لما وصف بأنه « اشد الضربات قسوة » خلال الاشهر الاخيرة ، اذ عرضت في البورصة سندات دين تتحقق فترة نفاذها بعد ٣ او ٧ سنوات ، فطرا على سعرها انخفاض وصل الى (٢٧ ٪) وفي المتوسط كان الانخفاض نحو (١٥ ٪) (هارتس ٩١/٣) .

* سياحة :

انخفضت العائدات الحقيقية لفرع الفنادق بنسبة متوسطة قدرها ١١٪ عام ١٩٩٠ مقارنة مع عام ١٩٨٩ . وقال تقرير اقتصادي اعده اتحاد الفنادق ان مدخولات قطاع السياحة زادت خلال الاشهر الستة الاولى من العام الماضي بنسبة ٧٪ ، وانخفضت بنسبة ١٠٪ في الربع الثالث وبنسبة ٥٠٪ في الربع الاخير من عام ١٩٩٠ .

وبلغت تقديرات دخل السياحة عام ١٩٩٠ نحو /١٣٢٠/ مليار دولار مقارنة مع ١٤٦٨ مليار عام ١٩٨٩ اي بانخفاض قدره (١١٢ ٪) (هارتس ٩١/٦) .

* اسعار :

يسود اعتقاد بان معدل جدول الاسعار قد زاد خلال عام ١٩٩٠ بنحو (١٨ ٪) فيما بلغ التضخم المالي لعام ١٩٨٩ نحو ٢٠٧٪ (يديعوت ٩١/٣ ص ٩) واعتبارا من يوم ٩١/١/٣ الذي دعم المقرر لبعض المواد الغذائية ، فارتفعت اسعار الحليب ومشتقاته بنسبة وسطية بلغت (٧٧٪) وهذا يعني ، كما تقول (هارتس ٩١/١/٣) ، زيادة في القيمة المضافة بنسبة ٢٪ .

* تشفييل :

قرر المجلس الوزاري المصغر للهجرة والاستيعاب السماح باستيراد /٩٥٠٠/ عامل اجنبي شرط ان يعمل مقابل كل واحد من هؤلاء مهاجر او

جندي مسرح . ووصف نائب وزير العمل والرفاه الحاخام مناحيم فروش القرار بأنه مستهجن لا سيما وأن في إسرائيل ١١٠ / ألف عامل عاطل عن العمل ، أما العمال المقرر استيرادهم فهم من تركيا وتايلاند وبولندا . (معريف ١/٧) .

* تآكل الاجور :

حدث الغاء التعويض العائلي تدهورا في اوضاع الطبقات المتوسطة ، كانت ترجمته المباشرة تآكل في الاجور واتساع الشريحة التي تعيش دون خط الفقر .

ففي تقرير أعدته مؤسسة الضمان القومي تبين أن ١١٨ ألف عائلة في الدولة دون خط الفقر . وقد جرى حساب هذا العدد بعد دفع مخصصات الضمان والضرائب ، ولولا ذلك لكان عدد الاسر التي تعيش دون خط الفقر ٣٠٤ / آلاف اسرة قوامها ٨٤٥ ألف شخص بينهم ٢٩٥ ألف طفل .

ونقلا عن تقرير اعده الاتحاد المرأة / نعمت / بعنوان « نساء يعانين من الفقر » تقول معريف (٩١/١/١) : « ان معظم السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر هم من النساء ، وخاصة المهاجرات اللواتي يرأسن عائلات أحادية الابوين » .

على أية حال ، كان يعيش دون خط الفقر في إسرائيل وفق مصطلحات

عام ١٩٨٩ ٤٣٩٥٠٠ شخص منهم ١٩٦٢٠٠ ألف طفل .

عام ١٩٨٨ ٤٨٢٨٠٠ شخص منهم ٢٢٠ ألف طفل .

* الشؤون العسكرية :

* صواريخ باتريوت :

بعد أن اطلقت على إسرائيل ستة وعشرون صاروخا عراقيا من طراز « سكود » خلال اثني عشر يوما من القتال في منطقة الخليج ، تبين للاسرائيليين ان صواريخ باتريوت ليست فعالة كما كانوا يتوقعون ، أخذوا يعين الاعتبار تجربة هذا النوع من الصواريخ التي نصبت في تركيا . ولذا فقد دعا وزير الدفاع الاسرائيلي السابق اسحاق رابين الاسرائيليين إلى أن يتثبتوا « لماذا لم تعمل صواريخ باتريوت المضادة للطائرات كما ينبغي في مواجهة صاروخ سكود » . وقد رفض متحدث باسم الجيش العميد « نحمنا شاي » الافصاح عن

اسباب سوء الاداء بانتظار الانتهاء من التحقيق الذي تجريه القوات الجوية . (السفير ٩١/١/٢٤ ص ٧) بالتعاون مع خبراء اميركيين (اذاعة ٩١/١/٢٦) . وكانت الولايات المتحدة قد زودت إسرائيل ببطارتين من صواريخ باتريوت - وهي مخصصة في الاصل لمواجهة الطائرات (معريف ٩١/١/١٦) .

وقد انضمت ألمانيا إلى الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بصواريخ باتريوت - بعد تعديل نظامها لتواجه الصواريخ - اضافة الى عدد من صواريخ هوك المضادة للطائرات (النهار ٩١/١/٣١) وكانت إسرائيل قد اقامت مأسمتها سورا دفاعيا بين القدس وبغداد يتمثل بقواعد جوية تبعد ٢٥ كيلو مترا عند الحدود مع الأردن نصبت إلى جوار كل منها خمس منصات لاطلاق صواريخ « هوك » تعمل في خدمتها منشئتا وادار (معريف ١/١٦) .

وتوقع العميد / اوري رام / قائد قوات الدفاع الجوي في إسرائيل الحصول على بطاريات أخرى من صواريخ باتريوت اضافة إلى البطاريات التي وصلت لسلاح الجو الاسرائيلي . وقال / اوري رام / ان صواريخ باتريوت وهي الافضل والاكثر تقدما في جهاز الدفاع الجوي ستتنصب لحماية المنشآت الحيوية ولحماية القدس وتل أبيب « اذ كان هناك ضرورة » (يديعوت ١/١٠) ويذكر ان / ٦٠ / جنديا اسرائيليا من عناصر الدفاع الجوي يخضعون الآن لدورة تدريب مكثفة مدتها ١٨ اسبوعا لتشغيل صواريخ باتريوت . (هآرتس ١/١٠) .

* غواصات :

في ضوء اصرار قائد سلاح البحرية الاسرائيلي اللواء / ميخارام / على ضرورة التزود بغواصات حديثة ، احيلت مسألة الغواصات المتقاعد عليها مع احواض السفن في ألمانيا إلى مجلس وزاري مختص بشؤون الدفاع . وذكرت هآرتس (٩١/١/٩) ان مسؤولين في سلاح البحرية يتوقعون ان يصار إلى ابطال قرار وزير الدفاع الذي الغى صفقة الغواصات . وقالوا : اذا تم ذلك فانهم يقدر ان قائد سلاح البحرية لن يستقيل من منصبه .

ولما كان الغاء الصفقة عائدا في الاساس لمشكلات مالية تواجهها الخزينة الاسرائيلية ، وان حكومة بون وفي خضم ازمة الخليج بادرت إلى تقديم مبلغ غير محدد لتمويل غواصتين من طراز دولفين تصل قيمتهما إلى نحو ٤٠٠ / مليون دولار . (النهار ٩١/١/٣١) .

* اقنعة :

بلغ مجموع ماوزعته اسرائيل من اقنعة واقية من الغازات ٣٥ مليون قناع منذ اندلاع أزمة الخليج . وكان موشي ارينز قد قرر لوائح كانون الثاني الماضي توزيع اقنعة واقية من الغازات على نحو مليون شخص في القطاع الفردي داخل « الخط الاخضر » فيما قرر عدم توزيع الاقنعة على سكان قطاع غزة لانهم ليسوا « عرضة للخطر » وذلك على العكس من المستوطنات اليهودية في القطاع التي حصلت عليها . وبررت مصادر أمنية اسرائيلية عدم توزيع الواقيات على المواطنين العرب في الضفة والقطاع بعدم وجود كميات كافية من الواقيات اضافة الى ضعف امكان ضرب القطاع المدني بالصواريخ . وقد استنكر مستوطنون في وادي صفا هذا التصرف وقالوا وفقا لما ذكرته صحيفة هارتس (٩١/١/٨) « ان عدم توزيع الواقيات نابع من اسباب سياسية وليست أمنية » .

وقد تدخلت المحكمة العليا في هذا الموضوع لتلغي قرار السلطات الأمنية بعدم توزيع الواقيات على عرب المناطق المحتلة . وقد وصف عضو الكنيست /عوزي برعام / من المعراخ - قرار المحكمة بأنه صحيح من الناحية الاخلاقية والسياسية ، فيما قال يائير تسبان (من المابام) ان قرار المحكمة جاء لينقذ سمعة اسرائيل امام العالم . في حين وصفت جيئولا كوهين قرار المحكمة بأنه « يفتقر الى اساس يقبله العقل لانه يساوي بين مواطني الدولة واعدائها » (معريف ٩١/١/١٦) .

* قضية دوتان :

اخذ التحقيق في مسألة دوتان بالتفرع ليشمل ارتفاع اسعار طائرة الفانتوم - ٢٠٠٠ والتي زادت تكلفتها كثيرا عما كان متوقعا . ويتناول التحقيق في هذا المجال عقود الرادار الخاصة بالطائرة المحسنة ، لاسيما واته تم انفاق ٣٠٠ مليون دولار على ابحاث تطوير جهاز الرادار ولم يتم الانتهاء منها ، علما بان قيمة عقود التطوير كانت ١٠٠ مليون دولار (يديعوت احرونوت ٩١/١/٣) .

* طائرات بدون طيار :

سيشتري الاسطول الاميركي خلال عام ١٩٩١ طائرات بدون طيار من الصناعات الجوية الاسرائيلية بقيمة ٢٤ مليون دولار . والطائرة المقصودة من طراز بيونير المستخدمة الآن في الخليج لقضايا الاستطلاع (هارتس ٩١/١/٩) .

* العلاقات الخارجية :

١ - مع الولايات المتحدة :

وصل الى الكيان الصهيوني يوم الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٩١ أي قبل انتهاء الموعد الذي حددته مجلس الامن الدولي للعراق كي ينسحب من الكويت بثلاثة ايام - وقبل خمسة ايام من انلاع الاعمال القتالية في منطقة الخليج - وفد اميركي يمثل وزارتي الخارجية والدفاع الاميركيتين برئاسة نائب وزير الخارجية الاميركية / لورنس ايغليبرغر / - الذي تصفه صحيفة هارتس ١٩٩١/١/١٤ بأنه أحد « اصدقاء » اسرائيل وعضوية مساعد وزير الدفاع الاميركي / بول وولفوفيتش / - وهو يهودي قالت هارتس انه ذو نزعة اسرائيلية ، ومن انصار المفهوم الاسرائيلي الذي « يعتبر اسرائيل ثروة استراتيجية هامة بالنسبة للولايات المتحدة » ، وضم الوفد في زيارته الاولى الاميرال / نويل زاك / المسؤول في الاركان العامة الاميركية عن التنسيق الاستراتيجي مع اسرائيل ، اضافة الى نائب رئيس دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الاميركية / دان كرتسر / .

وقد وصف وزير الدفاع الاسرائيلي موشي ارينز الزيارة بأنها لتبادل الراي ، بيد ان صحيفة معريف ٩١/١/١٣ كانت اكثر تحديدا لمهمة الوفد بأنها « لتنسيق نشاط الدولتين في حال وقوع حرب في المنطقة » مؤكدة على ان اهمية التنسيق هذا تكمن في كونه « يفتح مجالا لتفاهم اوسع بين الجانبين يعود بالافضلية الاستراتيجية على اسرائيل » .

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد ذكرت ان الرئيس بوش اوفد لورنس ايغليبرغر الى اسرائيل « ليعدها باوشنظن ستدافع عنها ضد أي هجوم عراقي قد تتعرض له » ، ومن اجل الحفاظ على بقاء اسرائيل بعيدة عن المواجهة مع العراق « (هارتس ٩١/١/١٤) . لكن صحيفة يديعوت احرونوت (١/١٤) وهي تقول ان اسرائيل ابلغت ايغليبرغر بان من حقها مهاجمة اهداف عراقية ردا على أي هجوم عراقي قد تتعرض له ، دعت الوفد الاميركي الى التوصل مع الجهات المعنية الى اتفاق لمنع « تصادم المصالح » . وتعقبها على هذا الطلب الاميركي قالت معريف (٩١/١/١٤) في افتتاحيتها : « على الولايات المتحدة ان تفترض ان اسرائيل سوف تتصرف بوعي لانها لاتنوي الاسهام في وضع تتوقف فيه أزمة الخليج عن ان تكون موضوعا بين العراق والولايات المتحدة وحليفاتها لتتحول الى موضوع بين اسرائيل والعرب » .

وقد أبدت أوساط سياسية في القدس عن ارتياحها لنتيجة المباحثات التي أجراها أيفلبرغر مع المسؤولين الاسرائيليين ، حيث نسبت صحيفة يديعوت احرونوت ٩١/١/١٥ اليهم القول « ان التفاهم بين الدولتين تام » .

وفي غضون اسبوع ، عاد المبعوث الاميركي في زيارة ثانية للكيان الصهيوني نقل خلالها رسالة من الرئيس بوش الى رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير . ومع انه لم يذكر شيء عن محتوياتها ، الا ان المراقبين لاحظوا ان اجتماعا لمجلس الوزراء الخاص بالطوارئ قد عقد في اعقابها في مبنى وزارة الدفاع في تل ابيب (السفير ٩١/١/٢٤ ص ٧) صرح شامير في اعقابها بان اسرائيل « قررت عدم الرد على الهجمات العراقية » وهو امر اعتبره جورج بوش مدعاة للتهنئة لما يمثلته من « ضبط للنفس » (المصدر السابق) .

وفي اطار الزيارة الثانية للموفد الاميركي وقعت الولايات المتحدة واسرائيل اتفاقين يحددان مكانة الاميركيين المتواجدين في اسرائيل والعسكريين الاسرائيليين المتواجدين في الولايات المتحدة . ووصف السفير الاميركي في تل ابيب وليام براون الاتفاق الذي وقعه مع وزير الخارجية الاميركية ديفيد ليفي - وهو اتفاق لا علاقة له بصواريخ باتريوت في اسرائيل كما قال - بان له اهمية بارزة باعتباره « فرصة رمزية اضافية لتطوير التعاون الاستراتيجي بين الجانبين » (السفير ٩١/١/٢٣ ص ٧) .

اما العسكريون الاسرائيليون المتواجدون في الولايات المتحدة الذين شملهم الاتفاق فيبدو انهم اولئك الذين يتدربون في تكساس ، في دورة مكثفة لمدة ١٨ اسبوعا بدلا من ٣٨ اسبوعا ، على تشغيل صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ . (يديعوت ٩١/١/١٠) .

وكانت اسرائيل التي تسلمت اوائل تشرين الثاني ١٩٩٠ بطاريتي صواريخ باتريوت قد تلقت عددا من الصواريخ مع اطقمها الاميركية من اوروبا لاعتراض الصواريخ العراقية من طراز « سكود » .

وفيما اعرب موشي ارينز عن ارتياحه لتبادل المعلومات بين الولايات المتحدة واسرائيل في اعقاب تطورات أزمة الخليج ، كشف النقيب عن أن اسرائيل ربطت مباشرة بالقمر الصناعي الاميركي الذي يتوضع على ارتفاع ٣٦ ألف كيلومتر في سماء الشرق الاوسط راصدا حركة الصواريخ العراقية ومحققا متسعا من الوقت لمواجهة الصواريخ قوامه خمس دقائق بدلا من (٩٠) ثانية (اذاعة اسرائيل ٩١/١/١٩٩١) . علما بان الانذار المبكر كان يتم عن طريق محطات المتابعة الارضية في الولايات المتحدة . وهي خطوة وصفتها في حينها صحيفة واشنطن بوست بانها تعبر عن تحسن في التعاون الاستخباراتي بين اسرائيل والولايات المتحدة (معريف ٩١/١/١٩٩١) .

وفي اعقاب اجتماع عقده ايفلبرغر مع وزير المالية الاسرائيلي اسحاق موداعي اعلن الاخير ان اسرائيل ستطلب مساعدات اضافية من الولايات المتحدة تبلغ ١٣ مليار دولار وفق برنامج للقروض والاستثمار مدته خمس سنوات وأوضح موداعي ان ٣ مليارات من هذا المبلغ لتغطية ما نجم عن حرب الخليج من زيادة في الانفاق العسكري واضرار بسبب الهجمات الصاروخية العراقية وخسائر اقتصادية . اما الجزء الباقي وهو ١٠ مليار دولار فللمساعدة في تغطية النفقات التي يفرضها تدفق المهاجرين اليهود السوفييت . (السفير ٩١/١/٢٣ ص ٧) .

ومع ان اسرائيل ، كما يقول زئيف شيف المعلق العسكري لصحيفة هارتس « اسيرة الاعتراف بالجميل للولايات المتحدة للمساعدات التي قدمتها لها » الا انه يقول ، وقد اتخذ من الموضوع مادة للتحدث عن توقعات ما بعد الحرب - « يصعب الافتراض بان ما يحدد الاعتبارات الاستراتيجية الاسرائيلية في تسويات ما بعد الحرب يقتصر على المساعدات الاميركية الاخيرة » . وبعد ان يوجه شيف نقدا للاخطاء التي ارتكبتها الادارة الاميركية لمساعدتها العراق في حربه مع ايران ورفضها في البداية فرض عقوبات اقترح الكونغرس فرضها على العراق لقيامه بنشاط مكثف من اجل احراز السلاح النووي والكيمياوي ، قال : « ان المصالح الحيوية لاسرائيل لا تحدد فقط بارسال بطاريتي صواريخ من طراز باتريوت وانما وفق اعتبارات اوسع » (هارتس / الدستور ١/٢٧ ص ٩١/٩) .

٢ - مع الاتحاد السوفييتي :

بعد اسبوع من فتح اسرائيل قنصلية لها في موسكو اثر ٢٤ سنة من قطع العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ابيب ، التقى الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الدغار برونقمان في اشارة جديدة الى تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي واسرائيل . ووفقا لبرونقمان فان البحث تناول خلال اللقاء « الصراع العربي - الاسرائيلي وهجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل » وقضايا اخرى لم يحددها ، ونقل رئيسي المؤتمر اليهودي عن غورباتشوف قوله « ان الطريق مفتوحة امام رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير لبحث مع السوفييت في كل القضايا المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي ، وان الاتحاد السوفييتي لن يغير سياسته في الخليج رغم استقالة شيفاردنادزة » (النهار ٩١/١/١٠ ص ١٤) .

هذا ومن المقرر ان تكون الرحلات الجوية المباشرة بين موسكو وتل ابيب قد بدأت يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٩١ ، في حين اعلن ان اسرائيل وبلغاريا قد اتفقتا على تشغيل خط مباشر للطيران بينهما اعتبارا من اول نيسان ١٩٩١ (هارتس ٩١/١/٦) .

رغم اقتناع الألمان بأن إسرائيل هي الدولة الأقل محبة لديهم وأن ٤٪ منهم فقط مهتمون بعلاقات وثيقة مع إسرائيل ... وهذا ما أظهره استفتاء أجراه معهد دراسات الرأي العام « آينفريشت » ونشرته مجلة « زاي دويتش تسايتونج » الألمانية الصادرة في ميونخ ، مما حمل الرئيس الألماني ريتشارد فون فايتسكير على القول : « من المدهش أنه ليس في أيدينا تغيير الوقائع » (معريف ٩١/١/٦) . فقد أعلن المستشار الألماني هيلموت كول تخصيص مساعدة « إنسانية » فورية إلى إسرائيل بقيمة ٢٥٠ / مليون مارك = ١٦٦ / مليون دولار إعراباً عن تضامن ألمانيا مع إسرائيل التي تتعرض للصواريخ العراقية . وقد قام بنقل المبلغ مشفوعاً برسالة شخصية من المستشار كول إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير وزير الخارجية هانز ديتريش غينشر الذي قام لاحقاً بجولة في مستوطنة (رامات جان) متفقداً آثار صاروخ عراقي أصاب المستوطنة (السفير ٩١/١/٢٤ ص ٧) .

وفي أعقاب عودته من هناك قال غينشر في حديث مذاع أن بإمكان إسرائيل الاعتماد على مساعدة عسكرية ألمانية سريعة في لحظة الخطر القاتل .

وقال غينشر الذي كان يتحدث مع إذاعة « هسه » الألمانية « بمجرد أن تتقدم إسرائيل بطلبها للمساعدة ، فإن الحكومة (الألمانية) ستتخذ قراراً سريعاً » . (النهار ٩١/١/٢٧ ص ٧) .

ويوم ٩١/١/٢٩ تقدمت إسرائيل بلائحة من الأسلحة التي رغب في الحصول عليها من بون - ووفقاً لمصادر حكومية ألمانية فقد تضمنت اللائحة :

- صواريخ باتريوت مضادة للصواريخ .
- صواريخ « هوك » المضادة للطائرات .
- مصفحات فوكس لاكتشاف الغازات السامة وتجهيزات للحماية من هذه الغازات .

- مليون مصفاة للائحة الواقية من الغازات .

- وسائل طبية وخاصة الامصال .

- تم تجهيز انداز (السفير ٩١/١/٣٠ ص ٧) .

وقد قررت حكومة بون تقديم مساعدات لإسرائيل قالت مصادر عسكرية

ألمانية أنها تبلغ نحو مليار مارك ألماني = ٦٧٠ مليون دولار وتتضمن صواريخ باتريوت وميلفا غير محدد لتمويل بناء غواصتين (كانت إسرائيل قد تعاقدت مع أحواض السفن في هامبورغ على بنائهما ثم ألغتها بسبب تقليصات طرأت على موازنة وزارة الدفاع) إضافة إلى أجهزة ومعدات عسكرية أخرى ، أوضح الناطق بلسان وزارة الخارجية في بون / ديتير فوجل / بالإضافة إلى صواريخ باتريوت ثماني ناقلات جنود مدرعة من طراز فوكس مصممة للرصد وتحليل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في ساحة المعركة إضافة إلى (١٠٠) الف قنار واق من الغازات .

وتأتي هذه المساعدة في إطار ما أسماه هيلموت كول السياسة الألمانية في الخليج والتي حددها في خطاب القاه أمام البوند ستاغ (البرلمان) أكد فيه أن بلاده « تقف بقوة إلى جانب الحلفاء وإسرائيل ضد العراق » وأصفاً الصواريخ العراقية التي تطلق على إسرائيل بأنها « اعتداء على حق إسرائيل في الوجود » (النهار ٩١/١/٣١ ص ١٠) .

وكانت صحيفة دافار ١٩٩٠/١٢/٢٥ قد كتبت أن « إن ألمانيا لن توفر الأغاثة ، رغم نية الحكومة الإسرائيلية الضغط حتى القطرة الأخيرة على الذين يشعرون بالذنب في بون » وعزت دافار اعتقادها هذا إلى أن ألمانيا « تنسوء تحت الاقتصادي للتوحيد والحوالات اليائسة لحد ما تبقى من حكم غورباتشوف بماركات غالية » ولذلك فقد ألححت ألمانيا أن مساهمتها تجاه البقية الباقية من اليهود السوفييت ستعبر عن نفسها بفتح واسع لأبوابها وليس بتقوية أبواب إسرائيل .

وكانت ألمانيا قد انضمت إلى غيرها من الدول الأوروبية التي دعت رعاياها لمغادرة إسرائيل إلى أن يتضح الموقف في المنطقة . وقال المتحدث باسم الخارجية الألمانية أن شركة لوفتهانزا سوف تزيد رحلاتها إلى إسرائيل لتمكين كل الألمان من مغادرة إسرائيل قبل ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ الموعد الانذار الذي حددته مجلس الأمن في قراره رقم ٦٧٨ للعراق كي ينسحب من إسرائيل . (هافتمس ٩١/١/٦) .

* وضع المواطنين العرب في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ *

رفضت اللجنة العليا لمراقبة شؤون العرب في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ اقتراحاً تقدم به وزير شؤون الأقليات / دافيد ماجن / بشأن « تجنيد الشبان العرب في الخدمة الوطنية » بديلاً عن الخدمة العسكرية . وراى أعضاء اللجنة التي تضم جميع أعضاء الكنيسة العرب واللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية - في الاقتراح محاولة تهدف إلى إعفاء الحكومة من واجب « تجنيد المساواة بين كل المواطنين » (هارتس ٩١/١/٧) .

وفي اجتماع عقده اعضاء اللجنة في بلدة شفا عمرو ظهرت آراء تقول - بعد ان اجتمع ممثلوها مع الوزير المختص - بان الهدف من تجنيد الشبان العرب لاعمال الخدمة الوطنية هو : « افساح المجال امام زيادة عدد الجنود اليهود لقمع الانتفاضة » . وهناك من رأى في المشروع « عملا اكراميا » ، بيد ان آخرين قالوا : « انهم يوافقون على الفكرة فقط - اما التنفيذ فيجب ان يكون - بعد التوقيع على اتفاقات سلام بين اسرائيل والفلسطينيين » .

اما ممثل حركة « ابناء البلد » - رجاغباريه فقد قال « لا يمكن الاكتفاء برفض الفكرة فقط ، ولكن يجب اضافة ان فرض الاقتراح سيجر معارضة قوية من جانب الجمهور العربي » .

ويعتبر هذا الموقف متقدما من حيث الرفض ، لا سيما وان اللجنة في اجتماعها الذي عقده في الاسبوع الرابع من كانون الاول ١٩٩٠ اعلنت « ان اللجنة التي تعارض تطبيق الخدمة الالزامية في جيش الدفاع في هذه المرحلة لا تعارض تطبيق الخدمة المدنية البديلة » على الشبان العرب وفقا لخطة مفصلة تستهدف ضمان مساواة مدنية تامة بما في ذلك ميزانيات تطوير لدمج الجمهور العربي باقتصاد الدولة .

ومع ان اقتراح / دافيد ماجن / جاء ، كما قال ، بعد لقاءات عقدها في الاشهر الاخيرة مع رؤساء المجالس العربية ، واعضاء كنيسة عرب وشخصيات جامعية عربية ، الا ان مصادر سياسية اسرائيلية اعربت عن شكوكها باحتمال تنفيذ المشروع ذلك ان تجنيد عشرات الالاف من الشبان العرب للخدمة المدنية سيضيف عبئا اضافيا على الخزينة العامة التي ترصد اموالا ضخمة لاستيعاب الهجرة اليهودية .

* ومن ناحية اخرى انبثقت « حركة الارض » من جديد ، وقد سبق للحكومة الاسرائيلية ان اعلنتها قبل ٢٥ سنة « تنظيم غير قانوني » وقد عادت الحركة الى الوجود تحت اسم « الجبهة القومية الاشتراكية » ويرأس التنظيم الجديد / منصور كردوش / الذي ترأس حركة الارض في نهاية الخمسينات وبداية الستينات .

وتتطابق اهداف الحركة الجديدة مع اهداف الحركة القديمة ، فالمؤسسون يؤيدون « فكرة الوحدة العربية » ويعتقدون بان على اسرائيل ان تتوصل الى تسويات مع العالم العربي ، وان الحل الاشتراكي هو « الاشتراكية العربية » . ووضح كردوش المتحدث باسم الحركة ان التنظيم الجديد « قومي السمات » وهو يؤيد التقسيم العادل لثروات الامة العربية وخاصة النفط ، ولكنه في آن « غير ماركسي » ولا يوافق على الخط الانعزالي الذي يعرف العرب في اسرائيل بانهم فلسطينيون فقط ، وقال : « نحن عرب فلسطينيون » .

ومن بين المؤسسين الثلاثة عشر للتنظيم الجديد السيد « صالح برانسي » من بلدة الطيبة (منطقة المثلث) - الذي يدير الآن « معهد التراث العربي » الذي اسسه في « الطيبة » . ويعتقد برانسي - الذي اعتقل في نهاية الستينات واطلق سراحه في بداية الثمانينات - « ان الاعلان عن التنظيم الجديد كان سبب الحاجة للرد على الخطر الملموس الذي يهدد بعمليات ابعاد جماعية » . ويخشى في حال نشوب حرب في المنطقة - من ظهور جهات رسمية في اسرائيل ستحاول استغلال الفرصة لتنفيذ مشروع الترحيل « الترانسفير » (هارتس ١٠/١/٩١) .

وكانت حركة « السلام الآن » قد بادرت يوم ١٢/١/٩١ الى مسيرة « تشابك في الايدي » في وادي عارة طولها ٣٠ كيلومترا اشترك فيها اعضاء كنيسة من راکاح والقائمة التقدمية وميام وراتس وحزب العمل اضافة الى ٢٠٠ مهاجر سوفييتي (هارتس ١٣/١) وقال منظمو المسيرة ان الهدف من ذلك هو اقامة جبهة مشتركة ضد اهداف التطرف بين الطرفين « العرب واليهود » - « وضد القوطين وضد الترحيل » (معريف ١٠/١) كما قررت المجالس المحلية العربية في حدود الناصرة العليا وهي كفر كنا ومشهد وعين ماهل والرينة القيام بمسيرات احتجاجا على مشروع شق عريض عبر الاراضي للعائدة لها يصادر ٤٠٠٠ دونم من اراضي هذه القرى قبل ان يصل الى غور الاردن علاوة على ان المشروع يحظر على اصحاب الاراضي المار بها البناء على مسافة ١٠٠ متر من مركز الطريق وبذلك ، فان المشروع يصادر اراض سمح باستغلالها عام ١٩٧٦ (هارتس ١٠/١) .

★ ★ ★

التقرير الشهري :

حول آخر التطورات في المناطق العربية المحتلة (عام ١٩٦٧)

عبدالرؤوف علوان

اولا ، - الضفة الغربية وقطاع غزة

١ - الشؤون السياسية :

مع اقتراب يوم الخامس عشر من كانون الثاني ، وهو اليوم الذي حددته قرار مجلس الامن ، لانسحاب العراق من الكويت ، وتزايد احتمالات الخيار العسكري ، تزايدت التحذيرات والتهديدات للمواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة . وقد عبرت يدبعوت احرونوت عن الاعتقاد بأنه : « لو وقعت مواجهة عسكرية في الخليج ، فان الفلسطينيين لن يقفوا على الحياد » . مشيرة الى أنه : « في مواجهات سابقة وقعت في الشرق الاوسط ، سواء كانت اسرائيل مشاركة فيها أم لا ، كان الفلسطينيون في المناطق سلبين تماما تقريبا . وهكذا كان في حرب الفجران ، وهكذا في حرب لبنان - وفي هذه المرة سوف يحاولون - كما يمكن الاعتقاد - مشاغلة اقوات جيش الدفاع في المناطق واجتذاب الانتباه العالمي مما يجري في الخليج الى الحلبة الاسرائيلية الفلسطينية . وهذه الحقيقة تشكل تهديدا على المؤخرة الاسرائيلية ، اضافة لما يترتب بها بفعل الصواريخ » . وقالت الصحيفة ان ، « هذا ليس تهديدا لوجود اسرائيل وسكانها وانما يمكن ان يؤدي الى وقوع ضحايا ، وبشكل مصدر الزعاج حقيقي ، خاصة لو كانت اسرائيل مشاركة في صدام مباشر في الخليج . وان الجيش وقوات الامن منتبهان لذلك ، ويمكن التخمين بأن وزارة الدفاع تقوم بالاعدادات اللازمة . وحسنا يفعل من يترتب عليهم ان يفعلوا ذلك ، لو اوضحوا لسكان المناطق سلفا ما ينتظرهم في حال مساهمة نشاط الانتفاضة بالعنف » (يدبعوت احرونوت ، ١٩٦١/١/٧ ، ص ٢) . كما واوردت معريف تصريحات وزير الشرطة التي هدد فيها

المواطنين الفلسطينيين حين قال : « سوف نضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه ان يعيق الجهود العسكرية ، وسوف نحمي الامن في المؤخرة والمدنيين ايضا » . وذكرت الصحيفة أنه « في المبدال يطلبون من وزير الدفاع وضع سياسة واضحة تجاه عرب المناطق في اوقات الطوارئ » كيلا نسمح للمناطق بالاشتغال » . وقال السكرتير السياسي للمبدال شاول يهلوم : « يترتب على عرب المناطق المحتلة ان يعرفوا بانهم سوف يدفعون ثمنا باهظا في كل عملية تضامن مع العراق » . وذكرت الصحيفة بأنه : « سوف يعزز جيش الدفاع قواته في المناطق قبل الخامس عشر من كانون الثاني . ومن المحتمل فرض حصار شامل وحظر تجول على نطاق واسع واعتقالات وقائية للعديد من الزعماء المحرضين » ، وقالت : « في الوقت الحاضر من غير الملاحظ بين زعامة المناطق أي ميل لتصعيد النشاط مع زيادة التوتر في المنطقة » . وأشارت الى موافقة : « النائب العام العسكري في بيان الى رئاسة الاركان انه في حالة مخالفت النظام اثناء الحرب ، سوف تطبق في المناطق المحتلة قوانين الحرب بكل ما في الكلمة من معنى ، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية » (معريف ١٩٦١/١/١٣ ، ص ٧) .

من جهة اخرى ، عبر فيصل الحسيني عن مخاوفه ازاء لجوء المحتلين الاسرائيليين الى طرد المواطنين الفلسطينيين من المناطق المحتلة - فقد ذكرت صحيفة معريف ان فيصل الحسيني قال يوم السابع من كانون الثاني : « انني لا اعتقد بأن الفلسطينيين في المناطق عليهم ان يستخدموا السلاح الناري . وهذا الامر لن يخدم مصالحنا ، وسيشكل حافزا لجزء من الاشخاص في السلطة الاسرائيلية ليعملوا بقبضة فولاذية لطرد الفلسطينيين من المناطق » وذكرت معريف ان « الحسيني يأمل ان يتم التوصل الى تحقيق تسوية سيلية وليست عسكرية . واذا ما اندلعت الحرب فان على الفلسطينيين ان يتمسكوا بالارض التي يقيمون بها وعدم المفادرة الى الاردن » (معريف ١٩٦١/١/٨ ، ص ٢) . وتحت عنوان : « الحسيني متخوف من الترحيل » ذكرت معريف ان الحسيني قال في مؤتمر صحفي عقد في القدس الشرقية : « هناك دلائل تشير الى امكانية ان تعمل اسرائيل ، لو نشبت الحرب من اجل ترحيل الفلسطينيين من المناطق » (معريف ١٩٦١/١/١٣ ، ص ٧) . أما صحيفة هآرتس فقد اضافت الى ذلك ان شخصيات فلسطينية بارزة قدمت مؤتمرا صحفيا في شرقي القدس وجهوا فيه الدعوة : « لتقديم الحماية الدولية لسكان الضفة اذا ما نشبت الحرب ، وحسب اقوالهم ، فان السلطات الاسرائيلية تنوي تنفيذ عملية طرد جماعية في وقت الحرب . وطلبوا ايضا اشراقا دوليا على وضع الفلسطينيين » . علما بأن الشخصيات الفلسطينية قبل عقدها المؤتمر الصحفي ، كما ذكرت الصحيفة « التقوا مع قناصل دول اوربا في شرقي القدس ، ومع ممثل اوتروا في البلاد » (هآرتس ، ١٩٦١/١/١٣ ، ص ٢) .

ونشرت معريف في وقت لاحق خبراً بان « مجموعة من جنود وضباط سرية احتياط مشاة انتهت في الاسبوع الماضي خدمتها في غزة »، وقعت على عريضه تدعو فيها اسرائيل الى الخروج من القطاع فوراً »، وقالت الصحيفة بسان « العريضة وجهت الى رئيس الحكومة يتسحاق شمير »، وقد جاء فيها ما يلي: « غزة هي سرطان في جسم اسرائيل ولا حاجة لنا بها » (معريف ١٣/١/١٩٩١ ، ص ٧) . وحول هذا الموضوع ، ذكرت هارتس بان « ضباط احتياط كبار من اعضاء حزب العمل واطباء كنيست من المحسوبين على التيار المركزي عارضوا وبشكل قاطع ستة من اعضاء الكنيست للانسحاب من غزة من جانب واحد » . وذكرت الصحيفة بان هؤلاء الضباط نشروا بياناً قالوا فيه ان : « فكرة الانسحاب من جانب واحد تتعارض مع المصلحة الوطنية ، وانه ليس عملياً فصل (٧٠٠) الف من سكان غزة عن ٩٠٠ الف من سكان يهودا والسامرة . فالسيادة في غزة ستؤدي الى تعزيز الفليان في يهودا والسامرة » . وقالت الصحيفة ان : « اعضاء كنيست من المحسوبين على التيار المركزي من حزب العمل ، حاييم بارليف ، ميخائيل بار زوهر ، عما نوييل زيسمان ، شلوموهيل روميخا جولدمان ، طلبوا من سكرتير حزب العمل ميخا حريش استنكار اقتراح الاعضاء الستة من الكنيست للانسحاب من جانب واحد . كما طالبوا بالقيام مجدداً في مؤسسات الحزب بالمصادقة على البرنامج السياسي الذي يرفض هذه المبادرة » . فيما وافقت حركة « شينوي » على اقتراح التسوية المؤقتة في غزة والتي تستند على تقليص قوات الامن والجيش مع اعطاء فرصة للسكان لادارة حياتهم بانفسهم . وقالت الصحيفة ان « المفضل استنكار امس مبادرة الانسحاب من غزة بقوله بان من يبدأ من غزة سينتهي في القدس ، وبان المبادرة ستؤدي الى انه خلال ٢٤ ساعة ستقام دولة فلسطينية ، وستطالب بضم يهودا والسامرة مع عاصمة شرق القدس » (هارتس ١/٣/١٩٩١ ، ص ٤) . في مثل هذا الوقت ، قالت هارتس بان « الولايات المتحدة رفضت امس في مركز الامم المتحدة محاولة ممثل منظمة التحرير للوصول الى نشر تصريح من قبل الرئيس الدوري لمجلس الامن يندد بالخطوات التي مارستها اسرائيل لقمع الاضطرابات في قطاع غزة » . وأشارت الصحيفة الى ان « ممثل الولايات المتحدة قال بانه لا توجد تفاصيل كاملة حول ما حدث في الاضطرابات . ولهذا السبب لا داعي لبيان رئاسي » (هارتس ، ١/١/١٩٩١ ، ص ١) .

٢ - الشؤون الاقتصادية :

في النصف الاول من شهر كانون الثاني ، وقبل بدء العمليات الحربية في الخليج ، امكن تمييز اتجاهين يصدد قوة العمل الفلسطينية العاملة في اسرائيل .

الاول : لم يتضح من خلال ما اوردته هارتس تحت عنوان : « لا بديل عن عمل عرب المناطق » ، والذي ذكرت فيه بان « طلبات للاف العمال تصل الى الادارة المدنية من المناطق » ولا بديل عن عمل عرب المناطق » . وأضافت الصحيفة بان منسق اعمال الجيش في المناطق العميد فيردي زاخ قال ذلك « خلال حديثه امام لجنة مراقبة الدولة التي ناقشت موضوع تشغيل الاجانب » . وأضاف زاخ بان لجنة برئاسة مدير عام وزارة الاقتصاد يحزاقيل هار ميلخ والتي شارك هو نفسه بها ، تعمل حالياً على بلورة توصيات لفرض التسجيل القانوني لـ (١٨٠) الف عامل من عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل ، وان (٤٠) الف فقط من بينهم مسجلين بشكل قانوني . وحول هذا الموضوع توجد آراء متباينة ، على ما يبدو ، لدى اعضاء الكنيست . فحسبما ذكرت هارتس فان : « عضو الكنيست دافيد لبياتي (المعارض) قال بانه يجب انهاء عدم مبالاة الشرطة وخدمات التشغيل ووزارة الداخلية بخرق قانون الاسهم من قبل حوالي (٢٠) الف سائح بقوا في البلاد بشكل غير قانوني ويعملون بدون تصاريح في حين ان الدولة تحذر من اختلال الاجانب بدون تصاريح لاماكن عمل مواطنيها . اما عضو الكنيست رؤوبين ريبيلين (الليكود) فقال بانه يجب اتباع أسلوب البطاقة الخضراء في اسرائيل ، أي ان كل مواطن هو صاحب حق ، وحسب اقواله فان ساكن المناطق يكون صاحب حق عمل مع امكانية مصادرة هذا الحق بسبب خلفية جنائية او امنية . والعمال الاجنبي ملزم بان يقدم طلباً للحصول على حق عمل . اما دادي تسوكر (رائس) فقال بان العمل بدون تصريح ليس ظاهرة استثنائية وانما هو حاجة قائمة في كل العالم ، ويجب حل المشكلات عن طريق تأهيل قوة عاملة للمهن المطلوبة وبدون مطاردة العمال الاجانب الذين لا يحملون تصاريح » (هارتس ، ١/٣/١٩٩١ ، ص ٤) .

اما الاتجاه الثاني ، فهو المتعلق بايجاد قوة عمل بديلة . ويبدو انه تجري محاولات لاستقدامها من الخارج . فقد ذكرت هارتس ، وتحت عنوان ، « حوالي ١٠٠٠ عامل اجنبي سيصلون الى البلاد قريباً » مما يفيد بان الحكومة الاسرائيلية استقدمت هؤلاء لكي يحلوا محل القوى العاملة الفلسطينية . فقد ذكرت الصحيفة بانه : « سيصل الى اسرائيل ، على ما يبدو ، في المرحلة الاولى حوالي (١٠٠٠) عامل بناء من خارج البلاد ، وليس عشرة آلاف مثلما اقترح وزير الاسكان والاعمار اريئيل شارون في بداية الاسبوع . ويبدو ان هذا العدد مطلوب من اجل عدم التسبب بعرقلة اعمال البناء . ويفصح المجال في الوقت ذاته للاسرائيليين والمهاجرين الجدد للانخراط بالعمل في مهن البناء في الاشهر القادمة » . وذكرت الصحيفة بان : « نائب وزير العمل والرؤساء الحاخام مناحيم بروش بنوي طرح قرار المجلس الوزاري المصغر لشؤون الهجرة امام الحكومة لاستيراد عشرة آلاف عامل اجنبي الى اسرائيل » . فيما اعلن ،

كما ذكرت الصحيفة ، حوالي (٥٠) عضو كنيسة بانهم : « سيصوتون ضد احضار عمال البناء من خارج البلاد » . وذكرت الصحيفة ان : « هناك نقص بحوالي (٥) آلاف عامل بناء وهناك مخاوف لئلا يتضاعف هذا العدد نتيجة زيادة اعمال البناء » (هارتس ، ١٩٩١/١/١٠ ، ص ٩) .

من جهة اخرى ، وارتباطا بالوضع المتوتر في منطقة الخليج ، يعود الفلسطينيون الى اهلهم في المناطق المحتلة . فقد ذكرت هارتس بان : « حوالي (١٠٠٠) فلسطيني يقدمون بشكل يومي خلال الفترة الاخيرة باجتياز جسر الاردن من الشرق الى الغرب . وهذه زيادة ملحوظة على قدوم المواطنين الفلسطينيين عن طريق جسر نهر الاردن ، من الضفة الشرقية الى الغربية ، لان المئات من سكان المناطق الذين اقاموا حتى الان في دول الخليج ، وفي الاردن ، وفي العربية السعودية ، وفي مراكز اخرى قد قرروا العودة في اعقاب الازمة في الخليج » (هارتس ، ١٩٩١/١/١٤ ، ص ٣) . وهذا الامر سيزيد من العطالة في المناطق المحتلة ، وما يرتبط بذلك من مخاوف لدى المحتلين الاسرائيليين في انخراط هذه القوى في اعمال الانتفاضة . ولهذا فان الادارة المدنية ، حسبما ذكرت هارتس ، تشجع الان الاستثمارات من اجل تطوير اقتصاد المناطق . وفي للفترة الاخيرة ، اتبع اسلوب حر في اعطاء الموافقات لانشاء مصانع جديدة . وقالت الصحيفة : « ان الادارة المدنية تحاول منع التصعيد الامني على خلفية الازمة الاقتصادية بواسطة التسهيلات في اعطاء الموافقات لانشاء مصانع جديدة في المناطق . ان التطور الاقتصادي في المناطق ما يزال مقيدا بسبب الصعوبات المالية والاجتماعية والسياسية من قبل الطرف العربي وكذلك فان قسما من الاستثمارات التي وعدت بها المنظمات الدولية لم تنفذ ، بسبب عدم التزام العناصر العربية التي كانت تنوي الاشتراك في تمويل المشاريع » . وفيما يتعلق بالاستثمار في المناطق المحتلة ، من قبل المنظمات الدولية ، ذكرت هارتس بان : « المنظمات الدولية التي تعمل في المناطق المحتلة خلال ال (١٥) عاما الاخيرة طلبت ان تمول حوالي (١٣٠٧) مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثمار شامل يزيد على (٢٠٠) مليون دولار . وقد صادقت الادارة المدنية التي من صلاحيتها الموافقة على الطلبات على حوالي (١١١) من مجموع الطلبات . وان المجموع الذي اقر للاستثمار في المناطق هو (١٧٤) مليون دولار . وقد استثمرت المنظمات الدولية من هذا المبلغ حوالي (٥٧) مليون دولار في فروع الخدمات (الصحة ، التعليم ، الرفاه) ، وحوالي (٧٤) مليون دولار في القاعدة ، طرق ، مياه ، كهرباء) وتطوير الاقتصاد (الصناعة ، الزراعة ، العمل) . لقد رفض حوالي (١٨١) طلبا لاسباب امنية ، واسباب اخرى . واغلب هذه الطلبات رفضت في سنوات السبعينات وبداية الثمانينات . اما في السنوات الاخيرة فلم يرفض اي طلب تقريبا » (هارتس ، ١٩٩١/١/٣ ، ص ٢ - ٥) .

اما بعد بدء العمليات الحربية في الخليج ، صباح يوم السابع عشر من كانون الثاني ، فقد توقفت حركة العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة

الى داخل اسرائيل ، بسبب الحصار الشامل الذي فرضه المحتلون على المناطق المحتلة ، واقامة حظر تجول على منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد ذكرت الاذاعة الاسرائيلية بان جيش الاحتلال « فرض الحصار التام على الضفة الغربية وقطاع غزة » . وقالت انه : « طلب من جنود الجيش الاسرائيلي تنفيذ الامر وفرض الحصار بسرعة » (اذاعة اسرائيل ، ١٩٩١/١/١٧ ، الساعة ٣:٣٠) .

٣ - مقاومة الاحتلال ،

بمناسبة بدء العام الجديد ، والذي يصادف ايضا « ذكرى انطلاق الثورة الفلسطينية » ، اصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في المناطق المحتلة البيان رقم (٦٦) والذي يحمل ، حسبما ذكرت معريف ، عنوان : « عام البناء والمواجهة » . وذكرت الصحيفة ان : « المنشور يدعو سكان المناطق المحتلة ان يعملوا اليوم - على تصعيد النضال وخرق حظر التجول الذي فرضته قوات الامن » . وذكرت الصحيفة انه : « جاء في المنشور ان العام الرابع للانتفاضة سيتم استغلاله » لاغراض ودعم الدولة الفلسطينية » . (معريف ١/١/١٩٩١ ، ص ٤) . وذكرت هارتس انه جرى في المناطق المحتلة توزيع منشورات تحمل توابع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، واخرى للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . وذكرت الصحيفة بان « منشور الجبهة الشعبية الذي وزع كان تحت عنوان : « الوطن والموت » . وهو مصاغ باسلوب متطرف ويدعو الى النضال في المناطق المحتلة وفي اسرائيل وبكل السبل بما في ذلك السلاح الحي . ويقول واضع المنشور بانهم لن يسمحوا لاسرائيل بطرد السكان الفلسطينيين من المناطق ، ولن يسمحوا بكارثة عام ١٩٤٨ بتكرار نفسها » . وقد علقت الصحيفة على هذا البيان بقولها : « ان الاجراء العامة في المناطق تتناقض بشكل عام مع ما قيل في هذا المنشور باستثناء تصريحات فردية . ويفهم كل السكان بان اي عملية عنيفة من جانب السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة خلال الحرب قد تجر عليهم ردودا قاسية جدا . وشخصيات كثيرة في المناطق عادت واعربت عن خشيتها من احتمال ان تنفذ اسرائيل سياسة الابعاد فعلا . وشخصيات فلسطينية في شرقي القدس طالبت بحماية دولية كرد على احتمال كهذا » (هارتس ، ١٩٩١/١/١٥ ، ص ٣) . هذا فيما نشرت كل المؤسسات والمنظمات في قطاع غزة في نهاية الاسبوع الماضي ، حسبما ذكرت هارتس ، « تصريحات اعربوا فيه عن معارضتهم للحرب في الخليج العربي . وهذا التصريح كان موجها الى كل منظمات السلام في العالم وفيه نداء لمنع الحرب » . وذكرت الصحيفة ان : « بعض المصادر الفلسطينية اوضحت بان توترا يسود في اوساط العرب في قطاع غزة ازاء المواجهة الوشيكة في الخليج العربي » . ففي اعقاب البث التلفزيوني باللغة العبرية الذي وضع

فيه الجيش الاسرائيلي عن طرق الدفاع عن النفس من الحرب ، انقض سكان غزة على البقاليات ومراكز الغذاء في غزة من اجل شراء وتخزين الغذاء والمواد اللازمة لاغلاق الغرف » . وقالت الصحيفة ان : « مصادر فلسطينية ذكرت بان منظمة اونروا في قطاع غزة وفي بلدية غزة تم تشكيل طواقم طوارئ لتقديم المساعدة للمواطنين في حالة نشوب حرب في الخليج العربي والتسيي تؤدي الى اصابة القطاع ايضا » (هارتس ، ١٩٩١/١/١٣ ، ص ١-٤) . هذا فيما تم ايضا في الضفة الغربية ، حسبما ذكرته هارتس « توزيع العربا عن الراي يحمل توقيع « المؤسسات والمنظمات في المناطق المحتلة » تحت عنوان : « ضد الحرب في الخليج » ، حيث توجه الاعراب عن الراي الى كل مؤيدي السلام في العلم ولكل اولئك الذين يحافظون على حماية البيئة » بندا للعمل بسرعة لمنع الحرب في المنطقة » . وذكرت الصحيفة ان : « موجة كبيرة حدثت في انحاء الضفة الغربية لاجل المشتريات » وخرج الاف من السكان الى مراكز المدن الكبيرة لشراء المنتجات الغذائية الاساسية مثل السمكة ، والارز ، والسكر ، بالإضافة الى القماش البلاستيكي واشربة اللصق . وان الكثير من التجار استفادوا ذلك لرفع الاسعار ، وقام اشتمون في بعض الحالات بمهاجمة التجار الذين رفعوا الاسعار . وان رئيس اتحاد العمال في المناطق المحتلة شاهر سعد توجه امس باعراب عن الراي الى التجار العرب في المناطق لكي لا يستغلوا الوضع ، ولكي يكثرثوا بالسكان الذين يعانون اصلا من الوضع الاقتصادي الصعب » . هذا فيما اشارت الصحيفة الى ان « طبقات واسعة من سكان الضفة تخاف من الرد العنيف من جانب اسرائيل على عمليات الحاق الضرر بجنودها او بمواطنيها في وقت الحرب . وان التخوف من مغبة استغلال هذه الفرصة التاريخية للترحيل باحجام كبيرة يتم التحدث عنه في كل مكان » (هارتس ، ١٩٩١/١/١٣ ، ص ٢) .

وعند ذلك ، يبدو ان نشاطات الانتفاضة كانت عادية . فقد ذكرت هارتس انه : « مع معرفة نيا بقتل ابو اياد واثنين آخرين من فتح » بدأت الاصطدامات في قطاع غزة والضفة الغربية . وحسبما ذكرته الصحيفة فان الاصطدامات في قطاع غزة كانت بين المواطنين الفلسطينيين وقوات جيش الاحتلال الاسرائيلي راح ضحيتها شهيد فلسطيني يثيران المحتلين . كما واصيب ضابط من جيش الاحتلال في راسه . وقالت الصحيفة ان « مصادر فلسطينية ذكرت بان (٨٤) شخصا اصيبوا خلال الاصطدامات » . وذكرت الصحيفة « انه وسط الدهشة التي سادت في قطاع غزة عندما علم بموت ثلاثة من الاشخاص الكبار في منظمة فتح ، رفعت الاعلام السوداء » ووصل عدد كبير من السكان لتقديم التعازي الى اقرباء ابو اياد ، واعلن السكان عن الحداد لمدة (٤٠) يوما » . اما في الضفة الغربية ، وحسبما ذكرته الصحيفة فانه رغم فرض حظر التجول على كل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وعلى مدينتي نابلس وجنين ،

واعلان مشقة طولكرم كمطقة عسكرية مغلقة فان الاصطدامات حصلت بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال في نابلس ، وقرى سبطية ودير شرف وبيت وازن . وسمعت في قرى كثيرة نداءات الحداد ورفع الاعلام السوداء . وفي مناطق الجليل جرت مظاهرة حدادا ايضا مع معرفة نيا القتل ، وان حوالي (١٥٠) من سكان قرية فقوع تظاهروا في المفرق المجاور للقرية ورفعوا الاعلام واحرقوا الاطارات ووضعوا الحواجز (هارتس ، ١٩٩١/١/١٦ ، ص ٩) . فيما قامت مظاهرات في مخيم شعفاط ، وحسبما ذكرت معرف فانه : « تم سد الطرقات ، واشعال الاطارات ، والقاء الحجارة باتجاه قوة حرس الحدود التي كانت هناك . كما ورجمت بالحجارة سيارة اباص تابعة لشركة ابجد على الخط ٢٣ من شارع خالد بن الوليد في القدس الشرقية . كما واشعلت النار في مستودعين تابعين لعائلة جولاني في مخيم شعفاط وهما من كبار التجار في قرع الاثك في المناطق » . وذكرت الصحيفة ان « رجال الاطفاء اكدوا بان الحادث تحريضي عدواني » (معرف ، ١٩٩١/١/٨ ، ص ٦) . كما وذكرت هارتس بانه : « قُبلت في انفجار وقع صباح امس الشابة امل العطابي وعمرها (٢٤) عاما وهي من سكان مخيم اللاجئين عايدة بالقرب من بيت لحم عندما كانت (تعد) المادة المتفجرة » . وقالت الصحيفة ان ذلك « حصل في مراحيض النساء في زاوية الشارع شكا ومحنية يهودا في قلب السوق » . واضافت الى ذلك بان : « قائد الشرطة قال : لاشك ان هذه الاعتداءات خططت من اجل يوم تأسيس حركة فتح الذي يصادف اليوم » . (هارتس ، ١٩٩١/١/١٦ ، ص ٥) . كما والقيت زجاجتان على دوريات جيش الاحتلال الاسرائيلي في رفح (هارتس ، ١٩٩١/١/١٦ ، ص ٩) .

اما بعد بدء العمليات الحربية في الخليج فقد ذكرت الاذاعة الاسرائيلية انه وقعت في العشرين من كانون الثاني اعمال « مخلة بالنظام ولكن بشكل خفيف عندما اعلن عن رفع نظام حظر التجول من اجل السماح للمواطنين بالتزود بالمواد الغذائية . ففي الخليل رشقت الحجارة على كنيس يهودي . والقيت عبوة ناسفة مفخخة باتجاه موقع عسكري في بيت لحم ، بدون اصابات » (الاذاعة الاسرائيلية ، ١٩٩١/١/٢٠ ، الساعة ١٨٠٠) . وفي تقرير عن « الاوضاع الامنية في غزة » قالت الاذاعة ان : « نظام منع التجول الشامل لا يزال مفروضا على منطقة قطاع غزة » ، وان الكونيل دافيد حاخام مستشار رئيس الادارة المدنية للشؤون العربية قال بانه تم رفع الحظر عن غدة مناطق في قطاع للتزود بالمواد الغذائية . وقد اعيد فرض نظام منع التجول . وطلب من السكان في القطاع المحافظة على نظام منع التجول من اجل سلامتهم وامنهم » ، وحسبما ذكرت الاذاعة فانه قال : « ارجو السكان المحافظة على نظام منع التجول وذلك لعدم تعريض حياتهم للخطر » ونحن كادارة مدنية مسؤولون

عن مجرى الحياة اليومية في قطاع غزة ونعمل بشكل جدي لتزويد السكان بكافة المؤن الغذائية اللازمة الضرورية والموجودة كفاية في منطقة القطاع» (الاذاعة الاسرائيلية ١٩٩١/١/٢١ الساعة ١٢:٠٠). وذكرت صحيفة السفير بان «مصادر فلسطينية قالت ان امرأة فلسطينية سقطت شهيدة برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي في نابلس». وأضافت المصادر ان الضحية وتدعى لبنى عزيز القداس قتل برشق ناري اصابها في وجهها وصدرها في وقت كانت تقوم فيه بارضاع طفلها على «أحدى الشرفات» (السفير ١٩٩١/١/٢٠ ص ٥).

٤ - اجراءات المحتلين الاسرائيليين:

٢ - اجراءات سلطات الاحتلال :

يبدو ان الممارسات الاجرائية الاسرائيلية تخالفت بين اتخاذ استعدادات لمواجهة اندلاع الحرب في الخليج وبين الاجراءات المتخذة للوقوف بوجه النشاطات الاعتيادية لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة - فعلى الصعيد الاول ذكرت صحيفة هآرتس في الخامس عشر من كانون الثاني وعلى صفحتها الاولى وتحت عنوان: «ترتيبات لساعة الطوارئ في المؤخرة»، مجموعة من الاحتياطات التي تشمل جميع المجالات في اسرائيل. اما فيما يتعلق بالمناطق المحتلة، فان ماذكرته صحيفة معريفي في الثالث عشر من كانون الثاني كاحتمال في فرض حصار شامل على المناطق المحتلة، تحقق في اليوم السابع عشر من كانون الثاني. وفيما يتعلق بالاستعدادات لمواجهة احتمال الحرب بالاسلحة غير التقليدية فان سلطات الاحتلال وزعت الاقنعة ضد الغازات السامة منذ فترة مبكرة داخل «الخط الاخضر»، ولكنها امتنعت عن توزيعها على المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. فقد ذكرت هآرتس ان: «سكان القطاع لن يحصلوا على اقنعة الغاز، وهذا حسب تقديرات الجيش الاسرائيلي انه لا توجد خشية بان تنزل صواريخ في القطاع. وقد حضر شبان كثيرون في القطاع وسائل دفاعية مثل النايلون، ويوجد من اشترى اقنعة من الشوق الخاصة (هآرتس ١٩٩١/١/١٣ ص ٢ - ٤). وفي خبر آخر لهآرتس بهذا الصدد هو انه: «على الرغم من ان سكان غزة لن يحصلوا على اقنعة واقية من الغاز، فقد قررت جهات راقية المستوى في جهاز الامن توزيع (٢٠٠٠) من الاقنعة على الطواقم الطبية في المستشفيات». وعند نشوب الحرب (هآرتس ١٩٩١/١/١٣ ص ٢). وذكرت يديعوت احروتوت بان: «المستوطنين في المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة عبروا عن غضبهم واستيائهم من قرار عدم تسليم اليهود في الضفة الغربية الاقنعة الواقية من الحرب الكيماوية

والبيولوجية، بسبب عدم الكفاية في اعداد هذه الاقنعة». (يديعوت احروتوت ١٩٩١/١/٨ ص ١). يضاف الى ذلك ان الادارة المدنية، حسبما ذكرته هآرتس «دعت كل الاطباء الذين يعملون في المستشفيات في منطقة نابلس الى ان يوقفوا عطلتهم ويعودوا الى المستشفيات فوراً استعداداً للخامس عشر من كانون الثاني»، وفقاً لما ذكرته المصادر الفلسطينية. ونسبت الصحيفة الى وزير الصحة يهودا أولمرت قوله: «ان ادارة المستشفيات العربية في الضفة الغربية طلبت منه عدم ربط المجال السياسي بالمجال الطبي، وقد وافقتهم على ذلك، ووعدتهم بان الادارة المدنية ستقدم بالمساعدة وخاصة الى المؤسسات الطبية في المناطق». (هآرتس ١٩٩١/١/٨ ص ٢ - ٣). فيما منعت شخصيات فلسطينية من السفر الى الخارج، وحسبما ذكرته هآرتس فانه: «يقيد سفر كل الزعماء الفلسطينيين هذه الايام». وذكرت الصحيفة ان: وزير الداخلية آرييه درعي وقع على امر يمنع سفر رئيسة اتحاد النساء الفلسطينيات في المناطق، معللاً ذلك بالاسباب الامنية. كما ومنع فيصل الحسين واحمد الطيبي من سكان القدس الشرقية من السفر الى الخارج». وقالت الصحيفة ان: «الرجلين السياسيين اللذين لم يستلما مثل هذه الاوامر هما رضوان ابو عياش وزايد ابو زايد بسبب وجودهما في السجن المركزي في الضفة الغربية بأمر اعتقال اداري» (هآرتس ١٩٩١/١/٨ ص ٢ - ٥).

اما بعد بدء العمليات الحربية في الخليج فقد جرى تعطيل الدراسة. فقد ذكرت اذاعة اسرائيل بان: «الناطق بلسان الجيش اعلن انه بموجب التعليمات الصادرة للجمهور لم تنتظم الدراسة في جميع مؤسسات التعليم وطلب من الجمهور الاحتفاظ بالاقنعة الواقية من الغازات السامة في متناول اليد تحسباً لاي طارئ». (اذاعة اسرائيل ١٩٩١/١/٢٠ الساعة ١٦:٣٠). فيما ذكر الراديو انه: «ضباح اليوم رفع نظام منع التجول عن عدة مناطق في الضفة الغربية وذلك لتمكين السكان من التزود بالحاجيات الاساسية والمواد الغذائية» (اذاعة اسرائيل ١٩٩١/١/٢٠ الساعة ١٩:٢٥). فيما «نقى منسق اعمال وزارة الدفاع في المناطق شمونييل غورين ان تكون قوات الامن ستدخل ذنابات الى المناطق في حالة وقوع عنف على خلفية حرب الخليج». (اذاعة اسرائيل ١٩٩١/١/٢٠ الساعة ١٨:٣٠). وذكرت صحيفة السفير ان: «الاذاعة الاسرائيلية اعلنت في خطوة تتضمن دلالات عدة ان سلطات الاحتلال قررت فتح جسري «النبى» و«داميا»، اللذين يربطان الاراضي المحتلة بالاردن امام المواطنين الفلسطينيين الراغبين بمغادرة الضفة الغربية. واوضحت الاذاعة ان سلطات الاحتلال ستفتح الجسر اعتباراً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثانية عشر ظهراً، وأن من يريد الخروج عبر الجسرين والراغبين عليهم التوجه الى مكاتب الادارة

المدنية لمعالجة معاملة مغادرته وتوجيهه» (السفير، ١/٢٤/١٩٩١، ص ١). وهذا وذكرت صحيفة تشرين بأن «سلطات الاحتلال قدمت ٢٨٠ مواطنا فلسطينيا في قطاع غزة المحتل للمحاكمة أمس بحجة خرق نظام حظر التجول المفروض على الاراضي المحتلة». وقالت الصحيفة ان: «الانباء الواردة من الاراضي المحتلة ذكرت بان اجراءات القمع الصهيونية لم تحل دون استمرار المظاهرات والمواجهات في العديد من المدن والقرى والخيمات وان المواطنين العرب يواصلون تحديهم للاحتلال واجراءاته رغم ماواجهونه من تنكيل وقع وهدم للمنازل وتخريب للممتلكات» (تشرين ١/٢٨/١٩٩١، ص ١).

وعلى الصعيد الثاني، لمواجهة نشاطات المواطنين الفلسطينيين المناوئة للاحتلال، ذكرت هارتس انه بمناسبة: «يوم انطلاق المقاومة الفلسطينية في الاول من كانون الثاني في فرض الحظر في اغلب مناطق قطاع غزة وفي مناطق واسعة من الضفة الغربية» وقد نقلت الى مناطق القطاع والضفة قوات كبيرة من الجيش بما في ذلك الوحدات الخاصة، وتم اعلان حالة التأهب القصوى، وتم توجيه القوات الى العمل بسرعة على تفريق اي محاولة لخرق الحظر أو لاجداث شغب، وسيمنع الدخول الى القدس اليوم من قبل سكان المناطق المحتلة». وذكرت الصحيفة بانه: جرى في المناطق المحتلة اضراب عام احتجاجا على الحوادث الدموية التي جرت في القطاع يوم السبت والتي قتل خلالها اربعة اشخاص وجرح المئات». (هآرتس، ١/١/١٩٩١، ص ١). وذكرت هارتس انه تم يوم ١/٨/١٩٩١ طرد اربعة من اعضاء حركة حماس الذين القوا التماسهم الى محكمة العدل العليا. وذكرت مصادر عسكرية بانه في الصباح الباكر اخرج الرجال الاربعة من سجن غزة وهم مقيدون من ايديهم وارجلهم وعلى وجوههم الاقنعة، وتم تحميلهم في حوامة نقلتهم الى «الحزام الامني» في جنوب لبنان حيث تم تسليمهم الى قوات «جيش لبنان الجنوبي»، ومن هناك نقلوا بسيارات الى مكاتب الصليب الاحمر الدولي في القسم الشرقي من سهل البقاع (هآرتس، ١/٩/١٩٩١، ص ٥). هذا وجرت محكمة «الشيخ احمد ياسين زعيم حركة حماس والمعتقل منذ عام ونصف في احد السجون داخل الخط الاخضر» حسيما ذكرته هآرتس، و اضافت بان: «الشيخ ياسين سوف يجلب الى المحاكمة برفقة حراسة مشددة وسوف يحمي المحكمة العشرات من الجنود ورجال الشرطة العسكرية». وقالت الصحيفة ان: «الجيش الاسرائيلي سوف يفرض الحصار على عدد من المناطق في القطاع وسوف تعزز قوات الجيش من اجل منع الاشتباكات والمواجهات في وقت المحاكمة». (هآرتس، ١/٣/١٩٩١، ص ٥). وذكرت هآرتس ايضا بانه في عدة اماكن في الضفة الغربية مثل جنين وطولكرم وقلقيلية جرى الاضراب وفقا

لدعوة الجهاد الاسلامي، وفي اماكن اخرى مثل نابلس وفقا لدعوة حماس. وفي حي البقعة في نابلس انتشر عدة ملثمين وهم يحملون مكبرات صوت واعلنوا الاضراب احتجاجا على محاكمة زعيم الحركة الشيخ احمد ياسين». (هآرتس ١/٧/١٩٩١، ص ٣).

ومن بين الاجراءات الاحتلالية الاخرى اصرار جيش الاحتلال، حسيما ذكرت هآرتس، على «هدم عشرة بيوت متجاورة بالقرب من موقع عسكري في مخيم جباليا». ان هذه البيوت تشكل حيا واحدا وينسوي الجيش الاسرائيلي هدم هذه البيوت بتعليل (ضرورات عسكرية اجبارية). وقالت الصحيفة: «ان الجيش الاسرائيلي ابلغ سكان هذه البيوت قبل حوالي اسبوعين من اجل اخلائها لهدمها». واقترح عليهم بان يأخذوا التعويضات وان السلطات سوف تسلمهم استحقاقاتهم خلال ٤٨ ساعة». (هآرتس، ١/٣/١٩٩١، ص ٥). وذكرت معريف انه: «قتل بنيران اجنود جيش الاحتلال صبي في الثانية عشرة من العمر في مخيم الفارعة» (معريف، ١/٦/١٩٩١، ص ٤). فيما «جرح ستة مواطنين من قرية مزرعة كيليافي منطقة رام الله» نتيجة لاصابتهم بالطلقات المطاطية خلال اشتباكات بين الشبان الفلسطينيين وبين قوة من جيش الدفاع وصلت الى القرية (معريف، ١/١٥/١٩٩١، ص ٧).

ب - اعمال المستوطنين العدوانية :

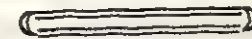
ذكرت صحيفة ידיעות احرونوت ان: «المستوطنين في مستوطنة تفوح في الضفة الغربية قاموا بطرد قوة تابعة للشرطة حاولت القيام باعتقالات في المكان». ووقعت الحادثة الخطيرة في ذروة يوم شغب عاصف قام خلاله رجال مسلحون باقتحام قرية ياسوف العربية المجاورة، حيث اطلقوا النار في جميع الاتجاهات وحسب عدة روايات فقد جرحوا مواطنين او ثلاثة من مواطني القرية». (يديעות احرونوت، ١/٦/١٩٩١، ص ٧).

ثانياً، - جنوب لبنان :

في اطار الاستعدادات لمواجهة احتمالات الحرب في الخليج، ذكرت ידיעות احرونوت بان: «اسرائيل نصبت (١٢) صاروخ ارض - ارض بعيدة المدى في المنطقة الامنية للجنوب اللبناني». وذلك كما يبدو من اجل اطلاقها على اهداف في العراق لو هاجمت هذه اهدافا اسرائيلية بالصواريخ. وحسب المصادر فان ستة صواريخ من هذا النوع شوهدت في مواقع حرس اشجار الصنوبر في منطقة بلدة حاصبيا. وبالقرب من المواقع وضع الاسرائيليون

قوة حماية من الدبابات ، ومكان الصواريخ هو في منطقة راشيا الوادي ، ونصبت ستة صواريخ أرض - أرض أخرى قرب جزين » (يدعوت احرونوت ، ١٩٩١/١/٧ ص ٥) . فيما تناقش قيادة قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل) احتمال اخلاء كل جنود (اليونيفيل) من لبنان اذا اندلعت حرب بين العراق واسرائيل . هذا ما ذكرته هارتس ، وأضافت انه : « في حالة حدوث انسحاب فانه سيكون من الضروري تدمير كل المعدات العسكرية ، والانسحاب الى قبرص وان الانسحاب يمكن ان يتم وفقا لقرار مجلس الامن » . (هارتس ، ١٩٩١/١/١٥ ص ٣) .

وعلى صعيد مقاومة الاحتلال الاسرائيلي قامت قوة من الفدائيين بالاشتباك مع قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي في الحزام الامني « على بعد كيلو متر واحد من الحدود الفلسطينية - اللبنانية » ، وحسبما ذكرت هارتس التي اوردت النبا انه « استشهد في هذا الاشتباك اربعة فدائيين . وقالت الصحيفة انه : « بعد الحادث وصل الى المكان قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلي ، يوسي بليد ، واثنى على عملية الجيش الاسرائيلي ويقدره في الجيش الاسرائيلي بانه في هذه الايام ستكون هناك محاولات اعتداء كثيرة ضد الجيش الاسرائيلي وجنود جيش لبنان من قبل المنظمات الفدائية في جنوب لبنان وكذلك ضد المستوطنات في الشمال واصبح الجليل . وقالت عناصر عسكرية بانه يعمل في جنوب لبنان (١٥٠٠) فدائي من منظمات فلسطينية مختلفة » . (هارتس ، ١٩٩١/١/١٣ ص ٤ - ٤) . وردا على ذلك ، حسبما ذكرت معرف ، « قامت طائرات الاحتلال الاسرائيلي بقصف قيادة « فتح » في صيدا في جنوب لبنان » وقالت الصحيفة ان ، « هذه هي اول عملية قصف ينفذها سلاح الجو على قاعدة منظمة فتح في جنوب لبنان في العامين الماضيين » . (معرف ، ١٩٩١/١/١ ، ص ٤) . كما وذكرت هارتس ان : « اربعة فدائيين قتلوا خلال اغارة سلاح الجو على اهداف للفدائيين جنوب شرقي صيدا » . وقد نسبت الصحيفة الى المصادر اللبنانية قولها بان « طائرتين نفائتين اطلقت (١٦) قذيفة نحو ثلاثة مبان في قرية مجدليون . وان المدافع المضادة للطائرات والخاصة بالفدائيين فتحت النار باتجاه الطائرات . واكد الجيش الاسرائيلي ان سلاح الجو هاجم امس اهدافا للفدائيين في مخيم عين الحلوة الذي يستخدم كقاعدة انطلاق لتنفيذ عمليات فدائية ضد اسرائيل . وهذا اول هجوم يشنه سلاح الجو في لبنان هذا العام » (هارتس ، ١٩٩١/١/٧ ص ٣) .



ترجمات عن الكتب والصحف العبرية :

السلام هو شرط للازدهار

هآرتس ١٩٩١/١/١ بقلم : أفشلوم فيلان

قبل علمين ونصف العام وضعت جهات الامن على طاولة حكومة اسرائيل تقريراً يقول ان حوالي مليون يهودي سيهاجرون الى البلاد خلال السنوات المقبلة ويرتكز هذا التقدير على الافتراض الاساسي بانه من اصل ثلاثة ملايين يهودي يعيشون في الاتحاد السوفييتي ، فان مليون يهودي منهم سيأتون الى البلاد ، وسبق مليون يهودي في المنفى ، في حين ان المليون الثالث من اليهود لم يقرروا بعد ما اذا كانوا سيبقون في بلدانهم ام سيهاجرون الى وطنهم .

ومن هنا ، فان كل رقم يتحدث عن هجرة مليون مهاجر فاكتر من الذين سيأتون خلال السنوات المقبلة الى البلاد ، هو رقم صحيح . وان الحاجة من حيث قاعدة البناء والتشغيل هي كبيرة بشكل مذهل . اوجب البناء بنظام حجم يتضاعف مرتين عن حجم تل ابيب ، وزيادة قاعدة الخدمات بمقدار الربع صفة ، وتعليم وخلق مصادر عمل لمئات الالاف من العمال الجدد . وبمئات هذا الامر استيعاب ٧٠ / مليون من أبناء البشر في مجالات الولايات المتحدة او ١٢ / مليون شخص في فرنسا او في إيطاليا .

ومن اجل تنفيذ هذه المهمة ، فان الاستثمار المطلوب للاقتصاد يتراوح بين ٥٠ الى ٧٠ مليار دولار . وان جزءاً من المال من المقرر ان يأتي من داخل الكعكة ذاتها : الانتاج سيزداد ، وان مسيرة البناء ستشغل فرع البناء ، وستكون هناك حاجة لانتاج المزيد من الغذاء وغير ذلك . وبمعدل ازدهار بمقدار ٧٪ - ٨٪ في العام ، سيكون بالامكان تحقيق جزء من المبلغ الفلكي بواسطة الزيادة في الجهاز ذاته . اما الجزء الآخر فيجب ان يأتي من رأس المال الخارجي اي - من الاستثمارات والمستثمرين ، ومن الاقتصاد الحر والعالم الحر ، وخاصة من الولايات المتحدة ، واليابان ، ودول اوربا . وهنا يكمن الفخ الدولي لاسرائيل

وان هذه الدول ستكون مستعدة للاستثمار فقط اذا ما كان في منطقتنا « هدوء صناعي » . ولن ينشأ مثل هذا الامر دون بداية لمسيرة سلام .

ونشهد منذ شهرين مساومة مخجلة مع حكومة الولايات المتحدة حول تقديم ضمانات دولة لقرض بمقدار ٤٠٠ / مليون دولار لاسكان المهاجرين . وماذا سيحدث لو ساومنا على اربعة مليارات او ١٤ / مليار او ٢٤ / مليار دولار ؟

ومن هنا ، فان الخيار الحقيقي اليوم هو إسقاط : استمرار السيطرة على اكثر من مليون ونصف مليون من الفلسطينيين ، مع انتفاضة متواصلة وساكن ، مقابل بداية مسيرة سياسية تتيح استيعاب اكثر من مليون مهاجر مع نسبة عالية من الاكاديميين وجملة من الاختصاصات التي من شأنها ان تفسر بشكل اساسي البنية القاعدية لطاقة العمل الاسرائيلية .

والخيار الآن هو مواصلة وجود اقتصاد مع اجر منخفض ، ومع بطالة بحوالي ٢٠ ٪ ، او القدرة على استغلال « ثمن السلام » وتطوير اقتصاد متقدم ، مع صناعات تتوجه نحو الاسواق في الخارج بحيث تركز على رأس مال بشري وعلى قاعدة يتم بناؤها مقابل التنازلات السياسية .

ويبدو ان المعضلة الاساسية - الاراضي مقابل السلام - تتطور خلال الاشهر الاخيرة الى معضلة كاملة : دولة تعتمد على المساعدات (على غرار مكتب القوت في الخمسينات) مقابل دولة رفاه . وان البديل الاول معناه العودة الى المعسكرات المؤقتة التي كانت في الخمسينات ولكن بمقياس التسعينات - « بيوت سكنية » بمساحة ٢٢٤ في هوامش المدن الكبيرة ومخيمات من الخيام بمختلف انواعها . والامكانية الاخرى هي - تطوير الصناعة ، وقاعدة خدمات حديثة ، ومباني تلبي الحاجات بمساعدة رأس مال دولي مكثف كنتيجة للتوقيع على اتفاقيات السلام .

ويبدو ان حكومة اسرائيل الحالية ، التي تحكم بفضل الثورة الكبيرة لابناء الجيل الثاني من سكان المعسكرات المؤقتة في الخمسينات ، مكبلية بالتزامات ايديولوجية اكل عليها الزمن . ومن خلال السيطرة العديمة الفائدة على الفلسطينيين في المناطق ، فان الحكومة تبني بكتلتي يديها نوى التمرد في التسعينات .

وبالنسبة لدولة اسرائيل - وربما هذه هي المشكلة الرئيسية - لا يوجد فاصل زمني لـ « جيل واحد » لكي تحدث مسيرة معينة وتنزل حكومة الليكود من السلطة بفعل حساب سياسي مستقبلي . ولا توجد لنا امكانية للانتظار لفترة ٢٥ / سنة اضافية حيث ان جموع المهاجرين يخلقون وضعا يستوجب منا تقديم ردود فورية . ومن هنا فان نقطة الارتكاز التي تقوم على اساس موضوع السلام هي التي يمكن من خلالها فقط تحريك مسيرة كاملة نحو الامام ويكون موضوع استيعاب الهجرة في مركزها .

وان معظم رجال الاقتصاد يعترفون بذلك خلال الاحاديث الخاصة . وتذكر الهستدروت هذا الامر ، ولكنها تخشى من القيام بمبادرة ، كما ان رجال المناعة يقولون ذلك بشكل واضح . ونجد ان حزب العمل منشغل بنفسه حيث ان رئيسه يتعلم اللغة الروسية . ويخيل الي ان معظم القوى السياسية والانتاجية في البلاد تدرك هذا الموضوع ، ولكنها تخشى من قول هذه الحقيقة البسيطة للجمهور .

ويرى الجميع هذا الامر ، ويدركه معظمهم ايضا ، ولكنهم يتركون الزمن في هذه الاثناء يفعل فعلته . ومثلما ان الوقت لا يعمل لصالحنا في مسيرة السلام - حيث ان ما كان يمكن تحقيقه بالامس ، من المشكوك فيه ما اذا سيكون بالامكان تحقيقه اليوم او غدا - فكذلك الامر ايضا في الهجرة والاستيعاب .

وبدلا من حملة الاعلانات الباهظة التكاليف والاستعراضية التي تجري الآن في وسائل الاعلام تحت شعار : « لبذل جهد وطني » ، والتي من المشكوك فيه ما اذا كانت ستسهم بشيء باستثناء دفع الاموال النقدية من وزارة المالية الى مكتب الاعلانات (داحف) ، فيجب بذل جهد وطني حقيقي والتوصل الى السلام . وان باقى الامور الاخرى ستأتي بعده .

★ ★ ★

عام التحول

معريف ١٩٩١/١/١

بقلم : شموئيل شنييتسر

ان العام الميلادي الذي انتهى امس - عام ١٩٩٠ / - سيتم تسجيله باحرف من ذهب في التاريخ اليهودي ، على انه عام التحول . وكان فيه آلاف من المشكلات والقلق - مشكلات الامن ، ومشكلات المعيشة ، وضائقات العجزات الرسمية والخاصة ، والاستياء السياسي ، ومشكلات الفساد والقيم . ومع ذلك فقد كان عاما كبيرا - وربما العام الاكبر الذي شهدته الشعب اليهودي ودولته منذ اثنين من الاجيال .

فبعد سنوات من الهجرة القليلة وازدياد النزوح فقد جاءت هجرة بمقدار ٢٠٠ / الف نسمة . واية هجرة ! شعب يهودي منفصل ومسجون خلف ستار من الحديد والظلم ، ومنفصم عن جسم الامة منذ سبعين سنة ، ولكنه اخذ يتصل مع هذا الجسم من جديد ، وبدأ يظهر داخل قلبه وروحته هويته الضائعة وبدأ يربط مصيره بمصير الدولة اليهودية المتجددة .

واننا في حالة من الارتباك ، حيث نبحث في قاموس مصطلحاتنا عن الكلمات المناسبة من اجل ان نعبر بها عن هذه المعجزة والدهشة . واننا نعرف ان ذلك هو ليس كلمات منمقة وانما هو واقع بسيط ويومي . فهناك سيل من اليهود يقوم بغراقنا ، وهو حلم غير ممكن تحول الى حقيقة . وكل ما تمنيناه ، ولم نفتقد بانه سيتحقق ، فنجد انه يتحقق . وخرج شعب اسرائيل مرة اخرى من بيت العبودية الى الحرية والى ارض الميعاد . وليس هاما انهم لا يعرفون شكل حرف عبري واحد ، وان لغتهم غريبة على اسماعنا ، ولا يعرفون مناسباتنا واعيادنا ، وانهم عاشوا كل ايامهم دون معرفة صهيونية دون صلاة « للعالم القادم في القدس » .

واصبحوا الآن هنا . وفي قلبهم رغبة قوية في تعلم لغتهم والتحدث بالعبرية والمشاركة في بناء البلاد ، وان يصبحوا مواطنين في دولة اليهود - وربما الرغبة ايضا في نسيان سنوات الانفصال والعزلة . واننا ندرك فجأة ان الصهيونية ليست ماضيا ، وانما هي حاضر ومستقبل .

اننا في حالة من المفاجأة . لقد تحدثنا لسنوات عن الهجرة . وطلبنا لسنوات بفتح الابواب امامهم ، وعندما فتحت فاننا لسنا على استعداد لاستقبال القادمين . واننا ننشغل الآن بحلول عاجلة : استيراد بيوت جاهزة ، واخلاء الغرف في الفنادق ، واخلاء تكتات عسكرية ، ومشاريع بناء ، وشراء الخيام .

ولم يتم اعداد اية قاعدة في وقت مسبق . وبخيل اليوم ايضا انه لا يوجد مشروع حقيقي لاستيعاب جموع المهاجرين . ولكن التيار أخذ بالازدياد وانه يفرض علينا حولا لم نحلم بها .

ومن غير الممكن ايقاف هذه المعجزة التي بدأت تغير مفهومنا وانماط حياتنا . واننا ننجر مع هذا التيار رغما عنا ، حيث بدأ يملئ علينا مفاهيم جديدة .

واننا نسير في طريق الازدهار - ليس لاننا قررنا وخططنا هكذا ، وانما لان الهجرة تملئ علينا ذلك ، والتي تجلب لنا حاجات جديدة ومستهلكين جددا . فالمعامل التي كانت متوقفة بسبب انعدام الطلب والاسواق انبعثت فيها الحياة من جديد . فالؤهلات الجديدة ، والعلوم الجديدة والثقافة الجديدة تفتح امامنا آفاقا جديدة .

وهذه مسيرة صعبة ومعقدة وملبئة بالصعوبات والفشل . ولكنها بدأت . واننا نشعر باننا موجودون من اجل ذلك ، ولهذا الهدف والاتجاه . وتسيطر علينا مشاعر مؤثرة . فهذه المشاهد في قاعة بيت تيفوت المليئة بالحقائب ، بالإضافة الى الطائرات التي ينزل منها الشيوخ والاطفال ، والاشخاص الذين يسيطر عليهم التعب ، والمربكون ، والمندهبون ، والمتبسمون - تسيطر على الحناجر وتختفها .

انهم يعتمدون علينا ، ويشقون بنا وباننا سنجد لهم ماوى ومصدرا للمعيشة واننا نشعر بحجم المسؤولية التي ليست للحكومة فقط ، وانما للجمهور كله .

وثمة بيننا اشخاص سيئون حيث يعتقدون ان هذا هو الوقت لكي يرفعوا رسوم الاجار الى عنان السماء ، واستغلال ضائقة القادمين من اجل ربح المال .

ولكن هناك آخرون ايضا . اشخاص يشعرون بان هذا هو وقت الاختبار لنا جميعا ، انه وقت التطوع والمساعدة ، ووقت افساح المجال ليتسع المكان للجميع . ووقت جمع الاثاث المستخدم وتقديمه للقادمين من دون مقابل . ووقت التفتيش في خزانة الثياب واخراج ثوب وحذاء لمن يحتاج لذلك ، وهو ايضا وقت دفع ثمن هذه المعجزة .

واننا اصبحنا اشخاصا جيدين اكثر ، ويهودا جيدين اكثر . واننا تقدم تعبيرا جديدا عن وحدة المصير اليهودي . واننا نعرف اننا بمساعدتنا لهم فاننا نساعد بذلك انفسنا ، لاننا نحن وهم ابناء شعب واحد ، وان بيتنا هو بيتهم .

باك ، انه ليس كل رئيس جمهوري ينهج حقاً حسبما يتنبأ به نموذج هيبس .
كما نجح في اكتشاف رؤساء ديمقراطيين رفعوا مستويات البطالة
في فترة حكمهم أكثر من رؤساء جمهوريين آخرين : ولذلك فقد كان اقتراحه
هو تفضيل الإدارة كتوضيح أفضل بكثير من الحزب الحاكم .

ويقوم باك بمهاجمة هيبس لان النموذج الذي اقترحه يتجاهل تماماً
النظريات البسيكولوجية حول شكل واساليب العمل المختلفة من جانب رؤساء
مختلفين ، كما يتجاهل النظريات من جانب مجموعات الضغط والائتلافات
السياسية والتي تحمل الرئيس الديمقراطي في بعض الاحيان ، مثل الرئيس
كارتر ، الى التدهور في مجال التشغيل .

واستمر الجدل بين هذين الباحثين من خلال صفحات المجلات المهنية
(مثل : مقال باك ١٩٨٤) ، ويصل الى الشخصيات الكمية الدقيقة جداً
للمفروق بين المفهومين . وان مشكلة التخصيص ، او جزئية النموذج ، والتجاهل
المطلق للمتغيرات الاقتصادية ، تؤدي الى تشويه مصداقية النموذجين السياسيين
اللذين تم عرضهما من جانب هيبس ، وباك . وان هذا التجاهل مثير للمشاكل
أكثر في ضوء البحث الاقتصادي الفني بالمقارنات التوضيحية الرفيعة المستوى
لظاهرة البطالة . ويمكن على سبيل المثال اقتراح عام (١٩٨١)
Pindyck and Rubinfeld وعام (١٩٨٢) . Lilen .

وان تحليل المعادلات المتشكلة بشكل متبادل من عناصر اقتصادية وسياسية
سيضمن على ما يبدو تغييراً جوهرياً في المعطيات التي اقترحها هيبس ، وباك
للحزب والإدارة كمتغيرات سياسية وحيدة في توضيح البطالة .

وان الازدواجية الاقتصادية التي عرضت آنفاً : (الديمقراطيون - أكثر
تضخماً وأقل بطالة ، والجمهوريون - أكثر بطالة وأقل تضخماً) توازي
بنتائجها العلاقة السلبية بين التضخم والبطالة وذلك امام الخط البياني من
جانب فيليبس ، والذي يعرض العلاقات التبادلية بين تدفيزات الاسعار
والتقلبات في التشغيل . وفي الافتراضات الاساسية الرئيسية لمقاله ، يبرر
هيبس وجود خط بياني سلبي بناء على المزاعم الثلاثة التالية :

٢ - ان استقرار الاسعار يتطلب خلق نسبة عالية نسبياً من البطالة ،
كما ان النسبة المنخفضة من البطالة تستوجب نسبة عالية نسبياً من التضخم
(العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم بناء على الخط البياني التقليدي (فيلبس)

ب : - ان سياسة آل ماكرو الاقتصادية التقليدية غير قادرة على
تحقيق هدف التضخم المنخفض ومستوى بطالة منخفض في الوقت ذاته .

البطالة في إسرائيل

(عوامل اقتصادية وسياسية)

مجلة رفعون لكلكلاه بقلم : عوفير بلوخ ، وباروخ مفوراخ

يتركز موضوع هذا المقال في توضيح البطالة الاسرائيلية من خلال التطرق
للعوامل السياسية والاقتصادية . وان التوضيحات السياسية ، واستناداً
الى الابحاث القياسية لتوضيح ظاهرة البطالة في الولايات المتحدة ، توصلت
خلال العقد الاخير الى نتائج مرضية ، وتوازي في مستواها لبحاث البطالة
الاقتصادية . وان موضوع البحث السياسي في مجال البطالة يكمن في المزاем
« التاريخية » حول التنوع الاقتصادي المزدوج ، وهو الحويلة لسلطة
الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة ، وكانت على الشكل
التالي : الديمقراطيون - أكثر تضخماً ، وأقل بطالة . الجمهوريون أكثر
بطالة ، وأقل تضخماً .

وان الابحاث القياسية التي تناولت ظاهرة البطالة ، فصلت على ما
يبدو ولاسباب تتعلق بالاخلاص المهني ، التوضيح الاقتصادي عن السياسي .
وان مستويات التوضيح العالية التي تحققت سواء في النهج الاقتصادي أو
السياسي ، شوهت بدرجة معينة مشكلة التوضيح الجزئي للمجالات ، حول
المعاني المتعلقة بهذه المشكلة في البحث الاحصائي .

وان البحث السياسي القياسي الذي يتناول ظاهرة البطالة ، يتعاطف
مع اثنين من الباحثين الرئيسيين : Beck - Hibbs . وفي مقال (كلاسيكي)
في عام ١٩٧٧/ ، نجح هيبس في اثبات الزعم انه في فترة حكم رئيس
ديمقراطي فان مستوى البطالة ينخفض في الولايات المتحدة ، في حين انه في
فترة حكم رئيس جمهوري يكون مستوى البطالة مرتفعاً نسبياً . اما باك
وفي مقال عام (١٩٨٢) نجح حسب أقواله : « في رفض التقدير الذي يقول ،
ان الإدارة ليست التوضيح الامثل للبطالة أكثر من الحزب الحاكم » . واثبت

ج - ان المصالح الاقتصادية الموضوعية والفائض الذاتي لأصحاب الدخولات المنخفضة ، يتم عرضها بالشكل الامثل عن طريق بطاقة متدنية وتضخم مرتفع نسبيا ، في حين نجد ان البطالة العالية والتضخم المنخفض يخدمان مصالح اصحاب الدخولات المرتفعة .

ونستخلص من المزايم المذكورة آنفاً ، وبناء على مقال هيبس ، ان الحكومات ستبنى سياسة ماكرو اقتصادية وفقاً للمصالح الاقتصادية الموضوعية . ويتم تدعيم هذه النتيجة من خلال وقائع البحث حسبمايلي :

أ - خلافاً للرأي السائد الذي يقول ، ان التضخم يلحق الضرر بأصحاب الدخولات المنخفضة ، فهناك أبحاث تثبت ان البطالة المنخفضة والتضخم المرتفع نسبياً يحسنان الوضع الاقتصادي للفقير ويخلقان اوضاعاً تؤدي الى المزيد من المساواة في توزيع الدخولات . وتثبت هذه الابحاث انه في فترة من الازدهار الاقتصادي فان العمال يحظون بأجر مرتفع أكثر . لماذا اذن توجد حساسية كبيرة حيال التضخم الذي ينبع من التشغيل الكامل ؟ ان الزعم المتعارف عليه هو انه توجد لدى الجمهور مشاعر معادية للتضخم كنتيجة للمفهوم ان التضخم هو شبه ضريبة تصفية . وان استطلاعات الرأي العام التي أجريت من قبل Katona , Hibbs والتي تم عرضها في مقال هيبس ، تشير الى انه حتى عام ١٩٧٣/ فان الجمهور في الولايات المتحدة أظهر الكثير من الحساسية حيال البطالة أكثر من التضخم كما يشير بحث آخر الى وجود انقسام طبقي واضح بالنسبة للبطالة والتضخم وان اصحاب الاجر المتوسط والمنخفض ورجال « الياقات الزرقاء » يظهرون حساسية كبيرة حيال البطالة ، في حين ان اصحاب الاجر المرتفع ورجال « الياقات البيضاء » يظهرون قلقاً أكثر حيال التضخم .

ب - ويظهر تحليل نمط التصويت للطبقات المختلفة ، ان اصحاب « الياقة الزرقاء » سيميلون الى التصويت لصالح الاحزاب الاشتراكية ، في حين ان اصحاب « الياقة البيضاء » سيميلون للتصويت للاحزاب المحافظة .

ج - وان تحليل الفوائض للاحزاب حيال الاهداف الاقتصادية يدل على ان احزاب اليسار تعرض التشغيل الكامل في رأس سلم الافضليات ، في حين ان احزاب الوسط والاحزاب المحافظة تعرض الاستقرار في الاسعار كهدف من الدرجة الاولى .

ودرس هيبس ووجد في مقاله ان متوسط المعطيات لنسب البطالة والتضخم في ١٢ دولة ديمقراطية رأسمالية في اوروبا وشمال امريكا بين الاعوام ١٩٦٠/ - ١٩٦٩/ خلقت خطأ بيانياً يشير الى العلاقة السلبية بين

البطالة والتضخم - (١٩٥٠ - ٣) . ونستخلص من تحليل الرسم البياني للتوزيع انه في الدول التي حكمت فيها الاحزاب اليسارية (الدانمارك ، فلندا ، السويد ، هولندا ، النرويج) كانت نسب التضخم أعلى أكثر ونسب البطالة منخفضة أكثر مما هي عليه في الدول التي حكمت فيها احزاب الوسط واليمين - (ايطاليا ، انكلترا ، فرنسا) .

وهناك خطيان بيانيان آخران ينضممان الى مقال هيبس ، حيث يعرضان نسبة السنوات التي كانت فيها الاحزاب الاشتراكية او الاحزاب العمالية في السلطة ، كممتغرة غير مرتبطة امام متوسطات التضخم كممتغرة مرتبطة بخط بياني واحد ، وبطالة كممتغرة مرتبطة بخط بياني ثان وتجسد الخطوط البيانية علاقة ايجابية في الحالة الاولى (كلما كان عدد السنوات التي كانت فيها الاحزاب الاشتراكية في السلطة كبيرة أكثر ، كلما كانت نسبة التضخم في الدولة كبيرة أكثر ، (٣ = ٠.٧٤) ، وهناك علاقة سلبية في الحالة الثانية (٣ = ٠.٦٨) . والمعطيات التي تم عرضها كانت للاعوام بين ١٩٤٥ و ١٩٦٩ .

وان تحليل سلسلة زمنية لنسب البطالة كان من المقرر ان يعزز التقدير بأنه يوجد تلاؤم بين نتائج سياسية الاماكرو اقتصادية والاتجاه السياسي للحكومات المختلفة وأجرى تحليل من هذا النوع بالنسبة لبريطانيا التي تم فيها تأييد حزب الليبراليين من قبل طبقة العمال ، في حين حصل المحافظون على التأييد من جانب الطبقة المتوسطة والعالية . وقام هيبس ايضا بإجراء دراسة حول الولايات المتحدة حيث وجد بالنسبة لها ان القروق غامضة قليلاً - الديمقراطيون كمقربين أكثر من الروابط المهنية واصحاب الاجر المنخفض ، في حين ان الجمهوريين هم في صف اصحاب رأس المال واصحاب الدخولات المرتفعة .

وحاول هيبس عرض الاختلاف في نسب البطالة تحت سلطة الحكومات والرؤساء من احزاب مختلفة مع حسم التغيرات الدورية والموسمية . وهذا يعني : انه حاول تقدير التأثير الصافي للمتغير السياسي - الحزب ، على المتغير الاقتصادي - البطالة . وكانت المعطيات مفصلة / ١٩٤٨ - ١٩٧٢ / . وظهرت النتائج الاحصائية في كلا الحالتين معاً ، انه في فترة حكومة الليبراليين في بريطانيا ، ومثلما هو الحال ايضا في الادارات الديمقراطية في الولايات المتحدة ، كان هناك انخفاض في نسبة البطالة ، مقابل ارتفاع في نسبة البطالة في فترة الحكومات المحافظة والادارات الجمهورية ، والنتيجة النهائية من ذلك وحسب رأي هيبس هي : ان للمصالح السياسية الطويلة والقصيرة المدى تأثيراً حاسماً على نتائج سياسية الاماكرو - اقتصادية .

وتم توجيه انتقادات كثيرة الى مصداقية هذا النموذج ، حيث حاولت جميعها انتقاد أسلوب البحث الذي تم استخدامه . ومن بين المزاغم التي يمكن طرحها ضد هذا النموذج الاحصائي والديناميكي معا :

أ - بالنسبة للنموذج الاحصائي ، فقد احتاج هيبس الى الرسم البياني لفيليبس من أجل المعطيات للاعوام بين / ١٩٦٠ و ١٩٦٩ / من خلال المقارنة الدولية التي أجراها . وان الابحاث حول رسم فيليبس الدينامي داخل الكثير من الدول التي تمت دراستها على المستوى الدولي ، تدل بلذات على وجود رسم فيليبس بياني سلبي انعدام وجود علاقة بين هذين النوعين من المعطيات الاقتصادية (.

ب - في التحليل البياني الذي يعرض سنوات حكم الاحزاب الاشتراكية كمتغيرة غير مرتبطة ، امام نسب البطالة والتضخم كمتغيرات مرتبطة ، فقد صنف هيبس الولايات وكندا كأصحاب قيمة سلبية امام المتغيرة غير المرتبطة وأنه لايعطي توضيحا مقنعا حول هذا الامر ، وهذا اضافة الى انه في المناقشة حول النموذج الديناميكي ، فانه يوازي الديمقراطيين في الولايات المتحدة مع الاشتراكيين في الدول الغربية الاخرى . وان هذا التصنيف الخاص والمثير للمشكلات ساعده في كلا الحالتين في عرض البطالة والتضخم كتساوق محسن جدا بين الامرين معا .

ج - يمكن أن نسال لماذا ان هيبس لم يعرض في التحليل الديناميكي نموذجا يحلل التضخم كمتغيرة مرتبطة ؟ وكما قلنا ، فقد عرض هيبس نموذجا ديناميكيًا لاثبات زعمه بشأن انخفاض نسبة البطالة في سنوات حكم الديمقراطيين ورجال الليبراليين ومن المحتمل ان الجواب هو ان محاولة توضيح متغيرة اقتصادية كتضخم بواسطة متغيرة سياسية وحيدة ، ومن دون ادخال متغيرات اقتصادية اضافية ، كانت ستفشل .

د - وينهج هيبس في التحليل الديناميكي اسلوبا يتمثل بعرض القليل من المتغيرات غير المرتبطة . وانه يتجاهل بشكل مطلق المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية - السياسية . وعلى سبيل المثال: فهو يتجاهل أزمة الطاقة ، حيث على الرغم من أن ماقلناه آنفا كتب في عام / ١٩٧٧ / فان تحليله الاحصائي يتطرق ، كما ذكرنا آنفا ، الى نهاية عام / ١٩٧٢ / .

وهو جرم هيبس على مقاله والاساليب التي نهجها من جانب باحثين غير قلائل . ومن الجدير التأكيد انه على الرغم من الانتقادات ، فان النتيجة التي عرضها بالنسبة للبطالة كانت مستقرة وموثوقة في الابحاث القياسية التي حاولت مهاجمة نتائجها . ووجد ALT (١٩٨٥) على سبيل المثال ،

انه عندما يتم الاخذ بالحسبان ايضا معطيات الاقتصاد العالمي فما زال يصح القول ان النتيجة الحزبية هي : العمال = اقل بطالة ، والمحافظون = أكثر بطالة في بريطانيا ، وذلك بصورة قوية وواضحة . وان هيبس نفسه وفي بحث متأخر أجراه في عام (١٩٨٦) ، وجد انه عندما يتم التطرق ايضا الى تنبؤات البطالة ، و « أزمة الطاقة » وارتفاع أسعار النفط العالمي ، فما زالت هناك الى الان الازدواجية الاقتصادية التي تنطبق على الولايات المتحدة من وجهة نظره .

وايضا ، فان انتقاد باك وعرض العنصر البسيكولوجي - الشخصي بالنسبة للبطالة تم تشويبه قليلا وادعاه في ضوء الوقائع التي تؤيد هيبس وبالك معا . ووجد Mevorach (١٩٨٥) ان الرؤساء الامريكيين من الحزب الديمقراطي كانوا جميعهم دون استثناء (بما في ذلك كارتر) متلائمين مع بطالة منخفضة نسبيا عندما يتم النظر الى المتغيرات الاقتصادية المناسبة كتضخم وعجز مالي حسب المستوى الفيدرالي والى المتغيرات الاقتصادية - السياسية كأسعار النفط في العالم وسنوات الحرب ، والى متغيرات سياسية اضافية : دورات انتخابات وتشكيلات للكونغرس الامريكي . وحسب زعم باك ، فقد وجدت فروق في مستوى التأثير للرؤساء الديمقراطيين على البطالة ، ولكن حسب زعم هيبس ، فقد كان كل الرؤساء الديمقراطيين متوافقين حول بطالة منخفضة .

وسنكتفي بهذا الاستعراض النظري ، وسننتقل من هنا فصاعدا الى مناقشة الجهاز الاسرائيلي وتحليل مستويات البطالة ومعدل تغيرها وفقا للمتغيرات المختلفة غير المرتبطة ، والتي تشبه في جوهرها تلك التي تم التحدث عنها آنفا .

وان الوقائع التي وجدناها ، والتي سيتم تفصيلها فيما بعد ، هامة جدا حسب رايانا ، وبصورة خاصة للجهاز الاسرائيلي ، حيث تسوى الخلاف الذي عرض آنفا بين هيبس وباك .

* البحث بالنسبة لاسرائيل

وقمنا بفضل الابحاث التي ذكرناها آنفا باجراء تحليل فصلي لتسوية العاطلين عن العمل من طاقة العمل المدنية للفترة بين الشهر الاول من عام / ١٩٥٨ / وحتى الشهر الاول من عام / ١٩٨٦ / ، وكان المجموع / ١١٣ / نقطة فصلية . وحددنا هذه المجموعة في المرحلة الاولى على انها من الدرجة الثانية (AR2) حيث كانت المتغيرات اللاحقة (T-1) ، (T-5) الفصل الماضي ، والفصل الذي كان قبل سنة من الفصل الماضي .

وان المتغيرات اللاحقة الاخرى لم تساهم في توضيح الاختلافات في مستويات البطالة ولذلك فقد تم حذفها من التحليل . و اضافة الى المتغيرات اللاحقة فقد اضفنا دراسة للمتغيرات الموسمية حيث برز من خلالها فصل الربيع كمتلائم قوى واجابي مع البطالة الفصلية . وتم تمييز هذه المجموعة بنماذج سيتم شرحها لاحقا عن طريق اثنتين من متغيرات البطالة اللاحقة ومتغيرة موسمية واحدة .

وسيمثل مجموعة المتغيرات السياسية بشكل متبادل رؤساء الحكومات ووزراء المالية و اضعفنا النموذج التبادلي لوزراء المالية لانه حسب تقديرنا بالنسبة للنظام الائتلافي كالنظام الاسرائيلي ، فانه ستبرز فيه القوة السياسية لوزير المالية بشكل مستقل عن رئيس الحكومة . وان اسلوب البحث يستوجب حذف وزير مالية واحد ، وايضا رئيس حكومة واحد من كل مقارنة توضيح منفصلة . ولذلك فقد اخترنا حذف الاخيرين منهم : شمعون بيرس ، ويتسحاق موداعي . وان حذف شخصية واحدة من كل نموذج هو امر يتطلبه الواقع عقب الوضع المتعلق بالرياضيات لـ « صورة المرأة » Fullcollinearty بين متغيرات المقارنة الشخصية الثابتة Fullcollinearty باعتبار انها تظهر جميعها في مقارنة التوضيح .

وان اسعار النفط العالمية الفصلية تتمثل مجموعة المتغيرات الاقتصادية السياسية (Light Spot Prices 34°) ومتغيرة ممثلة للحرب . - فصل السلام ، ١ - فصل الاستنزاف ، ٢ - الحرب الشاملة) .

وان هيس وفي مقاله الاول (١٩٧٧) ، وجد ولشدة مفاجاته تأثيرا غير واضح للحرب على البطالة ، وفي مقاله المتأخر في عام (١٩٨٦) وجد تأثيرا واضحا لمتغيرة الـ Shock والتي اعتمد فيها على البطالة الامريكية - (متغيرة مقارنة لعرض الزيادات الفاحشة في اسعار النفط في العالم في الاعوام ١٩٧٣/ و ١٩٧٩/) .

وبالنسبة لعرض الجزء الاقتصادي لبحث البطالة ، فقد تم اختيار متغيرة التضخم حسبما توضحت في نسبة التغير الفصلي في جدول الاسعار للمستهلك . وتجدر الاشارة الى ان هناك ابحاثا اقتصادية (على سبيل المثال : ١٩٧٣/ ، ١٩٧٧/ ، ١٩٧٨/ ، Lucas) تزعم ان التضخم يتوافق مع البطالة وليس العكس ، ولذلك فان معادلة التنبؤ للبطالة تستوجب التطرق الى التضخم ، في حين ان معادلة التنبؤ للتضخم لا تستوجب التطرق الى البطالة . وان هذا الاقتراح ينحرف عن خط فيليبس البياني التقليدي حسبما تم عرضه من قبل Phillips (١٩٥٨) ، وتم تطويره وتفسيره من قبل آخرين (على سبيل المثال : Sargent - ١٩٧٩) .

* الوقائع :

ويستخلص من التحليلات الاحصائية ، ان المتغيرات الاقتصادية - السياسية : اسعار النفط العالمية ومتغيرة المقارنة للحرب ، كانت غير واضحة في تأثيرها على الاختلافات في ظاهرة البطالة في اسرائيل . وتبين ايضا ان نفس هذه النتيجة تصح ايضا بالنسبة لدورات الانتخابات حيث يمكن القول : انه على المستوى الفصلي القصير المدى ، لا يمكن اكتشاف وجود اقتصاد انتخابات فيما يتعلق بالتشغيل ومستوى البطالة ويتم في الجداول من ١ - ٣ عرض العلاقات بين اسعار النفط العالمية (نفط) ومتغيرة المقارنة للحرب ومتغيرة المقارنة لدورة الانتخابات والبطالة ، ومراقبة المتغيرات اللاحقة للبطالة حسبما تم عرضها آنفا . ويستخلص من هذه الجداول الثلاثة ، ان هذه المتغيرات ليست متلائمة بصورة واضحة مع البطالة الفصلية وايضا عندما يتم اخذ في الحسبان خمس نقاط زمنية ، النقطة الحالية بالاضافة الى اربع متغيرات لاحقة حتى عام واحد الى الوراء بدءا من ١ - ت (وفي حالة دورة الانتخابات فيتم ايضا دراسة متغيرة توقعات مستقبلية واحدة - Lead Variable) (انظر الجداول من ١ - ٣) .

ويبدو ان الجهاز الاسرائيلي طور التزامات ايدولوجية لموضوع التشغيل وخلق انفصالا بين (الاسواق) الخارجية ، كازمة الطاقة و اوضاع الحرب ، وسوق التشغيل الاسرائيلية . وان اوضاع الازمة لا تؤثر في المدى القصير على التشغيل والبطالة . وحسب رأينا فان الالتزام الايدولوجي جيد بالدرجة ذاتها المضاربات الاقتصادية في عشية الانتخابات في سوق العمل . واستخلصنا هنا ايضا ان السياسة في اسرائيل لا يتدخلون على المدى القصير بنسب البطالة لضرورة عرض اقتصاد جيد اكثر في محاولتهم لانتخابهم من جديد .

وتم في المرحلة الثانية اخراج المتغيرات المذكورة آنفا من التحليل ، والتي تبين ، كما قلنا ، انها غير واضحة في تأثيرها على مستوى البطالة .

ويستخلص من التحليل الاولي لعرض خط فيليبس البياني - نسبة التغير في جدول الاسعار للمستهلك ، ان التضخم يؤثر بصورة واضحة على البطالة في ٤ - ت و ٥ - ت .

وان النموذج الذي تمت دراسته وعرضه يشتمل على المتغيرة الموسمية ، ومتغيرات البطالة (١ - ت) و (٥ - ت) ، ومتغيرات التضخم اللاحقة (٤ - ت) و (٥ - ت) ورؤساء الحكومات ووزراء المالية بشكل متبادل (انظر الجدول ٤ - ٥) في نهاية المقال .

ويستفاد من الجدولين ١٤ و ٥ ، ان التحليل المشترك للتضخم ورؤساء الحكومات أو وزراء المالية فيما يتعلق بالبطالة الفصلية لا يعطي الشيء الكثير . وان المعادلتين المتعدديتين المتغيرات عرضتا معا بطالة الماضي ، والتغيرة الموسمية كميزتين واضحتين في تأثيرهما على البطالة الفصلية . وظهرت متغيرات التضخم والشخصيات ، ودون الاستثناء ، على انهما غير واضحتين في كلا المعادلتين المتعدديتين المتغيرات .

وبرزت حقيقة واحدة مثيرة للاهتمام من المعادلتين المتعدديتين المتغيرات ، وهي التماثل الجزئي السلبي في جانب ١٣ / من اصل ١٤ / من الشخصيات التي تمت دراستها . وان خمسة رؤساء حكومة ، باستثناء ليفي اشكول ، كانوا متمائلين جزئيا في العلاقة السلبية مع البطالة . وان كل وزراء المالية الثمانية ، بمن في ذلك ليفي اشكول ، كوزير للمالية ، كانوا متمائلين جزئيا في العلاقة السلبية مع البطالة . وان اشكول كرئيس حكومة « دفع » على ما يبدو ثمن الركود في عام ١٩٦٦ / - ١٩٦٧ / لكونه الوحيد المتلائم جزئيا وايجابيا مع البطالة .

وان النتيجة الشخصية الافرادية لا يمكن حسب رأينا قبولها بالصدفة وقررنا بعد ذلك وبشكل متبادل حذف واحد من متغيرات التضخم اللاحقة (٤ - ت) و (٥ - ت) ، والابقاء على باقي المتغيرات في المعادلة المتعددة المتغيرات في التحليلات الاضافية .

وان حذف التضخم في (٥ - ت) وتحليل المعادلة المتعددة المتغيرات للبطالة وبحضور التضخم في (٤ - ت) ، أثمر عن نتائج مخيفة للامال أكثر من النتائج التي ذكرنا آنفا وعرضناها في الجدول رقم (٤) ورقم (٥) . وكان الحال هنا مثلما هو عليه سابقا حيث أن كل المكونات الجزئية ، باستثناء بطالة الماضي والتغيرة الموسمية ، كانت غير واضحة في تأثيرها على البطالة الفصلية . وفي المعادلات الحالية انعكس اتجاه التساوق الجزئي السلبي الذي عرض آنفا ، بوجود التضخم (٤ - ت) و (٥ - ت) ، وكانت ١٢ من أصل ١٤ من الاشخاص الذين تمت دراستهم سابقا جزئية ايجابية ، وكلها غير واضحة . (أنظر الجداول رقم ٦ و ٧ في نهاية المقال) .

وان حذف التضخم في (٤ - ت) وتحليل المعادلة المتعددة المتغيرات للبطالة بوجود التضخم في (٥ - ت) ، أدى الى نتائج هامة جدا حسب رأينا . ومن خلال انعكاس علامات التساوق الجزئي للشخصيات بين التحليل في (٤ - ت) فقط ، فقد اتضح أن للتضخم دور الوسيط في العلاقة بين متغيرات الشخصيات والبطالة الفصلية . وبوجود الاثنين معا - التضخم في (٤ - ت) وفي (٥ - ت) ، كانت هناك ، كما قلنا ١٣ سابقة جزئية سلبية وغير واضحة في تأثيرها

على البطالة الفصلية . وبوجود واحد فقط - التضخم في (٤ - ت) ، فقد ١٢ من السابقات الشخصية الجزئية الى ايجابية وغير واضحة في تأثيرها على مستوى البطالة . وفي الوجود الثاني - التضخم في (٥ - ت) عادت كل السوابق ال ١٤ الجزئية وأخذت اتجاهها سلبيا ، وان ١٠ منها واضحة في تأثيرها على البطالة .

وان ادخال التضخم في (٥ - ت) بدلا من (٤ - ت) أو في (٤ - ت) وفي (٥ - ت) ، حسن نموذج التنبؤ بصورة قوية من جانب اضافي . وان معادلتين التوضيح بوجود تضخم في (٥ - ت) عرضتا الشيء الثابت في المعادلات (Comstant) كشيء واضح وذو مستوى متوسط بمقدار حوالي ٢٠٪ . وكما قلنا ، فان للشيء الثابت في معادلة البطالة معنى خاصا من البطالة البنيوية التي تأتي لتجسد الوضع الذي مازالت توجد فيه بطالة معينة قائمة كنتيجة لمسيرات التلاؤم مع التكنولوجيات الجديدة والتمويل المهني بمختلف أنواعه وحتى لو انعدمت كل المتغيرات غير المرتبطة .

ويستخلص من الجدول رقم (٨) انه من اصل ستة من رؤساء الحكومة المتساوقين جزئيا بصورة سلبية مع البطالة الفصلية ، فان أربعة منهم أثروا بصورة واضحة في اتجاه تخفيض البطالة في اسرائيل . وهؤلاء الاربعة حسب ترتيب التأثير هم : غولدا مئير (١٩٢٣ - = ب) ، يتسحاق رابين (١٩٢٠ - = ب) ، دافيد بن غوريون (١٩٥٨ - = ب) ، مناحيم بيغن (١٩٥٥ - = ب) . أما الاثنان الاخران ، ليفي اشكول ، ويتسحاق شامير فقد كانا حقا متساوقين سلبيا مع البطالة بصورة غير واضحة .

وان تدرج التأثير لرؤساء الحكومة على البطالة الفصلية يخلق نظاما ايدولوجيا واضحا ، فالاشتراكيون هم من اقوى الذين يعملون على تقليص البطالة ، أما المحافظون والليبراليون ، فانهم اقل منهم قوة في تقليص البطالة . وان كل رؤساء الحكومة يعرضون في الحقيقة بطالة منخفضة خلال فترة عملهم ، وبشكل منفصل عن توضيحات البطالة الاخرى في نموذج البطالة الشامل ، ولكن اولئك الموجودين من الناحية الايدولوجية الى يسار الرصيف يعرضون بطالة متدنية نسبيا في فترة كونهم رؤساء حكومات .

ويمكن مرة اخرى دراسة الالتزامات الايدولوجية القوية حيال موضوع التشغيل الذي يجتاز الحدود الحزبية ، ولكنها مازالت تبقى الى الآن مميزة نجاعة صغيرة في ايدي احزاب العمال .

وبالنسبة للجدول رقم (٩) - معادلة وزراء المالية - فانه يعرض وزراء المالية الواضحين في تأثيرهم السلبي على البطالة الفصلية حسب الترتيب

التالي : ليفي اشكول (١٧٧٤ - = ب)، يهوشع رافينوفيتش (١٦٩٧ - = ب)، سمحا ارليخ (١٦٩١ - = ب)، بنحاس سابير (١٥٦٤ - = ب)، زئيف شيف (١٥٤٤ - = ب)، يورام اريدور (١٨٠٠ - = ب). أما يغال هوروفيتش، ويغال كوهين اورغاد فيظهران غير واضحين في تأثيرهما السلبي على البطالة الفصلية. ويتم هنا أيضا الحفاظ على التفوق النسبي لرجال حزب العمل في تخفيض البطالة. والشئ المثير للاهتمام في هذه المعادلة هو حقيقة « تسلسل » سمحا ارليخ الى المكان الثالث والمحترم بين مخفضي البطالة الواضحين. وحاولنا دراسة هذه عن طريق تحييد السياسة الليبرالية في العملة الصعبة والتي تم انتاجها في عهده، ولكن اضافة متغيرة المقارنة الليبرالية في العملة الصعبة لم تقلل من الهمية النسبية لسمحا ارليخ، وعرضت متغيرة الليبرالية ذاتها على انها غير واضحة في تأثيرها على البطالة.

وفي الجدولين ٨ و ٩ فان التضخم يتساوى في (٥ - ت) سلبي وبصورة غير واضحة مع البطالة الفصلية. وعرضنا في الجدولين ١٠ و ١١ مقارنات توضيحية للبطالة من دون تضخم مطلقا. واثري في كلا الجدولين ولكن بشكل قليل، حذف متغيرة التضخم كمتغيرة موضحة.

وفي معادلة رؤساء الحكومة، وحسبما هي معروضة في الجدول (١٠)، فقد تبادل كل من غولدا مئير، ويتسحاق رابين الاماكن، وتم بذلك اجمال كل الفرق بين المعادلات مع التضخم في (٥ - ت)، مع الفرق من دون تضخم مطلقا.

وفي معادلة وزراء المالية، وحسبما عرضت في الجدول رقم (١١)، فانه تختفي بشكل واضح الميزات الجزئية لثلاثة من المتغيرات الشخصية التي كانت واضحة في الجدول رقم (٩). وان وزراء المالية الواضحين في تأثيرهم السلبي على البطالة الفصلية، في معادلة وزراء المالية من دون تضخم، هم حسب الترتيب التالي : سمحا ارليخ (٧٩٩ - = ب)، يهوشع رافينو فيتش (٧٦٩ - = ب)، ليفي اشكول (٦٩٨ - = ب)، والشئ المستغرب هنا حسب رايانا هو « قفز » سمحا ارليخ الى المكان الاول بين وزراء المالية الواضحين في تخفيض البطالة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة فما زال يمكن القول، انه تم الحفاظ على تفوق الاشتراكيين في تخفيض البطالة.

وان التأثير الجزئي السلبي للشخصيات المختلفة، يخلق صعوبة دون شك في التوضيح الاحصائي لتفوق العمل على اليكود في تخفيض البطالة. وتم في الجدول رقم (١٢) ادخال متغيرة الحزب الحاكم كمتغيرة مقارنة لتمثيل حزب رئيس الحكومة وتبين أنها غير واضحة في تأثيرها على البطالة في اسرائيل.

* - اجمال ونتائج :

ان الجهاز الاسرائيلي ومع كل المشكلات في تحقيق نتائج فاصلة بين المعادلات المتعددة المتغيرات التي تم تحليلها خلال البحث، يعرض حدثا مميزا في بحث ظاهرة البطالة في العالم. وهناك اثنان من الاتجاهات العامة يجسدان هذه الخاصية : الاول - هو عدم واقعية « الاسواق » الخارجية وأيضا دورات الانتخابات بالنسبة لمعطيات البطالة على المدى القصير - والثاني - رغبة الساسة، من رؤساء الحكومات ووزراء المالية على حد سواء، في اظهار التزامهم في موضوع التشغيل عن طريق عرض نتائج بطالة منخفضة نسبيا، مع تحييد التأثيرات المتنوعة الاخرى.

ولم ندخل في هذا البحث في مناقشة مفصلة لجوهر متغيرات المقارنة الشخصية حسبما تم تحليلها في المعادلات المتعددة المتغيرات. وان هيبس، وبالك يتطرقان الى متغيرات المقارنة السياسية كمتغيرات عمل مباشر. وقد برر هذا التطرق في الحقيقة تجاهلها للمتغيرات الاقتصادية الواقعية في معادلات البطالة التي تم تحليلها.

وكيف تتوافق نتائج هذا البحث مع الجدل المبدئي بين هيبس وبالك في الحقيقة فان الزعم الحزبي وحسب الصورة التي عرض فيها من قبل هيبس ينطبق على الحالة الاسرائيلية. وان كل سياسي اسرائيلي كبير معني بأن يظهر امام الجمهور كملتزم بالتشغيل الكامل دون ربط ذلك بانتمائه الحزبي - يسار او يمين. ولذلك فان الفروق هنا، وخلافا للجهاز الامريكي، هي فروق قوة وليس اتجاه. وان الجميع تقريبا متساوون مع بطالة منخفضة - جزء بصورة قوية وواضحة، وجزء بصورة قوة اقل، وواضحة وجزء بصورة غير واضحة. وان هذه الحقيقة تخلق صعوبة في تحديد فروق واضحة بين الحزبين الكبيرين في البلاد فيما يتعلق بالبطالة.

وبالنسبة لزعم بالك بشأن فروق الاتجاه بين الشخصيات من نفس الحزب، فلا يوجد له اساس في الحالة الاسرائيلية. وان كل الشخصيات المتساوقة بصورة واضحة مع البطالة أدت الى حدوث انخفاض في مستويات البطالة دون استثناء. ويمكن الزعم على المستوى النظري، ان هيبس وبالك صادقان في الحالة الاسرائيلية، حيث ان الشخصيات السياسية ومثلها الاحزاب السياسية (ايضا) بالاضافة الى الانتماء الايديولوجي، تؤثر على مستويات البطالة في اسرائيل. وادت الايديولوجية السياسية الى حمل حزب العمل على عرض مستويات بطالة منخفضة اكثر بشكل نسبي كما ان التوقعات المتعلقة برؤساء الحكومة ووزراء المالية ادت الى انه في كثير من الحالات كانت التفاصيل السياسية قوية في تأثيرها السلبي على البطالة في اسرائيل.

وفي ضوء وقائع البطالة فيمكن ان نفهم وجود خط فيليبس البياسي بشكل واضح وقوي في اسرائيل . وان البطالة يجب ان تنخفض حسبما يتبين من النتائج الانفة الذكر ، وسيكون مستوى التغير في الاسعار متدنيا ، او عاليا ، او متوسطا . وان السياسي من كلا طرفي القوس السياسية ، يحاول ان يعرض خلال فترة عمله تشغيلا كاملا او قريبا من الكامل . ونجد مرة اخرى ان مستوى التشغيل والبطالة بعيدان عن التأثيرات الخارجية في مجال الاسعار ، ويبقى هذا المستوى مكشوبا امام الاتجاهات الآنية والتأثيرات السياسية الشخصية والحزبية - الايديولوجية .

وان هذه النتائج تشكك بصحة تحديد لوكس ، في جزء الاساس النظري ، بالنسبة لكون التضخم متغيرة مسببة للبطالة في الجهاز الاسرائيلي او بصورة شمولية اكثر ، في كل جهاز يوجد فيه التزام ايدولوجي قوي حيال التشغيل والبطالة .

وفي الختام ، فمن الجدير عرض زعم مثير للاهتمام والذي طرحه ALT (1986) في مقال نشره في American Economic Review وحسب رأيه ، فان مركز النقل لبحث البطالة يجب ان يكون منقولا الى مجال الروابط المهنية مع دراسة المستوى والمسيرة لترسخها وطابع العلاقات بينها وبين الادارة السياسية في دولة معينة . وان اقتراحه هذا يستوجب التطرق للمتغيرات المميزة للهستدروت في اسرائيل ، بما في ذلك ايضا ، التطرق الشخصي لرؤسائها وفق مقياس البحث الانف الذكر وفي المستوى الحكومي . ويبدو لنا ان هذا البحث شامل أكثر من البحث الاولي هذا الذي عرض هنا ، وذلك لضرورة ان يشتمل ايضا على هذا اللظرف لسوق العمل والتشغيل ، وسيتم بذلك ضمان تحقيق صورة شاملة أكثر لظاهرة البطالة في اسرائيل .

★ ★ ★

الجدول رقم (١) : اسعار النفط العالمية (نفط) والبطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T. Statistic
مستقرة	٠	٨١٠٢٥٧٧ و	٣ ١٥٢٢٤٦
بطالة	١	١٦٨٠٧٣٤ و	١٨ ٢٨٥٢٧
بطالة	٥	١٦٠٢٩٢١ و	٢ ١٨٥٨٦٨
نفط	٠	٠١ - ٢٥٢١١٣٩ E -	٨ ٢٨٧٥٤٥
نفط	١	٠١ - ٢٦٠٢٩٤ E -	١٧ ١٧٢٤٨٦
نفط	٢	٠١ - ٥٧٢٠٧٧٩ E -	٢٧ ٧٤٧٣٨٣
نفط	٣	١٠٤٥٤١٢ و	١ ٣٧٤٧٦٩
نفط	٤	٠١ - ٤٨١٦٤١٤ E -	١٠ ٤٤٧٣٣

$R^2 = ٠.٨١$

الجدول رقم (٢) : الحرب والبطالة في اسرائيل

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T. Statistic
مستقرة	٠	٨١٩٦٤٧٥ و	٣ ٤٦٨١٤
بطالة	١	٨٣٦٤١٨ و	١٨ ١٠٠٣٢
بطالة	٥	١٧٠٨١٢٦ و -	٢ ٢٠٠٨٢٠
حرب	٠	٠١ - ٨٣١٥٠٢٨٤ E -	٣٢ ٣٦٩١
حرب	١	٠١ - ١٣١١١٩٦ E -	٤٢ ٤٨٦٠٢٢
حرب	٢	٢٣٣٠٨١٧ و	١٠ ٥١٣٥٧
حرب	٣	٢٠٤٦٨٩ و	١٦ ٦٨٦١٥٩
حرب	٤	١٦٨٣٥٠٤ و	٦ ٤٨٥٦٥٨

$R^2 = ٠.٨١$

الجدول رقم (٣) : انتخابات ويطالة في اسرائيل

المتغيرة	Lag	B-Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	٧٢١٥٧٠ و	٢ و ٨٥٨٤٧٩
بطالة	١	٩٧٢٦٧٨٤ و	١٨ و ٧٥٢٥٤
بطالة	٥	١٥٧٥٨٧٣ و	٢ و ٩٤١١٠٧
انتخابات	١	٢٥٢٥٨٥١ و	٨٢٥٤٤٧٨ و
انتخابات	٠	٤٢٨٩٨١٥٤ و	١٤٢٨٦٧٨٤ و
انتخابات	١	٣٢٣٧٤٠٠ و	١ و ٠٦٨٣٣
انتخابات	٢	٧٤٤٠٩٧٥٤ و	٢١١٢١٩٢ و
انتخابات	٣	٤٢٢٦٩٨٠ و	١ و ٢٨١٦٧٥
انتخابات	٤	٢٥٧٨٨٥٦ و	٨٤١٨٨٧٣ و

٨١ و R^2

الجدول رقم (٤) : تضم : رؤساء حكومات ويطالة في اسرائيل

المتغيرة	Lag	B-Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	٨٦٦٦٧٩ و	٩٢٢٢٧٨٤ و
موسمية	١	٨٢٥٠٩٢٣ و	٥ و ٢٦١٥٢٦
بطالة	١	٩٢٤٠٩٢٦ و	١٨ و ١٧٢٥٩
بطالة	٥	١٥٦٩٠١٨ و	٣ و ٢٢٤٧٦٥
تضم	٤	٢٢٢٦٩٤٨٤ و	١ و ٧٨٢٦٦٦
تضم	٥	١٠٧٤٢٦١٤ و	١ و ٨٨٩٨٥٢
بن - غوريون	٠	٢٠١٤٢٦٥ و	١ و ٢٤٨٧٨٣٣
اشكول	٠	٢٠٦٥٦٥٧ و	٣ و ٤٢٢٤٢١
ما شير	٠	٢١٥٦٦٧٣ و	١ و ٢٢٦٨٢٦١
رايون	٠	٤١٠٩٧٠٦ و	١ و ٥٢١٢١٩١
بيخن	٠	٢١٢٢٦٧٨ و	١ و ٤٨٨٩٢١١
شامير	٠	٩١٠٠٨٥٩٤ و	١ و ٢٠٠٧٢٨٧

٨٧ و R^2

الجدول رقم (٥) : تضم : وزراء مالية ويطالة في اسرائيل

المتغيرة	Lag	B-Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	٢٢٥٢٢٥٩ و	١ و ٩١٨٠٦٢٣
موسمية	١	٨٥٨٠٠٤٠ و	٥ و ٢٧٠٨١٩
بطالة	١	٩٧٠٢٠٨٥ و	١٩ و ٦٦٥٣
بطالة	٥	١٥٢٢١٤٠ و	٢ و ٨١٨٥٨٠
تضم	٤	١٤٢٦٧٣٣٤ و	١ و ٨٨٢٨٢٥١
تضم	٥	١٩٠٦٢٠٤٤ و	١ و ٢١٧٨٤٨
اشكول	٠	٨٨٤٢٥١٥ و	١ و ٧٠٥٢٧٥٢
ما شير	٠	٦١٤٢٨٧٧٩ و	١ و ٥٦٥٦٤٢٥
غوريون	٠	٦٥١٦٠٢١ و	١ و ٥٢١٧٦٨٦
رايون	٠	٩٢٢٢٠٦٦ و	١ و ٨٢٩٨٧١٢
أريئيل	٠	٩٤٤٩٨٧١ و	١ و ٨٧٤١٧٢٢
مورفيتش	٠	٥١٢٢٢٧٣ و	١ و ٥٧٦٦٥٧٦
أريئيل	٠	٦٧٨٢٤٩١ و	١ و ٨٧٤٢٧٢٨
أوريان	٠	١٢٠٢٤٢٧٤ و	١ و ١٩٥٠٤١٤

٨٦ و R^2

الجدول رقم (٦) : تضم (T-٤) رؤساء حكومات ويطالة في اسرائيل

المتغيرة	Lag	B-Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	٢٦٥١٦٢ و	١ و ٥٢٣٠٩٢٤
موسمية	١	٨٢٣٦٠١٤ و	٥ و ٢٦٥١٥٢
بطالة	١	٩١٥٦٥٤٥ و	١٨ و ٢٤٧٧٢
بطالة	٥	١٥٢٦١٧ و	٣ و ٢٧٨٩٠٢
تضم	٤	٢١٨٩٣٠٧٤ و	١ و ٧٥٧٦٥٣
بن غوريون	٠	٢٧٥٢٣٢٤ و	١ و ٢٦٤٤٦٩٢
اشكول	٠	٧٤٩١٤٠٩ و	١ و ٠٩٩٩١
ما شير	٠	١٦٤٦٤١٧ و	١ و ٢٢٦٩١٢٣
رايون	٠	٧٨٥٤٠٠٦٤ و	١ و ١٢١٨٢٣١٤
بيخن	٠	٨٨٠٧٢٥١٤ و	١ و ١٦٧٢٩٢٤
شامير	٠	٦٨١٣١٤٤ و	١ و ١٤٧٩٦٩١

٨٦ و R^2

== الجدول رقم (٧) : تضم (T = ٤) وزراء مالية وبنطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	$811680E-01$	$8735210E-01$
موسمية	- 1	8787938	334904
بنطالة	1	9760112	571773
بنطالة	٥	1651904	760787
تضم	٤	$2088713E-01$	334308
اشكول	٠	3305743	3788878
سايير	٠	4968839	7019503
شيف	٠	5403712	7650770
راغيفوليتش	٠	1182057	1029990
أولينغ	٠	$5067870E-01$	$7888379E-01$
هورفليتش	٠	2771478	4109002
أريدمور	٠	$8888207E-02$	$4932470E-02$
أورغان	٠	$3822078E$	$72591800E-02$

$R^2 = 0.87$

== الجدول رقم (٨) : تضم (T = ٥) رؤساء حكومات وبنطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	176731	802091
موسمية	- 1	7914047	35380
بنطالة	1	9584900	78877
بنطالة	٥	1777007	400994
بن غوريون	٠	288490	911771
اشكول	٠	7813412	197702
سايير	٠	322070	48773
رايبن	٠	330031	170771
بيغن	٠	28419	37904
سايير	٠	209900	4721931
تضم	٥	$1007174E-01$	8200870

$R^2 = 0.87$

== الجدول رقم (٩) : تضم (T = ٥) وزراء مالية وبنطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	883710	800873
موسمية	- 1	8707877	207771
بنطالة	1	9798350	78073
بنطالة	٥	1089149	970020
اشكول	٠	774932	38281
سايير	٠	572997	108774
شيف	٠	544488	003700
راغيفوليتش	٠	717700	471771
أولينغ	٠	718112	512087
هورفليتش	٠	80180	788011
أريدمور	٠	180679	278873
أورغان	٠	1902227	4103070
تضم	٥	$2291707E-01$	770780

$R^2 = 0.87$

== الجدول رقم (١٠) : رؤساء حكومات ويطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	٥١٠٢٨٤ ر	٣ ٨١٦٢٢
موسمية	- ١	٧٩٠٤٩٧٦ ر	٥ ٠٣٧٩٢٣
بطالة	١	٩٢٠٥٠٧٤ ر	١٨ ٢٧٩٤٣
بطالة	٥	١٦٠٤٩٠٨ ر	- ٣ ٤٠٠٩٦٦
بن غوريون	٠	٧٩٥٤٢٤٤ ر	- ٢ ٣١٠٣٦٢
اغنول	٠	٣١١٥٦٣٠ ر	- ١ ٩٧٤٥٤٠٩
ما شير	٠	٨٧٥٥٩٣٢ ر	- ٢ ٤٩٤١٥٠
رايبن	٠	٩٢٨٤٤٣٥ ر	- ٢ ٤٤٣٨٣٤
بيغن	٠	٧١٣٦٨٦٣ ر	- ٢ ١٤٦٩٨٧
شامير	٠	١٨٥٢٢٦٤ ر	- ٢ ٤١٠٠٠٠١

R² = ٨٦

== الجدول رقم (١١) : وزراء مالية ويطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	١٧٣٨٧٦ ر	٢ ٧٤٥٦٠١
موسمية	- ١	٨٣٧٢٤٨٠ ر	٥ ١٦٦٩٣٥
بطالة	١	٩٦١٢٥٦٧ ر	١٩ ٤٤٩٠٣
بطالة	٥	١٤٩٥٥١٢ ر	- ٢ ٧٩٢١٥٩
اشكول	٠	٦٩٨٨١٨٤ ر	- ١ ٩٨٠٨٤١
سا بير	٠	٥٠٢٩٥٤٥ ر	- ١ ٥٤٥٦٦٦
شيف	٠	٤٧١٠٣٦٨ ر	- ١ ١٥٤٠٩١
رافيموفيتش	٠	٧٦٩٧٢٢٣ ر	- ١ ٩٩٠٨٤٣
اولمخ	٠	٧٩٩٢٩٢٩ ر	- ٢ ٠٠٠٧١٨٢
شورفيتش	٠	٢٧٨٣١٧٨ ر	- ١ ٨٨٠٥٦٨٦
أرييدور	٠	٥٧١٣٥٣٧ ر	- ١ ٥١٧٣٨٦
أورغاد	٠	١١٨٩٢٣٠ ر	- ٢ ٢٥٥٤٦٤٨

R² = ٨٥

== الجدول رقم (١٢) : تنضم (T-٥) ، حزب ويطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	٤٥٣٢٤٣٣ ر	١ ٩٩٢٩٥٠
موسمية	- ١	٨٣٧٨٤٤٠ ر	٥ ٢٠٤٧٩١
بطالة	١	٩٨٢١٢٣٨ ر	٢٠ ٥١٤٨٢
بطالة	٥	١٤٠٨١١٥ ر	- ٢ ٩٧٤٠٥٣
تنضم	٥	٦٩٤٥١٩٥E - ٠٢ ر	١ ٢٦٠٧٣٦
حزب حاكم	٥	٨٦٨٥١٤٦E - ٠١ ر	- ٢ ٤٩٧٤٣٥٣

R² = ٨٥

التطور الاقتصادي الاسرائيلي في منظور تاريخي

مجلة رفعون لكللاه بقلم : ميخائيل برونو

ان هذا المقال يعمل على تحليل الازمة العميقة والتي لم يكن لها مثيل والتي وصل اليها الاقتصاد الاسرائيلي منذ عام ١٩٧٣ بالمقارنة للاوضاع الاقتصادية الصناعية الاخرى ومدى امكانية الانعاش الاقتصادي منذ عام /١٩٨٥/ وكل ذلك من منطلق التطورات طويلة المدى في بنية الاقتصاد ومسيرة ازدهاره . ولقد تناولت الداولات نتائج تدخل الحكومة الزائد في المجال الاقتصادي وبخاصة اضرار العجز المستمر (منذ حرب الايام الستة) ونتيجة زيادة النفقات وفرض الضرائب حيال انكماش الازدهار وتسريع التضخم المالي ومسيرة حياة القطاع الخاص وشؤون الاستهلاك وسبل العمل والتشغيل .

منذ عام ١٩٨٥ هنالك دلائل كثيرة اولية تشير الى الانتعاش الذي جاء بسبب تجديد توازن الموازنة واستقرار العملة الصعبة وادى ذلك الى بدء مسيرة تجسيد اسواق العمل ورأس المال وانخفاض مستوى الفائدة العادية ومع ذلك لم يجر انخفاض التضخم المالي للمستوى الدولي لان موازنة الموازنة ليست مضمونة . وزيادة الاجور بصورة عالية كانت قد ادت الى انخفاض كبير للادخار في مجال العمل والتشغيل والاستثمارات خلال السنوات الاخيرة . كما خلقت على الطبيعة مشاكل بنية خطيرة التي كانت قد خلقت بسبب التهاون والتقصير في انتهاج سياسة اقتصادية ناجعة خلال السنوات الاخيرة .

ان العودة الى مسيرة اقتصادية حقيقية ودائمة تستدعي موازنة الميزانية وتخفيض كبير واضافي للنفقات العامة وعبء الضريبة مع اعتماد سلسلة اصلاحات دائمة في اسواق رأس المال والعمل والتشغيل وفي جهاز مصلحة الضريبة وفتح الاسواق امام المنتجات والاموال للمنافسة التي كانت قد ازدادت وما زالت مستمرة في الازدياد يوما بعد يوم في داخل البلاد وخارجها .

ملاحظة الافتتاح : ان المقال الذي يتم كتابته بمناسبة حدث له علاقة

بمناسبة مرور /٤٠/ سنة على اقامة الدولة من الطبيعي ان يجذب انتباه الكثيرين من الناس حتى بدون الخوض في التفاصيل الفنية . ومع ذلك فمن الطبيعي ان يجذب اليه انتباه خبراء الاقتصاد لذلك فقد حاولت التطرق هنا في هذا المقال الى التطورات بعيدة المدى مع تركيز الاهتمام لناحية السنوات الاخيرة على ضوء بدء الازمة الحادة التي كانت قد خلقت في السبعينات واستمرت اكثر من عشر سنوات لكي نعاين ونفحص مكان وجودنا في مسيرة الانعاش الاقتصادي منذ عام /١٩٨٥/ . ان اختيار هذا الموضوع يخلق خطرين وهما خطورة الافلاس المزائد الذي سيخلق . والخطورة الثانية تكمن في محاولة صمود وثبات اصحاب العلاقة بالاقتصاد والمعنيين بأمره . لكن مدى هذه الخطورة يستطيع القارئ وحده الحكم عليه .

٢ - المقدمة : لقد كان الاقتصاد الاسرائيلي شأنه في ذلك شأن المجتمع الاسرائيلي كان دائما وابدا موضوعا من الصعب اجراء البحوث والدراسات عليه . ان الدولة كانت قد خلقت في عام ١٩٤٨ لكن الاقتصاد الاسرائيلي كان جاهزا ومعدا قبل ولادة الدولة بحوالي /٢٥/ سنة على الاقل بعد ان كان في الامكان الادعاء ان نواة هذا الاقتصاد الاسرائيلي كان قد خلق في العشرينات بعد ان تحول هذا الاقتصاد مع مرور السنوات الى اقتصاد حديث ومتطور وموسع وذلك نتيجة لازدياد عدد السكان اليهود في ارض اسرائيل منذ العشرينات وحتى اقامة الدولة في عام /١٩٤٨/ من /٨٠/ الف نسمة فقط من اليهود الى حوالي /٦٠٠/ ألف نسمة أي بزيادة قدرها ٧٥ ضعفا بينما ازدادت الثروة القومية الخام خلال نفس الفترة بحوالي /٢٥/ ضعفا .

كما ازداد عدد السكان اليهود خلال الفترة الواقعة ما بين اقامة الدولة وحتى بداية السبعينات بحوالي اربعة اضعاف فيما ازدادت الثروة القومية الخام خلال نفس الفترة بحوالي عشرة اضعاف . وبمعنى آخر فقد ازداد عدد سكان البلاد خلال الخمسين سنة الماضية بحوالي /٣٠/ ضعفا بينما ازدادت الثروة القومية العامة بحوالي /٢٥٠/ ضعفا وهي معايير كبيرة بالمقارنة الدولية ذلك لانه لا يوجد هناك من اقتصاد في العالم قد ازدادت فيه الثروة القومية الخام للنفس الواحدة خلال مدة /٥٠/ سنة (اي من عام ١٩٢٢ - ١٩٧٢) اكثر من ١٥ ٪ بما في ذلك الولايات المتحدة والبلدان الاوربية .

وبانتهاء الـ ٢٥ سنة للدولة التي انتهت في عام ١٩٧٣ خلقت هناك ازمة اقتصادية لم يخلق لها مثيل في البلاد بشكل يصعب معه مواجهتها بعند ان توقفت موجة الانتعاش الاقتصادي ودخلنا الى الازمات الاقتصادية الحادة وبخاصة في مجال ميزان المدفوعات وبدء مسيرة التضخم الحالي التي لم يشعر بها سوى جيل الامل من مثل هذه الازمة الاقتصادية التي نمر بها اذا لم نقل اشد منها حدة لولا ان هذه الازمة السابقة كانت قصيرة وبخاصة الفترة التي

اعقبت حرب عيد الغفران هذه الفترة التي يسميها البعض « بالسنوات العشر الضائعة » التي أدت الى خلق الازمة الاقتصادية والاجتماعية العميقة بكسل ما في هذه الكلمة من معنى وبخاصة في مجال التصرفات الاقتصادية والاجتماعية العشوائية .

وبعد مرور مدة /١٢/ سنة من ذلك وحتى عام /١٩٨٥/ كان قد طرا بعض التحسين والانعاش الاقتصادي على الوضع الاقتصادي في البلاد بعد ان ظهر هذا الاقتصاد وقد خرج من مرضه الشديد الذي لم يتعاف منه نهائيا بعد رغم ظهور بعض البوادر المشجعة التي تشير الى الانعاش . واغلب الظن فان الفترة القادمة التي تنتهي بمرور /٥٠/ سنة على اقامة الدولة ربما تشهد الدولة تحولا عمليا من ناحية التطور والانعاش الاقتصادي للمدى الطويل .

وازاء مثل هذا الواقع لا بد لنا من ان نطرح على انفسنا العديد من الاسئلة:

٢ - ما هي صفة وجذور الازمة الاقتصادية التي كنا قد دخلنا اليها في عام ١٩٧٣ ؟ هل كانت لها عناصر مسببات دولية ام ان هذه العناصر المسببة التي خلقت هذه الازمة قد جاءت من داخل البلاد ومن صنع ايدينا ؟ . ان هذا الموضوع كان قد تمت دراسته مرات كثيرة وبهذه المناسبة اجد من المناسب استعادة الذاكرة الى مجموعة المقالات والدراسات الاقتصادية التي وردت وجرت من قبل معهد « فالك » للبحوث والدراسات الاقتصادية وقت اشتداد الازمة الاقتصادية ووصولها الى الاوج خلال الفترة الواقعة ما بين /١٩٨٢/ الى /١٩٨٤/ . ومع ذلك يجدر بنا العودة الى معايينة وتحليل الازمة من ناحية النظرة المتأخرة التي صادفت فترة ومراحل الانعاش الاقتصادي الاول فلك لان تحليل اساس وجذور الازمة الاقتصادية يبدو حيويًا ونحن نبحث ونفتش عن طرق الانعاش والاقتصاد ومحاولة فهمها واستيعابها .

ب - هل خلق فعلا خلال السنوات الثلاث الاخيرة التحول الحقيقي باتجاه الانعاش الاقتصادي ؟ .

ج - ازاء التطورات الاقتصادية المستجدة منذ عام /١٩٨٥/ وبالتحديد بمناسبة مرور /٤٠/ سنة على عمر هذه الدولة التي كانت قد تميزت بصورة خاصة بكثرة المشاكل الاقتصادية من حيث البنية وما هي الفرصة المتاحة لتحويل الاقتصاد الى مسار الازدهار خلال فترة قصيرة مع تعميق استقرار الاسعار وبمناسبة اندماج الاقتصاد باقتصاد العالم حتى عام /١٩٩٢/ (بمناسبة توحيد الاقتصاد الاوربي خلال هذا العام نفسه ؟) .

وما هي الاصلاحات الاقتصادية المطلوب تنفيذها من هذه الاهداف ؟ .

سنحاول خلال الفصول القادمة اعطاء جواب ولو جزئي لهذه الاسئلة عن طريق تحليل التطورات الاقتصادية خلال عدة عشرات من السنوات مع تركيز الاهتمام كما ذكرنا للاحية السنوات الاخيرة .

ب - الازدهار والانتاج والتضخم المالي ومقارنة الوضع الاقتصادي في هذه المجالات خلال الفترة الواقعة ما بين /١٩٦٠/ - /١٩٨٦/ .

دعونا نعيان ونفحص قبل كل شيء تطورات الانتاج في نطاق العمل والتشغيل لكي نجد ان هذه التطورات قد ساهمت في خلق عناصر الانتاج والعمل ورأس المال . هذه التطورات الانتاجية لها علاقة بقدررة الانتاج والادارة الجيدة . أما سائر العناصر الاخرى الاضافية فانها ستبدو هامشية في مجال زيادة تطورات الانتاج وذلك رغم ازدياد وتيرة الانتاج عمليا أكثر من تقديرات اوساط الانتاج ولذلك يجدر بنا الاستعانة بتحليل الدكتور ١ . ل . جعتون الذي أجرى دراسة عن الاقتصاد الاسرائيلي في عام /١٩٨٦/ .

لقد اظهر المخطط رقم /١/ مستوى معدل زيادة الانتاج منذ عام /١٩٥٠/ بعد ان برزت هذه الزيادة خلال فترة الخمسينات والستينات وحتى عام /١٩٧٢/ رغم ان الزيادة في الانتاج الاقتصادي منذ /٢٥/ سنة التي تبعت اقامة الدولة كانت قد جاءت ايضا بفضل التطورات الانتاجية التي سبقت فترة اقامة الدولة حيث اشار المخطط رقم /١/ الى الفرق القائل والمثير في مجال الازدهار بعد ان وصلت نسبة الازدهار الاقتصادي الى معدل ١٠٪ من عام ١٩٧٣ الى /١٩٨٢/ وزيادة تصل الى ١٩٪ من عام ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ . كما ازدادت نسبة عدد سبل العمل والتشغيل خلال فترة ما بين الحريين /١٩٦٧/ الى /١٩٧٣/ بمعدل يصل الى ٢٪ سنويا بسبب تدفق العمال الجدد من سكان المناطق المحتلة .

وهناك نقاط اضافية كانت قد برزت الى الوجود وبخاصة دور العمل والتشغيل في زيادة الانتاج بعد عام /١٩٧٣/ نتيجة لهبوط عدد العاملين من ٤٪ الى ١٪ سنويا خلال هذا العام حيث تم تفسير هذه الظاهرة في حينه أن السبب في خلق مثل هذا الوضع يعود الى انخفاض عدد المهاجرين الجدد الذين وصلوا الى البلاد بعد عام ١٩٧٣ الذي تميز ايضا وبصورة مفاجئة بتسريع احتياطي رأس المال حتى بعد عام /١٩٧٣/ ويعود السبب لذلك الى قيام الحكومة بدعم رأس المال دعما لم يسبق له مثيل . حتى وصلت الامور الى اعتبار حوالي نصف هذا الدعم منحة حكومية مجانية والاصعب من ذلك هو استغلال هذه الاموال في مجالات غير مربحة وادى ذلك الى تراكم رأس مال احتياطي كبير غير مستغل مما زاد من التورط المالي الذي ملازال الاقتصاد الاسرائيلي يعاني منه حتى هذه اللحظة بعد ان جاءت الدراسات التي جرت حول نفس الموضوع في عام /١٩٨٩/ الى زيادة رأس مال الاحتياطي

واستمرار انخفاض الانتاج مما يدل على بعثرة كبيرة للطاقات والاستهانة بالادعاء القائل ان التماذي في زيادة الدعم لا يؤدي بالضرورة الى الازدهار الاقتصادي الدائم .

كما اشار المخطط رقم ١/ الى ان التعديل في وتيرة الانتاج الذي كان قد بدأ بعد عام ١٩٨٤/ هذه الوتيرة كانت قد ساهمت في زيادة معدل الانتاج بحوالي ٦ ٪ خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥ / الى ١٩٨٧ / . في عام ١٩٧٣/ حدث هناك تحول لم يسبق له مثيل في الاقتصاد الذي كان قد دخل الى ازمة طويلة ومستمرة في البلاد وهي الازمة التي عاني منها اقتصاد معظم دول العالم .

لقد حدث خلال الفترة التي أعقبت فترة الاستقرار الاقتصادي بعض التحسن الملحوظ في مجال التضخم المالي بالنسبة للدول العالمية وبخاصة بالنسبة للدول نصف الصناعية التي وضعنا انفسنا في عدادها منذ الستينات :

ج - الاضرار التراكمية للقطاع عامل يعاني التسبب

ان المخطط رقم ٣/ يتناول المعطيات الرئيسية للنفقات والدخل في القطاع العام كنسبة من الثروة القومية الخام خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٠/ الى وقتنا هذا بعد ان حاولنا تقسيم النفقات الى اربعة اقسام رئيسية :

١ - النفقات العامة الخاصة بالخدمات المدنية مع التحويلات والمنح المقدمة عادة الى مستحقيها .

٢ - النفقات المؤثرة على عناصر الانتاج .

٣ - نفقات الفائدة المقدمة من أجل الديون التراكمية على الحكومة .

٤ - النفقات الدفاعية .

الجدير بالاشارة قبل كل شيء الاشارة الى التغيير الذي بدأ خلال فترة الازدهار السريع وسط زيادة العجز العام في حسابات القطاع العام التي وصلت خلال الستينات الى ١٢٦ ٪ (اي الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٧ الى ١٩٧٢) نتيجة لزيادة نفقات الخدمات العامة والنفقات الدفاعية رغم ان الاقتصاد لم يحتج خلال هذه الفترة المذكورة لزيادة كبيرة في فرض الضرائب بعد ان جاء الازدهار السريع لكي يزيد من امكانية تقديم القروض بدون مشاكل وبخاصة

انه سيكون في وسع الحكومة تقديم القروض عن طريق بنك اسرائيل وطبع الاوراق النقدية .

وهنا فقد تم بين الحربين حرب عام ١٩٦٧/ وحرب عام ١٩٧٣/ زرع أوائل الفوضى والاضطراب الاقتصادي عن طريق التماذي في التسبب والإباحية عن طريق فتح المجال لرفع جميع الاعلام دفعه واحدة مثل علم الدفاع وعلم التطوير وعلم المتطلبات الاجتماعية ولقد حدث في اواخر الستينات وبداية السبعينات ان كان الموضوع الاجتماعي قد اخذ مكانا رئيسيا في مجال المداورات حول السياسة الاقتصادية في عهد حدث فيه فرض القيود على ميزان المدفوعات وممارسة الضغط الشديد على فائض طلبات العاملين . وهذه الفترة هي نفسها التي تم فيها تطوير وتوسيع جهاز مخصصات الضمان الوطني وبخاصة فيما يتعلق بالبلد المتعلق بمخصصات الاولاد والشؤون الاجتماعية ومجالات الرفاه وازدياد نفقات التربية والتعليم والصحة حيث كان الاعتقاد السائد بين خبراء الاقتصاد (بمن فيهم كاتب هذه السطور نفسه) يتمثل في انه بوجود فطيرة كبيرة وموسعة في اواخر الستينات (تم ازدياد انتاج العمل والتشغيل في هذه الفترة بنسبة تزيد عن ١٠ ٪ سنويا) وزيادة كبيرة في الصادرات وبدون تهديد عملي وملهوس لميزان المدفوعات حيث بات في الامكان احداث تغيير في مجال توزيع الفطيرة لمصلحة القطاعات الضعيفة في المجتمع وهكذا فقد أدى مثل هذا التحول الى سن القوانين التي أدت الى كبح جماح زيادة النفقات الاجتماعية بعد خلق الازمة .

ويستفاد من معطيات الجدول ٣/ في الملحق ان الزيادة في البند الاجتماعي البارزة في المخطط رقم ٣ هذه الزيادة كانت قد جاءت كلها من توسيع دفعات التحويل التي كانت قد ازدادت من ٥ ٪ من عام ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ٪ من عام ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ ونسبة ١٦ ٪ التي خلقت بعد الازمة الاقتصادية التي خلقت بعد عام ١٩٧٣/ واستمرت في الزيادة وبخاصة خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥/ الى ١٩٨٨/ . ولقد خلقت زيادة مماثلة وربما اكبر منها في مجال السلع المدعومة على اختلاف انواعها ومن اهمها تخفيض نسبة الدعم المقدم للاستثمارات والفائدة الداخلية والخارجية مع زيادة ملحوظة في نفقات وزارة الدفاع (وهي الفترة الواقعة خلال زيادة اضافية في الدعم والمساعدة الامريكية) حيث وصلت نسبة النفقات الحكومية الى القمة المذهلة بعد ان ازدادت هذه النفقات بحوالي ٧٦ ٪ وبخاصة خلال عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤/ . كما ازدادت نسبة الضرائب التي وصلت الى حوالي ٩ ٪ من مجمل الثروة القومية . وبالرغم من المنح والمعونات الحكومية المقدمة الى اسرائيل من الخارج فقد ازداد العجز العام الشامل ليصل الى مدى لم يسبق له مثيل بعد ان وصلت هذه الزيادة الى ١٧٣ ٪ من الثروة القومية خلال فترة الازمة .

والمقصود هنا من الازمة هو مرور هذه الازمة بفترة حوالى ١٢/ سنة فيما عدا سنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٩/ مثلا التي جرت فيهما محاولات كبح جماح الموازنة وذلك بسبب التصرفات غير المسؤولة وانعدام بعد النظر الذي صدر عن الحكومات التي طغى عليها التسبب والفوضى .

ولقد تجلت المرحلة التي وصفت بالازمة وهي ١٩٧٣ /- / ١٩٨٤ / والمرحلة جاءت بعد هذه الازمة والتي تمثلت خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٨ / كما ورد خلال المخطط رقم ٣/ بتغيير مثير في مجال المعجز بعد أن ازدادت نسبة المعجز بحوالى ١٪ كما حدث ذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٠ / ١٩٦٦ بعد أن كان هناك فائض خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٦ / ١٩٨٧ وتجدد المعجز ما بين ٣ - ٤ ٪ في عام ١٩٨٨ الذي سنحاول التطرق اليه ومدى مخاطره في فصول قادمة .

ولقد تجلّى ذلك في مجال انخفاض حاد في النفقات التي وصلت الى ١٠/ نقاط أي ١٠٪ ومعظمها جاء في مجال الدفاع والدعم الحكومي لتثبيت الاسعار في الوقت الذي استمرت فيه نفقات الفائدة . في الزيادة وزيادة نسبة الضريبة التي وصلت القمة بحوالى ٥٠٪ . لكن نسبة الضريبة هذه لاتشجع بالطبع الى عودة الازدهار الاقتصادي هذا الوضع الذي كان قد اضر بالرغبة في العمل والتوفير والادخار والاستثمار .

وفي ختام هذا الكلام فقد اشارت المعطيات السابقة الى انه مع دخول البلاد الى الازمة الاقتصادية خلال السبعينات لم تحاول المؤسسة الحاكمة السياسية في اسرائيل وضع سلم للفضليات وفقا للظروف المتغيرة بما ذلك المتغيرات الخارجية (مثل اسعار المواد الخام والازمة الاقتصادية عالميا) وكذلك المتغيرات الداخلية (مثل زيادة النفقات الدفاعية والخدمات العامة) بينما تركز تخفيض الموازنة في بند واحد فقط بعد عام ١٩٧٣/ الا وهو الاستثمارات المباشرة للحكومة مما ادى ذلك الى الحاق ضرر للاقتصاد الاقتصادي للمدى الطويل .

ان الضرر الكبير الناجم عادة عن المعجز في القطاع العام هذا الضرر الذي تجلّى في العديد من المجالات التي سأحاول تناولها وبخاصة زيادة الديون الخارجية والداخلية بعد أن جاءت الديون الخارجية لكي تساهم في خلق الازمات الدائمة والمستمرة في ميزان المدفوعات وتنسيق الاسعار وتخفيض العملة المحلية وتخفيض المعونات الحكومية التي أدت كلها الى زيادة الاسعار والتضخم المالي . أما الزيادة في الديون الداخلية فقد ساهمت بدورها في الحاق الضرر بالقطاع الخاص في السوق المحلي ومنعت التمويل الخاص

للاستثمارات والازدهار حيث أدت الزيادة في الديون الداخلية الى الحاق الضرر بحرية السياسة المالية .

اضيف الى ذلك نقطة لها علاقة لتدخلات الحكومة في مجال توزيع الدخل من جديد ، ذلك لانه حدث في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها انخفاض تدخلات الحكومة نسبيا لتشجيع اصحاب رؤوس الاموال عن طريق زيادة الدعم الحكومي المباشر لاصحاب رؤوس الاموال هؤلاء مع زيادة مخصصات الشؤون الاجتماعية والاولاد حيث جاءت كل هذه المساعدات الحكومية المختلفة بدون أي ربط لتحسين المسؤولية الشخصية للفرد بعد أن جاء هذا الاجراء كرد على الطلبات الداعية الى زيادة الحصة في فطيرة القطاعات التي وجدت نفسها مظلومة بدون زيادة هذه الفطيرة .

والآن يجدر بنا خوض التفاصيل في العديد من المواضيع المذكورة اعلاه وان الاول من هذه المواضيع هو نتائج المعجز العام الذي كان قد تراكم بسبب المعجز الخارجي والداخلي بعد أن جاء المخطط ٤/ لكي يعمل على تفصيل بدء الزيادة في الدخل الخارجي بنسبة واطئة وصلت الى ٢٠٪ من الثروة القومية قبل عام ١٩٦٧/ والى ٤٠-٥٠٪ عشية بدء الازمة الاقتصادية.

لا توجد لدينا معطيات دقيقة حول الديون الداخلية قبل عام ١٩٧٠ / بعكس الديون الخارجية التي قفزت الى نسبة ٥٠٪ للثروة القومية في عام ١٩٧٠/ ووصلت هذه النسبة الى حوالى ١٤٠٪ في قمة الازمة الاقتصادية حيث كانت غالبية الديون الخارجية في ذلك الحين قد جاءت من سندات الدين التي اصدرتها الحكومة . وهكذا فان مثل هذا الحجم من الديون العامة لا يوجد له مثيل في الدول المستقرة اقتصاديا رغم أن هناك دولا مثل بريطانيا التي وصلت قيمة ديونها الداخلية في الحرب العالمية الثانية مثلا الى زيادة بحوالى ٢٠٠٪ من قيمة الثروة القومية لولا أن هذه الديون كانت من نوع الديون غير المرتبطة (بعكس الديون الداخلية لاسرائيل التي تعتبر كلها مرتبطة بالعملة الصعبة والدولار) التي كانت قد تأكلت في سنوات زيادة التضخم المالي بعد هذه الحرب . واليوم وبعد مضي سنوات من التوازن وحتى فائض الموازنة فقد اقترب الاقتصاد البريطاني الى وضعية الصفر من حيث الديون .

وفوق ذلك فقد ازداد المعجز الحكومي لكي يؤثر على حجم الديون واسعارها رغم وجود مؤثرات كبيرة لحجم الصادرات الحكومية فمن جهة فقد جاءت الزيادة في المعجز الحكومي لكي تزيد من فرض الضرائب الذي يؤدي بدوره الى الحاق الضرر بعناصر الازدهار . ومن الجهة الاخرى فلان لنفقات

عناصر الانتاج تأثيرها المباشر حول حجم المصادر المتاحة أمام قطاع العمل والتشغيل . دعونا نعد ثانية الى ناحية العمل والتشغيل نتيجة للزيادة الكبيرة التي طرأت على القطاع العام بعد ان جاءت المعطيات في المخطط رقم ٥/ وفي القسم الاسفل منه وهي تشير الى نسبة البطالة البالغة ١٪ من كافة العمل والتشغيل منذ عام ١٩٦٠/.

ولقد كانت البطالة في اسرائيل فيما عدا نسبة زيادة البطالة المؤقتة التي خلقت خلال فترة الركود التي صادفت عام ١٩٦٦/١٩٦٧/ قد وصلت في عام السبعينات الى نسبة واطئة للغاية بالنسبة للدول الاوروبية ٣ - ٤٪ بالمقارنة لـ ٨ - ١١٪) حيث بدأت هذه النسبة في الصعود في الثمانينات بنسبة تتراوح ما بين ٥ - ٦٪.

ان التغييرات الحادة التي جرت في مجال تركيب العمل والتشغيل كانت برزت الى الوجود بصورة خاصة بعد ان استوعب قطاع العمل والتشغيل غير المالي حوالي ٧٣٪ من الزيادة في عدد العاملين الاجمالي في الاقتصاد بينما استوعب القطاع العام والمالي باقي النسبة وهي ٢٧٪ . وهكذا فقد تدرجت العجلة تقريبا في عام ١٩٧٣ الى ١٩٨١/ عندما هبط دور قطاع العمل والتشغيل غير المالي بنسبة تصل الى الثلثا اي حوالي ٣٧٪) حيث كانت نسبة الـ ٦٧٪ من نصيب القطاع العام والمالي . وبعد خطة الاستقرار التي جاءت من عام ١٩٨٥/ الى ١٩٨٧/ عاد وحدث تحول ايجابي عندما استوعب قطاع العمل والتشغيل حوالي ٩٠٪ من كافة العمل الاضافي اما القطاع العام فقد استوعب بدوره باقي العشرة في المائة في مسألة البطالة .

وفي نهاية هذا الفصل نرى ان سياسة القطاع في كافة المجالات مثل الطاقة البشرية والضرائب وزيادة غلاء التحويل الحر والمستقل للاستثمارات في الوقت الذي استمرت فيه الحكومة في دعم الاستثمارات ومبادرات اصحاب رؤوس المال وحاولت التقليل من تدخلها المباشر في شؤون القطاع الخاص وادى ذلك عمليا الى إلحاق الضرر بالازدهار الاقتصادي . بالاضافة الى ذلك وقبل الانتقال الى مسألة ازدياد نمو انتفاخ في القطاع العام الذي يعني التضخم المالي دعونا نشعر ان الحكومة كانت قد ساهمت بصورة مباشرة على زيادة اسهم القطاع الخاص والدليل على ذلك هو زيادة مستوى المعيشة بغض النظر عن علاقة التغير الشديد الذي كان قد خلق للاقتصاد بعد عام ١٩٧٣/ . وفي كل سنوات الازدهار السريع منذ قيام الدولة حتى اندلاع الازمة عام ١٩٧٣/ فقد ازداد الاستهلاك الخاص بصورة عامة بنسبة واطئة متن سرعة ازدياد نسبة الثروة القومية للنفس الواحدة وقد بقي الوضع هكذا

خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٥/١٩٧٢ وهي الفترة التي ازدادت فيها الثروة القومية للنفس الواحدة بنسبة سنوية بمعدل ٥.٦٪ بينما وصلت نسبة الاستهلاك الخاص للنفس الواحدة الى زيادة وصلت الى ٣.٦٪ وبعد نشوب الازمة في عام ١٩٧٣/ الى ١٩٨٢/ فقد استمرت فترة مستوى المعيشة بنسبة سنوية وصلت الى ٣.٠٪ بينما انخفضت نسبة الثروة القومية بالنسبة لمعدل الازدهار الاقتصادي بحوالي ١.١٪ فقط . مثل هذه الظاهرة المسماة « مستوى معيشة فوق الامكانيات المتاحة » كانت قد تميزت أيضا في القطاع الانتاجي الذي سنتطرق اليه في فصل لاحق .

د - نظرات على مسيرة التضخم المالي السريع وكيفية التخلص منها .

لقد كتب وقيل الكثير عن صفة مسيرة التضخم المالي للسبعينات والثمانينات وآثارها المختلفة لخطة الاستقرار الاقتصادي لشهر تموز ١٩٨٥/ . وعليه فائنا لن نعود الى التطرق الى هذه الامور بل سنذكر عدة نقاط لها علاقة بموضوعنا الحالي .

ان الاساس الرئيسي لمسيرة التضخم المالي هو العجز الحكومي المستمر الذي صادفناه في الماضي والذي كان من نوع الخطأ السابق الخطير الذي كان السبب الرئيسي والحتمي لاندفاع التضخم المالي للسبعينات . ورغم ذلك فان العلاقة القائمة بين العجز في الموازنة والتضخم المالي لم يكن من نوع العجز التقليدي المدون في الكتب الدراسية الكلاسيكية ذلك لانه لا يوجد هناك أي تنسيق بين حجم العجز وسرعة التضخم المالي لان نسبة العجز قد كانت عالية واستمرت في الازدياد تدريجيا من مرحلة الى أخرى (انظر المخطط ٦) حيث يوجد الايضاح في العلاقة بين العجز في الموازنة وبين العجز في ميزان المدفوعات حيث لم تكن ردود الفعل لمثل هذا الوضع هي تنفيذ تخفيض العملة المحلية والمعونات الحكومية وزيادة الاسعار . ان ترجمة الزيادة في مستوى الاسعار حتى درجات خلق التضخم المالي لها علاقة اقرب بالخطأ السابق والماضي لكن في نطاق التكيف مع الحياة في الخطأ فان معنى ذلك التكيف مع اجهزة الربط بسعر استبدال العملة وزيادة الاسعار والاجور وذلك كجزء من محاولة الاقتصاد لزيادة التوفير والادخار ضد الاضرار العادية للتضخم المالي ان جهاز الربط والربط المالي يعملان على تخفيف العبء على مسيرة زيادة الاسعار الذي يؤدي بدوره الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي وخلق التضخم المالي حتى في حال بقاء العجز في الموازنة مستقرا بشكل من الاشكال .

ان المثال الصحيح للتوفير والادخار لمواجهة التضخم المالي هو محاولة التنسيق بصورة دائمة ما بين سعر استبدال العملة وتخفيض هذه العملة وفقا لسرعة التضخم المالي .

ان مسيرة التنسيق هذه كانت قد تطورت مع اتباع اسلوب التخفيض الزاحف في شهر حزيران / ١٩٧٥ / فيما عدا مرحلة قصيرة ساد فيها جو اسعار الذبذبة والتحول من نقطة الى اخرى (مع التحول الاقتصادي) الذي صادف شهر تشرين الاول / ١٩٧٧ / والذي استمر في تحديد سعر استبدال العملة خلال الثمانينات حتى شهر تموز ١٩٨٥ ان ميزة هذا النظام قد تركزت في المحافظة على سعر استبدال العملة بصورة مستقرة نسبيا للصادرات .

الجدير بالاشارة الى انه كان لهذا الوضع ميزته بصورة مؤقتة بعد ان تمت المحافظة على قطاع الصادرات كمن يحافظون على جمال وروعة الطبيعة طيلة كل فترة الازمة الاقتصادية نتيجة لازدياد الصادرات بمعدل ١٢٪ سنويا طيلة عشرين سنة تقريبا اي من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٤ .

ثمة دليل آخر لهذا الوضع وهو زيادة دائمة لدور الصادرات الصناعية من ٢٠٪ في عام / ١٩٦٥ / الى ٥٢٪ في عام / ١٩٨٤ / ووصلت هذه النسبة في زيادة الصادرات في عام / ١٩٨٦ / الى ٥٦٪ .

ويستفاد من تحليل مسيرة التضخم المالي في الاقتصاد ان هناك طريقين هامين في هذه المسيرة خلال شهر حزيران / ١٩٧٥ / الذي يصادف موعد تطبيق تخفيض العملة الزاحف (يجدر بنا مراجعة المقالات التي صدرت بهذا الخصوص عن كل من المدعويين جراتلب وملنيك وبيترمان في عام / ١٩٨٥) والموعد الثاني هو ادخال حسابات السكان المحليين كبديل قريب لوسائل الدفع مع اتباع التحول الاقتصادي في شهر تشرين الاول عام / ١٩٧٧ / (يجدر بنا مراجعة المقالات الصادرة عن كل من برونو وفيسر في عام / ١٩٨٦) حيث عملت هاتان الطريقتان اكثر من اي شيء آخر على اطلاق سراح المارد من القمقم بعد ازدياد نسبة التضخم المالي زيادة كبيرة بعد عام / ١٩٧٩ / و / ١٩٨٣ / ازاء ضربة الاسعار الناجمة عن تخفيض العملة لشهر تشرين الاول / ١٩٧٧ / وتشيرين الاول من عام / ١٩٨٣ / . والموعد الثاني يشير الى ازمة الاسهم وفشل سياسة محاولة تخفيض التضخم المالي عن طريق تخفيض تدريجي لسرعة تخفيض العملة وبخاصة ان تخفيض العملة الاول في عهد حكومة الاتحاد الوطني في شهر ايلول / ١٩٨٥ / كان قد تجلى بقفز التضخم المالي .

وهكذا فقد جاءت محاولة مهاجمة العنصرين معا وهما الخطأ السابق لعجز في الموازنة والتكيف للحياة مع هذا الخطأ بانها كانت قد شكلت نقطة الخروج للعمودين الفقيرين الرئيسيين لخطه الاستقرار في شهر تموز / ١٩٨٥ / .

وهكذا فقد جاء النجاح في هذه الخطة على اساس التوازن التام لموازنة من جهة وتخفيض سرعة ازدياد الاخبار والاجور والقروض وسعر الاستبدال العملة من الجهة الاخرى ان استقرار سعر استبدال العملة بالدولار في الماضي

وبسلة العملات الاجنبية في شهر آب / ١٩٨٦ / كان قد ساهم مساهمة فعالة في استقرار الاسعار من جديد .

وهكذا فقد جاء نجاح هذه الخطة الاقتصادية سواء اكان ذلك بالنسبة للاستقرار النسبي للعملة للصعبة تجاه الداخل ام في نطاق اعادة الثقة بالعملية الصعبة وقدرة سداد الديون والقروض تجاه الخارج مثل هذا النجاح لم يعد موضع شك . ومع ذلك يجدر بنا الاشارة الى ان الانخفاض في نسبة التضخم المالي كان قد توقف تدريجيا من جديد ولو بصورة ضعيفة نسبيا رغم وصول هذه النسبة في الدول الغربية الى حوالي ١٦٪ تقريبا في السنة . ان تخفيض العملة في شهر كانون الثاني عام / ١٩٨٧ / الذي جاء وليد الزيادة الزائدة للاجور كان قد اثر بصورة مؤقتة على التضخم المالي حيث ينتظر ان يتجلى التخفيض المندمج الذي وصل الى ١٣٥٪ في شهري كانون الاول والثاني الماضيين حيث استندت عمليتا التخفيض هذه للعملة على موافقة الاطراف المعنية وهي الحكومة والهستدروت ورجال الاعمال ولو انه من السابق لاوانه حتى الان الادعاء ما اذا كان في الامكان تخفيض نسبة التضخم المالي السنوية الى ما بين ١٠ - ١٢٪ .

يجدر بنا الاشارة الى انخفاض اضافي ذي مغزى للتضخم المالي فسي اسرائيل بمناسبة التحولات الجارية في العالم بالنسبة للتضخم المالي الذي لنا علاقة معه تجاريا وهو الشرط الاساسي لتحقيق مسيرة الازدهار الاقتصادي الدائم التي سنحاول التحدث عنها في فصل قادم . ان هذه الشروط المطلوبة لتخفيض التضخم المالي لها علاقة بالموازنة الموزونة وكبح جماح زيادة الاجور نسبيا للانتاج وهما شرطان اساسيان لتحقيق الاهداف الاقتصادية وبخاصة ان غياب احد هذين الشرطين سيؤدي الى خلق الخطر على الازدهار الاقتصادي وبخاصة حبال ميزان المدفوعات وقدرة المنافسة واستقرار الوضع الاقتصادي . وفوق ذلك في حال عدم تحقيق احد من هذه الاهداف تدعو الحاجة الى محاولة كبح جماح التضخم المالي التي ستلحق الضرر بالنشاطات الاقتصادية او تشجيع هذه النشاطات والذي يؤدي بدوره الى إلحاق الضرر بالاستقرار الاقتصادي (هذه السياسة معروفة باسم STOP - GO اي تابع وتوقف) ان التأكيد والاستقرار في السياسة الاقتصادية الحالية هو احد الشروط لضمان الشرطين المذكورين اعلاه معا .

والان نعالوا بنا للعودة الى زيادة تفصيل موضوع تجديد الازدهار الاقتصادي .

هـ - ما الذي يقف في طريق تجديد مسيرة الازدهار الاقتصادي الدائم ؟

لقد وجدنا في فصل سابق انه قد تم تحقيق منجز ملموس في مجال

الصادرات الداخلية والخارجية بعد مرور ١٢/ سنة من الازمة الاقتصادية الحادة ولو انه لم نصل بعد في هذا المجال الى وضعية الاستقرار التام .

ان تخفيض التضخم المالي يعتبر نجاحا كنجاحنا في تخفيض حرارة مريض بمرض عضال . لكن هل نجحت العملية ام لا وبكلمات اخرى هل طرا انتعاش على مسيرة تغيير البنية التي ستؤدي في النهاية الى خلق مسيرة الازدهار الاقتصادي الدائم ؟ . الجواب سنحاول في هذا الفصل تفصيل التغيير في هذه البنية حتى اكثر من موضوع التضخم المالي لان النجاح في موضوع الازدهار الاقتصادي بعيد المنال وصعب تحقيقه اكثر من تحقيق النجاح في المجالات الاخرى ذلك لان الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥ / ١٩٨٧ . قد كانت فترة يقظة النشاطات الاقتصادية وزيادة كبيرة في الانتاج حيث جاءت بعد هذه الفترة فترة المراوحة في المكان الا وهي عام ١٩٨٨/ الذي سنتطرق اليه في موعد لاحق تزداد الدلائل التي تشير الى ان هذه اليقظة والبعث في النشاطات الاقتصادية قد كانت ردا فوريا وايجابيا لزيادة الانتاج من اجل الخروج من التضخم المالي الذي تم وزنه حسب زيادة الطلبات بفضل زيادة الاجور والاستهلاك الفردي الخاص بينما بقيت الصعاب المتعلقة بالبنية الاساسية للازدهار الاقتصادي بدون حل .

ان تجديد مسيرة الازدهار الاقتصادي الدائمة في مجال العمل والتشغيل مقابل زيادة مؤقتة في النشاطات الاقتصادية رهن باستمراؤ اخلاء المصادر من جانب القطاع العام عن طريق الاستعانة باحتياطي طاقة بشرية متفرغة واستقرار مستوى الاجور في مواجهة زيادة الانتاج وانخفاض في مجال عبء الضريبة . ان الدليل العام لتجديد مسيرة الازدهار هو ازدياد حجم رأس المال الجديد بعد ان وصل حجم هذه الاستثمارات الى مستوى يضمن زيادة قدرة الانتاج التي غالبا ما تأتي من منطلق احتياجات المنتج وليس فقط بفضل تشجيع الحكومة كما كان يحدث في السبعينات وهو الوضع الذي يعتبر الضمانة الجيدة التي تساعد على تجديد الازدهار الاقتصادي . ويدور الحديث هنا بالدرجة الاولى حيال الاستثمارات التي لها علاقة بالنشاطات الاقتصادية المتجددة التي تستهدف زيادة الصادرات .

دعونا اولاً نعين معطيات نطاق التوفير والادخار والاستثمار الاقتصادي وبعد ذلك نحدد العنصرين الرئيسيين اللذين يحددان حجم الاستثمارات الاقتصادية وهما حجم تجديد رأس المال وارباح الانتاج . ان المخطط رقم ٧/ يشير الى انخفاض نسبة الاستثمارات الخام والعام من مجمل الثروة من نسبة ٢٧ - ٢٨٪ من الثروة خلال عام ١٩٦٠ الى ١٩٧٢/ وكذلك خلال سنوات الازمة الاولى التي تشمل الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٤/١٩٧٩ التي

ازدادت فيها ايضا هذه الثروة بنسبة ٢٢٪ . كما حدث انخفاض اضافي بنسبة ٤٪ من حجم معدل الاستثمارات من الثروة خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥ الى ١٩٨٨/ . يجدر بنا الاشارة هنا الى انه على ضوء ازدياد عمر احتياطي رأس المال وتحميل بعضه الى رأس مال قديم او عديم الفائدة فقد بادر رجال الاعمال الى اعتماد اساليب جديدة لها علاقة باستغلال التقنية الحديثة واستغلال الطاقات غير المستغلة للمدى المتوسط والطويل .

ان حصولنا غير صحيح لمطالبات الاستثمارات لزيادة الانتاج بنسبة ٦-٥٪ من ثروة العمل والتشغيل يشير الى ضرورة العودة للاستثمارات التي لها علاقة بالمواد الخام خلال سنوات قليلة من المستوى الحالي البالغ ١٨٥٪ الى ما يقل عن نسبة ٢١-٢٣٪ من الثروة القومية الخام .

ماهو العائق اليوم حيال امكانية زيادة الاستثمارات في الاقتصاد ؟

الجواب هو انه كان في الماضي الادعاء ان العائق الذي يمنع زيادة الادخار والتوفير المحلي والقدرة على الحصول على القروض الخارجية هي العناصر الرئيسية التي ساعدت على خلق مجال القدرة على زيادة قدرة الاستثمارات في الاقتصاد حيث تم تقسيم التوفير والادخار الى قسمين وهما الادخار الخاص والادخار العام بعد ان ازداد حجم الاستثمارات على الادخار والتوفير الداخلي المحلي خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٠/ الى ١٩٨٤/ . وهذا يعني ان قسما من الاستثمارات الخامية قد جاء على الاقل عن طريق استيراد رأس المال من الخارج .

هل هناك فرصة لاحداث التغيير في مجال الارباح الخامية او بكلمات اخرى هل هناك فرصة لزيادة الاجور من الآن فصاعدا على الاقل بصورة مؤقتة بنسبة اقل من نسبة الانتاج كما حدث ذلك اكثر من مرة في سنوات الازدهار الاقتصادي السريع ؟ الجواب هو انه يجب علينا قبل كل شيء التاكيد انه طرا في عام ١٩٨٨/ اعتدال كبير في مجال زيادة الاجور كما انه طرا في الربع الاول من عام ١٩٨٩/ هبوط حاد في الاجور عقب التخفيض وزيادة غلاء المعيشة . كما ان هناك دلائل تشير الى وجود تغييرات التي طرات على اصول اللعبة في سوق العمل وتخفيض اهمية اتفاقيات الاجور القطرية وتعديل اتفاقيات زياد غلاء المعيشة وتنسيق هذه الزيادة مع نسبة التضخم المالي التي ادت كلها الى زعزعة الركاز المصانع والمنشآت الصناعية وعلى رأسها شركة كور التي اضطرت الى تسريح العاملين في المصانع التي عانت الضيق والخسارة مثل الصناعة الجوية ومصنع سولتام وشركة سوليل ونيه الخ مما زاد من نسبة البطالة العامة وعمل على منع زيادة الاجور في قطاع العمل والتشغيل .

لقد أشارت تجربة السنوات الأخيرة بما في ذلك بريطانيا مثلا الى ان التغيير في اصول اللعبة في سوق العمل مرتبط ارتباطا وثيقا بالحكومة وتصميمها على أحداث تغيير متفق عليه حتى ولو بضمن خلق البطالة بصورة أكبر. وهكذا فقد أظهرت الحكومات المختلفة في اسرائيل دائما وابدا التزامات لتحقيق العمل والتشغيل الكامل وخلق الثقة التامة حيث وصلت نسبة البطالة الى حوالي ١٠٪ خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٥ / الى ١٩٦٦ / .

ولقد كان العائق الذي يقف حائلا في وجه تحقيق مشروع الاستقرار الاقتصادي في شهر تموز / ١٩٨٥ / هو الخوف من زيادة نسبة البطالة لكي تصل الى ما بين ٨-٩٪ . ومع ذلك فقد استمرت الحكومة في انتهاج سياسة أحداث التغييرات في البنية الاقتصادية التي تتماشى مع زيادة البطالة بحوالي ٧-٨٪ لمدة معينة .

ان الخطر في الازدياد الاجور يكمن اليوم في القطاع الذي يهدد بتسريح العمال . وهنا مرة أخرى ترد الكرة الى مخططي السياسة الاقتصادية للقطاع العام ذلك لان قدرة الصمود بعناد هي التي تؤثر ايضا على القطاع المسمى بقطاع العمل والتشغيل .

و - الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة

لقد ذكرنا حتى الآن شرطين رئيسيين والذين يبدوان وانهما من نوع الشرطين الحيويين لضمان تجديد الازدهار الاقتصادي من جهة وتخفيض اضافي للتضخم المالي وموازنة الموازنة وتخفيض النسبي للقطاع العام قدر الامكان والشرط الثاني الاعتدال في زيادة الاجور الى ما تحت حجم الانتاج . في البداية حصلنا على النجاحات المعينة خلال السنوات الاولى التي أعقبت مشروع الاستقرار الاقتصادي رغم وجود التهديدات حول استمرار مسيرة تخفيض الموازنة . وفي مجال الاجور وسوق العمل والتشغيل تلوح في الافق بوادر مسيرة للاصلاح الاقتصادي بعد ان رأينا ان معظم الازمة الاقتصادية في السبعينات قد نجم كما هو معروف نتيجة انعدام التكيف مع التغيير بعيدة المدى وفقا لشروط البيئة والمحيط سواء اكان ذلك في نطاق الحكومة ام في النطاق الفردي والشخصي ذلك لان انعاش الاقتصاد يحتاج الى تغيير في مجال التصرفات الصادرة عن المعنيين بالامر من الاقتصاديين ومجمل العلاقات بينها . ان الشرط الاساسي لتجديد مسيرة الانعاش الاقتصادي يكمن في استمرار تنفيذ عدة اصلاحات في كل المجالات الرئيسية للنشاطات الاقتصادية التي مصدرها الاساسي يكمن في التدخل الزائد للحكومة في المسائل الاقتصادية وسنحاول التطرق الى بعض هذه المصادر فيما يلي:

١ - حجم الحكومة وطريقة ادائها وظيفتها :

لقد تم الحديث بما فيه الكفاية حول ضرورة القضاء على العجز في الموازنة ودور الحكومة الذي يصل الى نسبة ٥٠٪ وما فوق اذ لن يكون في الامكان خلق الازدهار الاقتصادي الا عن طريق تعاون الحكومة والأفراد والتنسيق بينهما .

والمثال على ذلك هو تعاون الحكومة والأفراد في مجالات الخدمات الصحية وقطاع التربية والتعليم حتى ان للحكومة ميزة كبيرة لسيطرتها على معظم الفروع والفعاليات الاقتصادية في القطاع العام واشرفها على القطاع الخاص .

وعلى الحكومة بالطبع تقديم المساعدة لمستحقيها فقط في مجال مخصصات الشؤون الاجتماعية والبطالة والخدمات العامة والدعم الحكومي واستبدال عادة مساعدة العائلات كثيرة الأولاد بمساعدة مباشرة لمسرحي الجيش عن طريق مدهم بالمساعدات الحكومية المباشرة لبناء مستقبلهم بأنفسهم وذلك عن طريق اقامة صندوق خاص لتنفيذ هذا المشروع الذي كان قد اقترحه شخصيا منذ السبعينات . هذا بالإضافة الى مساعدة الحكومة للمصانع التي تعاني الضيق لاستعادة انفاسها من جديد وذلك في نطاق مشروع مساعدة ما يحول مساعدة نفسه وكل ذلك في نطاق الانعاش الاقتصادي .

٢ - الاصلاحات في اسواق المال ورؤوس الاموال :

لقد أشرنا سابقا الى ان تدخل الحكومة الزائد في قطاع من قطاعات السوق المالي ورأس المال يشكل جزءا من مشكلة انعدام الازدهار الاقتصادي كما حدث ذلك في السبعينات . ولقد حدثت خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥ / - ١٩٨٧ / عدة خطوات اصلاحية في سوق الاموال ورأس المال التي كانت قد حققت نجاحات اوليه وبخاصة ان مدى الاصلاح مرهون كما هو معروف بموازنة صحيحة للموازنة وعن طريق زيادة المنافسة في جهاز البنوك من أجل تخفيض فارق الفائدة في الاقتصاد ، ان مسيرة بيع أسهم البنوك تشكل فرصة لتحسين بنية جهاز البنوك . كما ان هناك ضرورة لالغاء جهاز الاسعار تدريجيا وبخاصة السلع الاستهلاكية المدعومة من قبل الحكومة وكشف البنوك الى المنافسة الخارجية (عن طريق استيراد رأس المال) والى المنافسة الداخلية (عن طريق تطوير سوق المال قصير المدى في البورصة) ان هذه الامثلة هي مجرد أمثلة بسيطة وقليلة من سلسلة طويلة والتي لها علاقة بتعديلات البنيتي بما في ذلك ادخال التغييرات في مجال الضرائب التي ستتيح الفرصة لزيادة المنافسة في سوق رأس المال وتخفيض الفارق في مجال الفائدة وتحويل سوق رأس المال من جديد كجهاز رئيسي لتمويل الاستثمارات الاقتصادية .

٣ - تحسين جهاز الاسعار والانفتاح تجاه الخارج :

الى جانب تجسيد جهاز الاجور الذي تطرقنا اليه في فصل سابق مطلوب منا

اتخاذ خطوات اضافية لتجسيد جهاز الاسعار في الاقتصاد التي ما أن ازدادت هذه الاسعار حتى كان من الصعب تخفيض التضخم المالي وإلى مستوى الوضع القائم في البلدان الغربية . وبالإضافة إلى خطوات كشف اضافية للانتاج المحلي عن طريق المستوردات للمنافسة عن طريق تخفيض نسبة الجمارك كما حدث ذلك في مطلع شهر كانون الثاني الذي تم فيه إلغاء سلسلة من القيود الادارية المفروضة على المستوردات المنافسة . وهكذا فإن انفتاحا اضافيا للاقتصاد مطلوب ايضا لتنفيذه في مجال حرية تحرك رأس المال مما سيساعد على انخفاض نسبة التضخم المالي والاستمرار في المحافظة على تخفيض فارق الفائدة واطلاق حرية سوق البضائع وكل ذلك في نطاق احداث التغييرات الحادة المنتظرة في الاسواق العالمية خلال السنوات القليلة القادمة التي تصادف عملية توحيد بلدان السوق الاوربية المشتركة في عام ١٩٩٢/ .

- ملاحظات النهاية :

ان المخطط ١٢/ يشير إلى المعطيات الرئيسية والتطورات الاقتصادية في مجال التضخم المالي والعجز المادي في حسابات المنتجات والخدمات كجزء من الثروة والانتاج وبخاصة زيادة الثروة المتعلقة بالعمل والتشغيل منذ منتصف الستينات حتى فترة الأزمة الاقتصادية والخروج الجزئي من هذه الأزمة منذ عام ١٩٨٥/ . وسنحاول التركيز هنا على ناحية الانخفاض المثير في سرعة زيادة ثروة العمل والتشغيل في عام ١٩٨٨/ حيث كان منتظرا حدوث هذا الانخفاض في منتصف عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧ وأن قسما من هذا الانخفاض أي حوالي ١٥ ٪ يعود سببه إلى نشوب الانتفاضة التي كانت قد بدأت في شهر كانون الأول عام ١٩٨٧/ أما الاقسام الباقية من هذا الانخفاض فلها علاقة بعناصر أخرى والتي لها علاقة بالابطاء الذي طرأ على اتخاذ القرارات الحكومية في سنة الانتخابات مثل تأجيل موعد تخفيض العملة واحداث الاصلاحات الاقتصادية والمصاعب غير المتوقعة الخ .

ان المعطيات المتوفرة من عام ١٩٨٩/ والتوقعات حتى عام ١٩٩٢/ تعتبر توقعات مرتقبة ومشروطة والتي لها تأثير على تخفيض الموازنة ذلك لأن سياسة الأجور تتلاءم مع كل هذه الشروط حيث ينتظر في مثل هذه الحالة حدوث انخفاض تدريجي في مجال التضخم المالي إلى مستوى يقارب نسبة التضخم المالي القائم في العالم التي تتراوح عادة ما بين ٥ - ٨ ٪ . وهبوط العجز المادي إلى ٦ ٪ من الثروة التي يتم تغطيتها عن طريق المنح .

يجدر بنا التأكيد مرة أخرى أن التوقعات المذكورة هي مشروطة ذلك لأن جميع الاصلاحات إلى جانب المواضيع الأخرى المذكورة مثل الموازنة وأجور تستدعي تغييرا بعيد المدى حيال التصرفات الحكومية والقطاع الخاص معا . ان دروس وعبر الماضي تشير إلى ضرورة التحرر من نظام الضمان المتبادل بين الحكومة والقطاع الخاص وأن مثل هذا الضمان لا علاقة له بتحمل المسؤولية الشخصية التي لها علاقة بتقصير المنتج أو المستهلك الفردي .

وعلى ضوء هذه الحقيقة يطرح السؤال الذي له علاقة بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تفرض من أجل الخروج من هذه الأزمة تفكيرا جديا وطويلا وهل هناك فرق بين زيادة المنافسة وفعالية الانتاج التي تزيد عن حجم الشريحة وبين الحرص على توزيع عادل أكثر لهذه الشريحة ؟ وسيكون في امكاننا القول أننا نجحنا منذ عام ١٩٨٥/ في التحرر من اقترابنا لخطر عدم الاستقرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي كالخطر الذي داهم بعض الدول في أمريكا الجنوبية . لكن هل نحاول التطلع الآن إلى تحقيق مبادرة حرة في مجال الاقتصاد كما هو الحال عليه في الولايات المتحدة وانجلترا خلال السنوات الأخيرة أو بالنسبة للدول نصف الصناعية مثل سنغافورة أو كوريا ؟ أو اقترابنا إلى اقتصاد بعض الدول الأوروبية مثل السويد وفنلندا والنمسا التي تعتمد في اقتصادها أسلوب المنافسة والتعاون مع العاملين وحرصا واضحا للأهداف الاجتماعية ؟ .

منذ وقت طويل لم يكن لنعتمد تفكيرا استراتيجيا واضحا في هذا المجال حيث لم يجر حتى الآن تحقيق الاجماع الوطني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده مجددا وللمدى الطويل . وهذا يعني تقهقرا كبيرا من مصطلح الدولة المزدهرة لسنوات الخمسينات والستينات حتى عفدنا كما الحال عليه في أوروبا .

وكانت الحكومة قد حصلت على ثقة ليست متواضعة من جراء الخطوات التي اتخذت منذ تموز ١٩٨٥/ بحيث بقي مطلوبا الآن الاستمرار في متابعة نفس الاتجاه حتى بعد خروجنا من الأزمة الاقتصادية الحادة التي كنا نعيش فيها حيث سيكون في امكاننا بعد مرور بعض الوقت الشعور ما إذا كان مثل هذه الخطوات بمثابة تحول ملموس في مجال التطورات بالبنية الاقتصادية والفرصة المتاحة لازدهارها .

الجدول ٢ : التضخم المالي والازدهار مقارنة دوليه ١٩٦٠ - ١٩٨٧

٢ - سرعة وحجم زيادة الثروة :		١٩٧٣/١٩٦٠	١٩٨٠/١٩٧٤	١٩٨٤/١٩٨١	١٩٨٧/١٩٨٥
اسرائيل		٩ر٢	٥ر٥	٣ر٣	٢ر٢
الدول نصف الصناعية		٦ر٧	٢ر٧	٦ر٠	٣ر٠
الدول الصناعية		٤ر٧	٣ر٦	٢ر٦	٢ر٠
ب - حجم التضخم المالي السنوي :					
اسرائيل		٧ر٤	٥٧ر٨	١٩ر٢	١٩ر٩
الدول نصف الصناعية		٦ر٣	١٨ر٥	١٠ر٣	٦ر٧
الدول الصناعية		٤ر٧	١٠ر٠	٦ر٨	٣ر١

الجدول ٣ : نفقات القطاع العام وتمويله ١٩٦٠ / ١٩٨٨
نسبة الشروة

١٩٨٨/١٩٨٥	١٩٨٤/١٩٧٣	١٩٧٢ / ١٩٦٧	١٩٦٢/١٩٦٠	
٦٥ ر ٦	٧٣ ر ٠	٥٥ ر ٣	٣٦ ر ٨	١- مجمل نفقات القطاع العام
١١ ر ٠	١١ ر ٦	١١ ر ٣	١١ ر ٨	استهلاك مدني عام
١٧ ر ٤	١٦ ر ٠	٩ ر ١	٥ ر ٤	نفقات التمويل
٣ ر ١	٤ ر ١	٥ ر ٤	٤ ر ٩	استثمارات القطاع العام
٥ ر ١	١٢ ر ٩	٥ ر ٦	٣ ر ٤	مساهمات مباشرة + قروض
١٠ ر ٥	٥ ر ٧	٢ ر ٩	١ ر ٦	فائده عادية
١٨ ر ٦	٢٥ ر ٧	٢١ ر ١	٩ ر ٧	استهلاك عسكري
٦٤ ر ٥	٥٨ ر ٨	٤٤ ر ٧	٣٥ ر ٦	٢- مجمل الدخل
٥٠ ر ٦	٤٧ ر ٧	٣٨ ر ٦	٣٢ ر ٦	عراشب + دخل الأملاك
١٣ ر ٩	١١ ر ٠	٤ ر ١	٣ ر ٠	تمويلات من طرف واحد
١ ر ١	١٧ ر ٣	١٢ ر ٦	١ ر ٣	المعجز العام

الجدول ٤ : الديون الداخلية والخارجية بالنسبة للشروة القومية الصام

السنة	الديون الخارجية	الديون الداخلية
١٩٦٤	٣ ر ٣	-
١٩٦٥	٢٢ ر ٤	-
١٩٦٦	٢٤ ر ٨	-
١٩٦٧	٢٤ ر ٧	-
١٩٦٨	٣١ ر ٢	-
١٩٦٩	٣٧ ر ٠	-
١٩٧٠	٤٢ ر ٠	٥٥ ر ٦
١٩٧١	٤٧ ر ٧	٦٦ ر ٣
١٩٧٢	٤١ ر ٧	٦٤ ر ٨
١٩٧٣	٣٨ ر ٨	٧٧ ر ٨
١٩٧٤	٤٤ ر ٠	٩٢ ر ٣
١٩٧٥	٥٣ ر ٠	٩٧ ر ٥
١٩٧٦	٦١ ر ١	١٠٣ ر ٩
١٩٧٧	٦٠ ر ٥	١١٠ ر ٦
١٩٧٨	٦٧ ر ١	١٢٠ ر ٦
١٩٧٩	٩٣ ر ٨	١٢٢ ر ٤
١٩٨٠	٥٧ ر ٨	١٢١ ر ٣
١٩٨١	٦٠ ر ٥	١٢٣ ر ٥
١٩٨٢	٦٦ ر ٩	١٢٠ ر ٨
١٩٨٣	٦٨ ر ٦	١٢٣ ر ٤
١٩٨٤	٨٠ ر ٢	١٣٢ ر ٥
١٩٨٥	٨٤ ر ٣	١٣٦ ر ٧
١٩٨٦	٦٧ ر ٩	١٢٤ ر ٨
١٩٨٧	٥٧ ر ٤	١١٢ ر ٩
١٩٨٨	٤٧ ر ٣	١١٩ ر ٧
الخط		
١٩٨٩	٤٤ ر ٤	١١٩ ر ٥
١٩٩٠	٣٩ ر ٤	١١٣ ر ٩
١٩٩١	٣٥ ر ٤	١٠٩ ر ٤
١٩٩٢	٣١ ر ٧	١٠٤ ر ٨

الجدول ٥ : تركيب العمل والتشغيل في الاقتصاد من عام ١٩٦٠ الى ١٩٨٧ بالالف العاملين

السنة	القطاع العام	قطاع العمل (بدون المالي)	الصناعة	القطاع المالي	مجموع التشغيل
١٩٦٠	١٤٤ ر ٦	٥٤٧ ر ٤	١٤٧ ر ٢	-	٠٦٩٢ ر ٠
١٩٦١	١٥٩ ر ٩	٥٧٦ ر ٢	١٦١ ر ١	-	٧٣٦ ر ٠
١٩٦٢	١٥٦ ر ٧	٦٢٠ ر ٢	١٧٦ ر ٩	-	٧٧٦ ر ٩
١٩٦٣	١٦٦ ر ٤	٦٣١ ر ٣	١٨٤ ر ٢	-	٧٩٧ ر ٧
١٩٦٤	١٧٥ ر ٠	٦٦٧ ر ١	١٩٦ ر ٤	-	٨٤٢ ر ٦
١٩٦٥	١٨٦ ر ٠	٦٨٠ ر ٨	٢٠٢ ر ٢	-	٨٨٦ ر ٩
١٩٦٦	١٩٠ ر ٦	٦٧١ ر ٠	٢٠٦ ر ٤	-	٨٦١ ر ٧
١٩٦٧	١٨٨ ر ٧	٦٣٠ ر ٣	١٨٤ ر ٩	-	٨١٩ ر ١
١٩٦٨	٢٠٣ ر ٧	٦٩٤ ر ٣	٢١٤ ر ٨	-	٨٩٨ ر ١
١٩٦٩	٢١٤ ر ٧	٧١٧ ر ٧	٢٢٣ ر ٨	-	٩٣٢ ر ٤
١٩٧٠	٢٢٩ ر ٧	١٧١ ر ١	٢٣٢ ر ٦	٢٥ ر ٧	٩٧٢ ر ٥
١٩٧١	٢٤٠ ر ٢	١٧٥ ر ٩	٢٤١ ر ٧	٢٩ ر ١	١٠٢٠ ر ٦
١٩٧٢	٢٥١ ر ٩	١٨٠ ر ٨	٢٥٤ ر ٤	٣٠ ر ٦	١٠٩٠ ر ٣
١٩٧٣	٢٦٩ ر ٠	١٨٤ ر ٣	٢٨١ ر ٢	٣٤ ر ٤	١١٤٦ ر ٧
١٩٧٤	٢٨٤ ر ٨	١٨٣ ر ٥	٢٨٧ ر ١	٣٦ ر ٩	١١٥٧ ر ٤
١٩٧٥	٣٠٠ ر ٢	١٨٢ ر ٣	٢٨٣ ر ٤	٤٠ ر ٤	١١٦٩ ر ٩
١٩٧٦	٣٠٨ ر ٥	١٨٣ ر ٨	٢٨٣ ر ٨	٣٩ ر ٤	١١٨٤ ر ٦
١٩٧٧	٣٣١ ر ٠	١٨٤ ر ٠	٢٨٨ ر ٢	٤٥ ر ٣	١٢١٤ ر ٢
١٩٧٨	٣٤٨ ر ٢	١٨٤ ر ١	٢٩٧ ر ٥	٥١ ر ٠	١٢٧٣ ر ٣
١٩٧٩	٣٦٠ ر ٠	١٩٤ ر ٢	٣١٢ ر ٣	٥٣ ر ٤	١٣٠٧ ر ٦
١٩٨٠	٣٦٦ ر ٠	١٩٣ ر ٧	٣٠٦ ر ٢	٥٦ ر ٦	١٣١٦ ر ٣
١٩٨١	٣٧٩ ر ٢	١٩٠ ر ٦	٣٠٧ ر ٧	٦١ ر ٥	١٣٤٢ ر ٣
١٩٨٢	٣٨٥ ر ٢	١٩٥ ر ٣	٣٠٥ ر ٢	٦٣ ر ٣	١٣٦٣ ر ٨
١٩٨٣	٣٩٠ ر ٥	١٩٥ ر ٢	٣١٥ ر ٦	٦٧ ر ٧	١٤١١ ر ٥
١٩٨٤	٣٩٦ ر ١	١٩٧ ر ١	٣٢٣ ر ٩	٦٥ ر ٩	١٤٢٣ ر ١
١٩٨٥	٤٠٢ ر ٩	١٩٧ ر ٤	٣٢٥ ر ٥	٦٤ ر ٥	١٤٤١ ر ٥
١٩٨٦	٤٠٥ ر ٩	١٩٥ ر ٤	٣٣٩ ر ١	٦٤ ر ٢	١٤٦٥ ر ٥
١٩٨٧	٤٠٤ ر ٢	١٠٤٥ ر ٧	٣٤٨ ر ٢	٦٤ ر ٧	١٥١٢ ر ٥
١٩٨٨	٤١٨ ر ٧	١٠٧١ ر ٠	٣٣٨ ر ٢	٦٤ ر ٨	١٥٦٢ ر ٥

الجدول ٧ : الادخار والتوفير الوطني والاستثمار المحلي الخام والمساب الجاري وفقا لسعر استبدال العملة الرسمي .

١٩٨٨ / ١٩٨٥	١٩٨٤ / ١٩٨٠	١٩٧٩ / ١٩٧٤	١٩٧٢ / ١٩٦٠	
١٠ ر ٥	١٨ ر ٠	٢٠ ر ٣	٢٢ ر ٦	١ - مجموع التوفير والادخار (من كل المصادر)
١٦ ر ٤	٣٣ ر ٩	٥٨ ر ٠	٢٠ ر ٦	٢ - القطاع الخاص
٤ ر ١	- ٥ ر ٩	٧ ر ٧	٢ ر ٠	٣ - القطاع العام
١٨ ر ١	٢١ ر ٨	٢٥ ر ٤	٢٥ ر ٩	٤ - الاستثمار بالاموال المحددة
١٨,٥ ر ٤	٢٢ ر ٤	٢٧ ر ٨	٢٧ ر ١	٥ - الاستثمار الاحتياطي
٢ ر ٠	- ٤ ر ٢	- ٦ ر ٩	- ٥ ر ٠	٦ - ٣ - ٤ = الحساب الجاري

الجدول ١٠ : الدخل المحلي الخام لقطاع العمل والتشغيل والناتج المحلي
ورأس المال ١٩٨٨ / ١٩٦١

الفصل		بملايين الفيكلات بالعملة المحلية					السنة
نسبة المواد الخام لوحدة رأس المال	نسبة ناتج العمل	احتياطي رأس المال لقطاع العمل	الناتج من العمل لقطاع العمل	الدخل المحلي من القطاع الحكومي	الدخل المحلي من القطاع الخاص	الدخل المحلي من القطاع الخاص والتشغيل	
١٤٠٠	٧٣ ٩	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٦١
١١٠٢	٧٥ ٧	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٦٢
١١٠٤	٧٦ ٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٦٣
١١٠٣	٧٦ ٤	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٦٤
١٠٠٦	٧٨ ٧	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٦٥
٨٠٠	٨٣ ١	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٦٦
٨٠٦	٨١ ٢	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٦٧
١٣٠٥	٧٣ ٣	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٦٨
١٧٠٦	٦٦ ٦	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٦٩
١٤٠٠	٧٤ ٩	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٧٠
١٣٠٠	٦٩ ٥	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٧١
١٧٠٩	٦٦ ٣	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٧٢
١٥٠٦	٦٧ ٩	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٧٣
١٦٠٠	٦٤ ٨	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٧٤
١٦٠٧	٦١ ٩	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٧٥
١٤٠٠	٧٠ ٦	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٧٦
١١٠٤	٧١ ١	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٧٧
٩٠٩	٧٤ ٦	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٧٨
٧٠٨	٧٧ ٩	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٧٩
٩٠٨	٧٣ ٤	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٨٠
١١٠٥	٧١ ١	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٨١
٩٠٩	٧٤ ٤	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٨٢
٨٠١	٧٩ ٤	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٨٣
٩٠٩	٧٤ ٣	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٨٤
٩٠٨	٧٤ ٣	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٨٥
٧٠٧	٧٩ ٢	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٨٦
٦٠٢	٨٣ ١	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٨٧
٥٠٩	٨٤ ٣	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٩٨٨
٦٠٥	٨٢ ٥	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٨٩
٧٠٤	٨١ ٥	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٩٠
٨٠٠	٨٠ ٢	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٩١
٨٠٥	٧٩ ٤	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	-	-	٠٠٠٠٠٠	١٩٩٢

الجدول ٨ : نسبة القاعدة العادية بمختلف أنواعها الخاصة بالقروض والممتلكات العامة ١٩٨٦ / ١٩٨٨ / النسبة وفقا للمصطلحات السنوية .

القروض للجمهور للمدى القصير :

القروض في نطاق ...	القروض لمدة محددة	المجموع	طرح سندات مالية مرتبطة	ونائع لمدة شهر	سندات دين حكومية
١٩٨٦	٣٣ ر ٤	١٦ ر ٦	٨ ر ٢	٧ ر ٩	٠ ر ٠
١٩٨٧	٣٨ ر ٥	٢٠ ر ١	١٨ ر ٨	٦ ر ٧	٤ ر ٨
١٩٨٨	٢٥ ر ٤	١٤ ر ٥	١٣ ر ٨	٦ ر ٢	٤ ر ٠
١٩٨٨	٢٩ ر ٠ I	١٥ ر ٢	١٤ ر ٧	٦ ر ٧	٤ ر ٣
١٩٨٨	٢٤ ر ٣ II	١٣ ر ١	١٣ ر ١	٦ ر ٤	٤ ر ٢
١٩٨٨	٢٩ ر ٨ III	١٩ ر ٧	٢١ ر ٥	٥ ر ٨	٤ ر ١
١٩٨٨	١٨ ر ٧ IV	١٠ ر ١	٦ ر ٢	٥ ر ٨	٣ ر ٥

اعلان

المؤسسة العامة للصناعات الهندسية هي الهيئة المشرفة على القطاع العام الهندسي في القطر العربي السوري :

● منتجاتها

— برادات

— بطاريات وغازات سائلة

— تلفزيونات

— أفران غاز

● سورية — دمشق — بrame : ص ٥ ب ٣١٢٠ تلکس ١١٠٣٥

يونيشيم ، هاتف ١١٤٦٥٠ — ٢٢٥٨٨١

المؤسسة العربية للاعلان

اعلان

المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية تشرف على الشركات التالية :

- * شركة الدهانات والصناعات الكيماوية .
- * الشركة العربية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية والجلدية .
- * شركة الصناعات الزجاجية .
- * الشركة العامة للاسمدة .
- * الخزفية السورية .
- * الشركة العامة لصناعة المنظفات الكيماوية .
- * شركة المنتجات البلاستيكية .
- * الشركة الاهلية للمنتجات المطاطية .
- * الشركة الطبية العربية (تاميكو)

دمشق — ص ٥ ب ٥٧٧٤ يرقياً : جيسي تلکس : جيسي ١٩١٤٥

الاشتراك السنوي بما فيه الأجور البريدية

Yearly Subscription Including Air Freight

في القطر العربي السوري ٧٠٠ ل.س

1- Arab States-U.S.\$ 150

2- All Other Countries - U.S.\$ 200

الأقطار العربية ١٥٠ دولار أمريكي

باقي دول العالم ٢٠٠ دولار أمريكي

مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية Al-Ard Institute For Palestine Studies

P.O.Box 3392 Damascus S . A.R.

دمشق ص . ب / ٣٣٩٢

Tel. 451087 - 451398

الجمهورية العربية السورية

Cable; Ard

ه : ٤٥١٠٨٧ — ٤٥١٣٩٨ برقية : الأرض



AL ARD

FEBRUARY 1991



AL-ARD

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES

DAMASCUS